

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ألكلي محمد أولحاج
- البويرة -
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الموضوع:

دراسة اثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي باستعمال تقنية التكامل المشترك حالة الجزائر (1970-2012)

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص : اقتصاد كمي

تحت إشراف:

د. بنحّي فريد

من إعداد الطالبة:

سليمانى فريدة

لجنة المناقشة:

- أ. بلقاسم رابح.....رئيسا
- د. بنحّي فريد.....مشرفا
- أ. مولاي بوعلام.....مناقشا

السنة الجامعية: 2014/2013

الفهرس

I.....	الفهرس
V.....	قائمة الجداول
VI.....	قائمة الأشكال
أ.....	مقدمة عامة

الفصل الأول: النفقات العمومية

2.....	مقدمة الفصل
3.....	المبحث الأول: مفهوم النفقات العمومية
3.....	1- تعريف النفقات العمومية
9.....	2- النفقات العمومية في الفكر الاقتصادي
10.....	3- آثار النفقات العمومية
14.....	المبحث الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العمومية
14.....	1- العوامل المحددة للنفقات العمومية
16.....	2- أسباب تطور النفقات العمومية
19.....	3- الإنفاق العام الرشيد
21.....	المبحث الثالث: تقسيمات النفقات العمومية
21.....	1- التقسيمات العلمية للنفقات العمومية
22.....	2- التقسيمات الوضعية للنفقات العمومية
23.....	3- تقسيم النفقات العمومية في الفكر الإسلامي
24.....	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي

26.....	مقدمة الفصل
27.....	المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي
27.....	1- تعريف النمو و تحديد عوامله
30.....	2- التنمية الاقتصادية
32.....	3- فوائد النمو و تكاليفه
34.....	المبحث الثاني: النظريات التقليدية للنمو
34.....	1- النظرية الكلاسيكية
38.....	2- النمو الاقتصادي عند الكيرتين
42.....	المبحث الثالث: النظرية النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي
42.....	1- النظرية النيوكلاسيكية للنمو

48.....	2- نماذج النمو الداخلي.....
53.....	خلاصة الفصل.....
الفصل الثالث: النمو الاقتصادي والنفقات العمومية في الجزائر	
55.....	مقدمة الفصل.....
56.....	المبحث الأول: تطور الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال.....
56.....	1- الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال حتى سنة 1989.....
62.....	2- مسيرة الإصلاحات المتبعة في الجزائر بعد 1989.....
67.....	المبحث الثاني: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية و الاجتماعية في الجزائر.....
67.....	1- المؤشرات الاقتصادية الكلية.....
72.....	2- مؤشرات التنمية الاجتماعية.....
76.....	المبحث الثالث: النفقات العمومية في الجزائر.....
76.....	1- التويب الاقتصادي للإنفاق الحكومي في الجزائر.....
77.....	2- تطور النفقات العمومية في الجزائر.....
81.....	خلاصة الفصل.....
الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر	
83.....	مقدمة الفصل.....
84.....	المبحث الأول: مفاهيم أولية للسلاسل الزمنية.....
84.....	1- مفاهيم أولية.....
85.....	2- مركبات السلسلة الزمنية وطرق الكشف عنها.....
92.....	3- أشكال السلاسل الزمنية وطرق تحديدها.....
95.....	4- السلاسل الزمنية المستقرة وغير المستقرة.....
99.....	المبحث الثاني: التكامل المشترك بين متغيرتين "أنجل-غرانجر".....
99.....	1- خصائص وشروط التكامل المشترك.....
100.....	2- اختبار التكامل المشترك حسب أنجل-غرانجر.....
101.....	3- نموذج تصحيح الخطأ: "MCE".....
103.....	المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية لأثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي.....
103.....	1- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة.....
110.....	2- اختبار وجود تكامل مشترك بين السلسلتين GP و PIB.....
112.....	3- تقدير نموذج تصحيح الخطأ.....
114.....	خلاصة الفصل.....

116.....	خاتمة عامة.....
119.....	قائمة المراجع.....
125.....	الملاحق.....

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-3)	توزيع الاستثمارات في المخططين الرباعيين الأول و الثاني.	56
(2-3)	توزيع الغلاف المالي لبرنامج 2010-2011 بين مختلف محاوره الأساسية:	63
(3-3)	تطور الناتج الداخلي الخام PIB خلال الفترة (1970-2010).	64
(4-3)	تطور معدلات البطالة في الجزائر.	65
(5-3)	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2010).	66
(6-3)	تطور أسعار النفط خلال الفترة 1996-2010.	68
(7-3)	هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة (1970-2010).	68
(8-3)	تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1970-2010.	70
(9-3)	تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون.	70
(10-3)	تطور نفقات الصحة العمومية خلال الفترة 2000-2010.	71
(11-3)	تطور النفقات العمومية خلال الفترة (1970-2010)	74
(12-3)	تطور نسبة نفقات التجهيز ونفقات التسيير (%) من إجمالي النفقات.	74
(13-3)	هيكل نفقات التسيير خلال الفترة 1970-2010.	75
(14-3)	تطور النفقات العمومية إلى الناتج الداخلي الخام.	76
(1-4)	النتائج المتحصل عليها من معايير المعلومات بناء على تقدير النموذج (6).	101
(2-4)	النتائج المتحصل عليها من معايير المعلومات بناء على تقدير النموذج (5).	102
(3-4)	النتائج المتحصل عليها من معايير المعلومات بناء على تقدير النموذج (4) للسلسلة PIB	103
(4-4)	تقدير نموذج تصحيح الخطأ.	108

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
8	وسائل ومراحل تحقيق ضوابط الإنفاق العام.	(1-1)
76	تطور نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1970-2010).	(1-3)
69	تطور معدلات التضخم في الجزائر من 1970 إلى 2010.	(2-3)
67	هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة (1970-2010).	(3-3)
64	هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 1970-2010.	(4-3)
83	منحنى بياني لسلسلة زمنية تحتوي على مركبة الاتجاه العام.	(1-4)
84	منحنى بياني لسلسلة زمنية تحتوي على المركبة الفصلية.	(2-4)
85	منحنى بياني لسلسلة زمنية تحتوي على المركبة الدورية.	(3-4)
85	سلسلة زمنية تحتوي على المركبة العشوائية.	(4-4)
90	الشكل التجميعي للسلسلة.	(5-4)
90	الشكل الجدائي للسلسلة الزمنية.	(6-4)
99	التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة PIB.	(7-4)
100	نتائج اختبار Ljung-Box لبواقي النموذج (3) لاختبار DF على السلسلة PIB.	(8-4)
100	التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة DPIB.	(9-4)
101	نتائج اختبار Ljung-Box لبواقي النموذج (3) لاختبار DF للسلسلة DPIB.	(10-4)
102	نتائج اختبار Ljung-Box لسلسلة بواقي النموذج (2) من اختبار DF للسلسلة DPIB.	(11-4)
103	نتائج اختبار Ljung-Box لبواقي النموذج (1) من اختبار DF للسلسلة DPIB.	(12-4)
104	التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة GP.	(13-4)
104	نتائج اختبار Ljung-Box لبواقي النموذج (3) من اختبار DF للسلسلة GP.	(14-4)
105	التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة DGP.	(15-4)
107	التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي لسلسلة بواقي العلاقة المقدرة (RES).	(16-4)
107	نتائج اختبار Ljung-Box لبواقي النموذج (3) للسلسلة RES.	(17-4)

مقدمة عامة

يبرز النمو الاقتصادي كمؤشر عام يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة ويعكس إلى حد كبير وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية كهدف رئيسي تستهدفه أي سياسة اقتصادية لدولة ما، حيث أنه من خلال استهداف تحسين معدلات النمو الاقتصادي يتم بالضرورة استهداف تحسين مستوى معيشة السكان، توفير فرص عمالة والحد من البطالة وتنشيط الأداء الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار والإنتاج. وطالما أن التطورات الاقتصادية التي تشهدها الساحة الدولية تحتم على أي دولة مواكبة هذه التغيرات والتحولت في سبيل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة بدءا بمحاولة إنعاش اقتصادها وإثارة حركية لتطوير أساليب رفاهية مجتمعاتها عن طريق تجنيد كل الموارد المتاحة، تعتبر النفقات العمومية واحدة من الأولويات الرئيسية التي توليها السياسات الاقتصادية أهمية بالغة في برامجها قصد تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع.

ومع تزايد إسهامات مختلف تيارات الفكر الاقتصادي في تحديد آليات الإنفاق وخاصة الحكومية منها وتأثيرها على النمو الاقتصادي على المدى البعيد، يقتصر حاليا التركيز على نظريات النمو الداخلي وترى هذه الأخيرة أن نسبة النمو على المدى الطويل محدد من طرف السياسة العمومية وبعض العناصر الأخرى. فأصبحت بذلك الدراسات النظرية تحتل مكانا بارزا في مجمل الدراسات الاقتصادية.

الجزائر مثلها مثل باقي الدول تسعى بدورها إلى الرفع من معدلات نمو اقتصادها خصوصا من أجل مواجهة ظاهرة البطالة المتنامية في المجتمع، ولأجل ذلك عرف الاقتصاد الجزائري إصلاحات عميقة شملت جميع الميادين السياسية و الاجتماعية والاقتصادية خصوصا وذلك منذ الاستقلال إلى يومنا الحالي، تميزت هذه الإصلاحات في البداية بالطابع الاشتراكي لكن مع انتقال الدولة إلى اقتصاد السوق وتطبيقا للشروط التي اتفقت عليها مع بعض الهيئات العالمية اتجهت الجزائر إلى تطبيق سياسة جديدة من أجل الإصلاح الاقتصادي، ومن أهم برامج الإصلاح الاقتصادي التي قامت بها الجزائر برامج دعم الإنعاش والنمو الاقتصادي ابتداء من سنة 2001 . وعلى ضوء ما سبق تبرز لنا إشكالية البحث التي نصوغها كما يلي:

الإشكالية:

هل هناك أثر للنفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل ؟

وبهدف معالجة هذه الإشكالية قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تطور مفهوم النفقات العمومية في الفكر الاقتصادي؟

- ما هي نظرة أهم المدارس والنظريات الاقتصادية لمسألة النمو الاقتصادي؟

- ما هي أهم الإصلاحات الاقتصادية والبرامج الإنفاقية التي قامت بها الحكومة، وما هو تأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

- هل يمكن تحديد العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي بالاعتماد على معطيات الاقتصاد الجزائري وذلك باستخدام تقنية التكامل المشترك (المتزامن)؟

الفرضيات:

- وحتى تتمكن من معالجة هذا البحث نضع إجابات مبدئية لهذه التساؤلات والتي تتمثل في الفرضيات التالية:
- تطور مفهوم النفقات العمومية في الفكر الاقتصادي تابع لتطور مفهوم ودور الدولة.
- يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المسائل التي تسعى لدراستها وتحليلها مختلف النظريات الاقتصادية.
- تهدف مختلف البرامج التي قامت بها الجزائر إلى ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي أفضل.
- توجد علاقة طويلة المدى بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

هدف الدراسة:

يتمثل هدف هذه الدراسة في محاولة الكشف عن وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والنفقات العمومية في الجزائر. وكذا التأكيد على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين مستوى النشاط الاقتصادي من خلال إنفاقها العام، والكشف عن مدى نجاح الإصلاحات الاقتصادية المتتالية في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي تحسين مستوى معيشة السكان.

أهمية الدراسة:

تسعى دراستنا إلى إدراك الأهداف التالية:

- محاولة دراسة مختلف النظريات والنماذج الاقتصادية المتعلقة بالنمو الاقتصادي.
- محاولة إبراز أهم المحطات التي مر بها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وتحليل مميزات كل مرحلة.
- محاولة الكشف عن حجم الإنفاق العام وبالتالي حجم تدخل الدولة في الاقتصاد، وكذا الكشف عن مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المسطرة خاصة في برنامجي دعم النمو والإنعاش الاقتصادي.
- محاولة استخدام طرق الاقتصاد الكمي للكشف عن وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والنفقات العمومية في الجزائر.

دوافع اختيار الموضوع:

- يرجع اختيار موضوع البحث إلى ملاحظتنا للمسيرة التنموية في الجزائر إلى جانب أهمية هذا الموضوع كما يمكن أن نلخص بعض الدوافع الأخرى فيما يلي:
- تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالدور الذي يمكن أن تلعبه النفقات العمومية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية بحيث أنها تزداد من يوم لآخر على الرغم من الظروف الصعبة التي تجتازها البلاد.
- محاولة معرفة أبعاد وأشكال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال إنفاقها العام.
- تزايد الاهتمام بتحديد العوامل المحددة للنمو الاقتصادي خاصة في المدى البعيد.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للدراسة، ثم استخدام المنهج التجريبي في الجزء التطبيقي وذلك من خلال استخدام طرق إحصائية تساعد على تفسير النتائج من خلال استعراض الإحصائيات المتعلقة بالموضوع وتحليلها.

فترة الدراسة:

كما تم تحديد فترة الدراسة من 1970 إلى 2012 لأنها عبارة عن معطيات سنوية تمثل سلسلة زمنية مقبولة للدراسات الاقتصادية الكلية وكذا احتوائها على مختلف التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد.

خطة البحث:

لقد شملت هذه الدراسة أربعة فصول مرتبة كما يلي:

الفصل الأول: يتمحور حول النفقات العمومية في النظرية الاقتصادية تناولنا فيه ثلاث مباحث، جاء في المبحث الأول توضيح لمفهوم النفقات العمومية أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى ظاهرة تزايد النفقات العمومية وفي الأخير بينا مختلف تقسيمات النفقات العمومية في المبحث الثالث.

الفصل الثاني: موضوعه الأساسي هو النمو الاقتصادي تناولنا فيه مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو في المبحث الأول أما المبحث الثاني والثالث فتناولنا فيهم مختلف النظريات التي اهتمت بهذا الموضوع.

الفصل الثالث: تطرقنا فيه إلى النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر إذ حاولنا في المبحث الأول عرض مختلف الفترات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال كما تطرقنا إلى عرض تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وكذا الاجتماعية في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى تطور النفقات العمومية في الجزائر.

الفصل الرابع: يعتبر هذا الفصل جوهر البحث حيث تطرقنا فيه إلى توضيح العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تم في المبحث الأول عرض مفاهيم أولية للسلاسل الزمنية أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى عرض تقنية التكامل المشترك بين متغيرتين لنصل في المبحث الأخير إلى تطبيق هذه التقنية على المعطيات الخاصة بالنفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الأول

النفقات العمومية

مقدمة الفصل:

تبعاً لتطور الفكر الاقتصادي تطور مفهوم ودور الدولة لتتحول من دولة حارسة إلى دولة متدخلة ثم إلى دولة منتجة تسعى إلى تحقيق أهداف المجتمع وتلبية احتياجاته المختلفة. وقد أثر هذا التطور العميق والجذري الذي طرأ على دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية على كافة أدوات السياسة المالية. ولقد كان من الطبيعي أن تمتد آثار هذا التطور إلى مفهوم ودور النفقات العمومية، التي تعتبر المحدد الأساسي والمترجم الرئيسي للسلوك السياسي والاقتصادي للدولة. إذ لم يعد هدفها مقصوراً على تحقيق وظائف الدولة التقليدية بل أصبحت أداة من أدوات التحكم في الاقتصاد من خلال التحكم بالقوة الشرائية وإعادة توزيع الدخل وكذلك في حجم التشغيل والدخل القومي.

وعليه فإنه من الملائم توضيح بعض الجوانب الأساسية والنظرية للنفقات العمومية في هذا الفصل

المقسم إلى المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: مفهوم النفقات العمومية.

المبحث الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العمومية.

المبحث الثالث: تقسيمات النفقات العمومية.

المبحث الأول: مفهوم النفقات العمومية.

يتطلب البحث في طبيعة النفقات العامة ومعرفة أنواعها والعوامل التي تسبب تزايدها البحث في مفهوم هذه النفقات، من خلال تعريفها وتحديد صورها وكذا آثارها. أما دور النفقات العمومية في النشاط الاقتصادي فيختلف من مدرسة إلى أخرى وهذا ما سيتم توضيحه في هذا المبحث.

1- تعريف النفقات العمومية: يعرف الاقتصاديون النفقة على أنها "صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغا معيناً بغرض سد إحدى الحاجات العامة."¹

وتعرف أيضاً بأنها "مجموعة المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة."²

كما يمكن تعريفها بأنها "مبلغ من النقود تنفقه الدولة لغرض تحقيق نفع عام"³

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف النفقات العمومية على أنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام إشباعاً للحاجات العمومية.

كما يمكن استنتاج عناصر النفقات العمومية المتمثلة في:

- النفقات العمومية مبلغ نقدي.

- يقوم بإنفاقها شخص عام.

- هدفها تحقيق منفعة عامة.

أ- النفقات العامة مبلغ من النقود: فكما سبق وألحنا فإن الدولة وهي بصدد إشباع الحاجات العامة تحصل على ما يلزمها من موارد اقتصادية عن طريق دفع مقابل نقدي لأصحاب خدمات عنصر الإنتاج في مقابل ما يلزمها من سلع وخدمات، وحتى في الحالات التي تعتمد فيها الدولة على استخدام أسلوب الإعانات العينية كأن تقدم جزءاً مما تنتجه من سلع أو ما تقدمه من خدمات دون مقابل فإنها تضطر إلى دفع مقابل نقدي في مرحلة إنتاج هذه السلع أو توفير هذه الخدمات، ويستثنى من ذلك حالات كالتجنيد الإجباري حيث تحصل الدولة على خدمات الأفراد المجندين دون مقابل نقدي بصرف النظر عما يتقاضاه هؤلاء الجنود من مصروف لا يمثل مقابلاً لما يؤديه للوطن من خدمات.

بصفة عامة فإنه حتى في الحالات التي تقدم فيها الدولة خدماتها أو نفقاتها بصورة عينية، فإن مثل هذه المصروفات تعتبر قابلة للتقدير النقدي بحيث يمكن إضافتها إلى باقي عناصر النفقات العامة.⁴

¹ - محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، المالية العامة النفقات العامة الإيرادات العامة الميزانية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003، ص 23.

² - عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 230.

³ - سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن، 2011، ص 56.

⁴ - محمد البناء، اقتصاديات المالية العامة مدخل حديث، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 267، 268.

ب- النفقة العامة يقوم بها شخص عام:

لكي تعد النفقة عامة يجب أن تتم بمعرفة إحدى مؤسسات الدولة أي الأشخاص الإدارية العامة وعلى رأسها الدولة و المؤسسات المنبثقة منها كالهيئات العامة الوطنية و الإدارية المحلية (الولايات، البلديات أو الأشخاص المعنوية العامة الأخرى) إذن فإنه يجب أن تتم النفقة العامة بمعرفتها لا بمعرفة الأشخاص الخاصة سواء أكانت معنوية أو طبيعية (الأفراد).¹

إن كافة المبالغ التي تنفقها الدولة من أجل تحقيق النفع العام وبموجب سيادتها وسلطتها الآمرة تعد نفقات عامة، أما النفقات التي تنفقها الدولة من أهداف أخرى كتحقيق الربح مثلا فقد ثار خلاف حول طبيعتها، وقد استند الفكر المالي في سبيل تحديد طبيعة هذا الإنفاق إلى معيارين أحدهما قانوني والآخر وظيفي.

-المعيار القانوني (المعنوي)² : وهو المعيار التقليدي ويستند على الطبيعة القانونية للشخص القائم بالإنفاق. بمعنى آخر أن نقطة الارتكاز هي الشخص القائم بالإنفاق أيا كانت طبيعة هذا الإنفاق، فإذا كان من أشخاص القانون العام فإن النفقة تعد عامة أيا كان الغرض منها، أما إذا كانت من أشخاص القانون الخاص فإن النفقة تعد خاصة بغض النظر عما تهدف إليه من مقاصد، وعليه فيعتبر الإنفاق عاما إذا قام به شخص من أشخاص القانون العام كالدولة، الهيئات العامة المؤسسات العامة بما له من سيادة وسلطة أمرية. وبذلك يخرج من نطاق النفقات العامة تلك النفقات التي يقوم بها شخص من أشخاص القانون الخاص الاعتبارية أو الطبيعية حتى إذا كان الغرض منها تحقيق نفع عام، مثال ذلك إذا قام شخص ببناء مستشفى أو مدرسة وتبع ذلك التبرع بها أو إهدائها للدولة فبالرغم من كون الهدف هو تحقيق نفع عام إلا أن الإنفاق قد صدر من شخص خاص والأموال خرجت من ذمة شخص خاص وليس عاما وبالتالي لا يعد الإنفاق هنا إنفاقا عاما. ويستند أنصار هذا المعيار إلى اختلاف طبيعة النشاط الذي يقوم به أشخاص القانون العام عن ذلك الذي يباشره أشخاص القانون الخاص إذ أن نشاط أشخاص القانون العام يهدف أساسا إلى تحقيق النفع العام والمصلحة العامة، ويعتمد في ذلك على السلطة الأمرية و السيادة التي تتمثل في إمكانية إصدار القوانين أو القرارات الإدارية بينما يهدف أشخاص القانون الخاص إلى تحقيق مصلحة خاصة في المرتبة الأولى ويعتمد في سبيل ذلك على التعاقد والتبادل.

ويعود الاختلاف بين نشاط الأشخاص العامة ونشاط الأشخاص الخاصة إلى طبيعة الدول الحارسة التي كان يقتصر نشاطها على القيام بالخدمات الأساسية مثل الأمن والدفاع و العدالة وبعض المرافق العامة، وبطبيعة الحال فإن هذه الخدمات تحقق نفعاً عاماً تهدف له الدولة. بموجب ما تتمتع به من سلطة أمرية وسيادة على إقليمها، وفي ظل هذا الدور للدولة ظل المعيار القانوني لتحديد طبيعة النفقة مستقراً لفترة طويلة إذ أنه يجسد ويعكس الوضع السائد في تلك الفترة ومع تطور دور الدولة وتوسيعه وازدياد تدخلها في جوانب الحياة الاقتصادية تغيرت صفتها من دولة حارسة إلى دولة متدخلة ثم إلى دولة منتجة حيث امتد دورها ليشمل كثيرا من الأعمال التي تدخل في دائرة اختصاص نشاط

¹ - محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، مرجع سابق، ص 24.

² - سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة النفقات العامة الإيرادات العامة الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008، ص 28، 29.

الأشخاص الخاصة مثل أعمال الإنتاج و التوزيع و الاستثمار... وغيرها. ومن ثم فإنه إذا كان المعيار القانوني قد تلائم مع اقتصار وتحديد نشاط الدولة كدولة حارسة فقط فإن هذا المعيار لم يعد يناسب أو يكف وحده في تحديد طبيعة النفقة العامة. ولذلك خلص بعض علماء الاقتصاد إلى اقتراح معيار آخر يتناسب مع توسع نشاط الدولة باعتبارها دولة منتجة تقوم بنفس أنشطة الأفراد، ويعتمد على الطبيعة الوظيفية والاقتصادية للشخص الذي تصدر عنه النفقة العامة.

-المعيار الوظيفي (الموضوعي): يعتمد هذا المعيار على الفكرة الاقتصادية والاجتماعية والتي تأخذ في حسابها تطور الدولة واتساع نطاق نشاطها المالي حيث تتحدد طبيعة النفقات العامة طبقاً لهذا المعيار على أساس طبيعة الوظيفة التي تخصص لها هذه النفقات. وبناءً على ذلك تعتبر النفقات عامة إذا قامت بها الدولة بصفتها السيادية أو إذا قام بها بعض الأشخاص الخاصين الذين تفرضهم الدولة في استخدام سلطتها السيادية. أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة أو شركات القطاع العام في الظروف نفسها التي يقوم الأفراد والقطاع الخاص بالإنفاق فيها فإنها تعتبر نفقات خاصة، ويلاحظ أن الأخذ بالمعيار الوظيفي الذي يعتمد الفكرة الاقتصادية والاجتماعية يستبعد جزءاً كبيراً من نفقات الدولة التي تدخل ضمن النفقات العامة التي تقوم بها الدولة من أجل إشباع الحاجات العامة، التي استجرت إثر تطور الدولة. مما يحول دون إمكان قياس ما يعرف باسم الاقتصاد العام.¹

ج- النفقات العامة يقصد بها تحقيق نفع عام: ويجب أخيراً لاعتبار المبالغ النقدية التي تنفقها الأشخاص العامة بمثابة نفقة عامة أن تكون الغاية منها أداء خدمة عامة ينتج عنها تحقيق نفع عام يستفيد منه جميع المواطنين وليس فرداً معيناً بالذات، ومن اليسير تبرير هذا الركن الثالث فمن المعروف من جهة أن أجهزة الدولة والهيئات العامة لم تنشأ أصلاً لتحقيق مصالح خاصة محدودة وإنما لخدمة الصالح العام. ومن جهة أخرى فإن مصروفات هذه الأشخاص العامة يتم تمويلها من الضرائب والرسوم التي تحصل من المواطنين وفقاً لمبادئ معينة يفترض مراعاتها للعدالة في توزيع الأعباء العامة ومن المحقق أن هذه العدالة لن تكتمل إلا إذا حرصت الأشخاص العامة على إنفاق أموالها على نحو يحقق الصالح العام فمثلما يتحمل الجميع أعباء الإنفاق ينبغي أن يستفيد الجميع أيضاً من منافعه، هذا ومن المعروف أن نطاق ومحتوى الخدمات العامة التي تقدمها الدولة لمواطنيها يتعرضان لتغيير مستمر نتيجة تدخل الدولة المتزايد في الحياة العامة مما يجعل من العسير تحديد الخدمات العامة المحققة للنفع العام تحديداً موضوعياً وعلى سبيل الحصر وكما سبق أن ذكرنا فإن هناك حاجات أساسية يرتبط قيام الدولة ذاتها بأدائها، والتي تتمثل في الدفاع عن الحدود ضد أي عدوان خارجي وتوفير الأمن الداخلي لمجموع المواطنين وأخيراً الفصل في المنازعات بينهم، وبالإضافة لذلك تقوم الدولة بتقديم العديد من الخدمات العامة الأخرى التي تحدد نوعياتها وأهميتها بحسب المذهب السياسي السائد في كل منها وكلما اتجهت الدولة إلى التدخل بصورة متزايدة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية كلما تزايد حجم هذه الخدمات وتعاضم تأثيرها على رفاهية المواطنين.²

¹ - خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، الطبعة الثانية، ص 57.

² - مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص 296، 297.

1-1- صور النفقات العامة: للنفقات العامة صور متعددة ومختلفة من أهمها:¹

أ- الأجور والرواتب والمدفوعات التقاعدية: تعرف الأجور والرواتب والمبالغ النقدية التي تقدمها الدولة للأفراد العاملين في أجهزتها المختلفة بأنها ثمن للخدمات التي يقدمونها، وعلى الدولة أن تراعي أسس معينة عند تحديد هذه المرتبات والتي يمكن توضيحها بما يلي:

- تحديد الرواتب والأجور في ضوء تكاليف المعيشة.

- مراعاة طبيعة العمل عند تحديد الراتب مع أخذ المؤهل العلمي والفني.

- تحديد الرواتب والأجور بصورة مناسبة وذلك لضمان عدم منافسة المشروعات الخاصة في الحصول على خدمات العاملين الذين تتوفر لديهم خبرة واسعة.

- الأخذ بنظر الاعتبار مستوى الأجور والرواتب والمستوى المعيشي السائد في البلدان المجاورة خاصة وأن بعض الدول تقدم امتيازات لأصحاب الشهادات والاختصاصات النادرة.

تنضم الرواتب والأجور بموجب قانون عام والذي يعرف بقانون الخدمة المدني لتنظيم رواتب الموظفين وشروط الترقية بحيث تصبح هذه الأمور معروفة لدى الجميع. ومن صور النفقات العامة المدفوعات التقاعدية وهي المبالغ التي تقدمها الدولة بصورة دورية (شهرية) إلى الأفراد الذين سبق أن عملوا في أجهزتها المختلفة، ثم بلغوا السن القانوني الذي يجعل استمرارهم في الخدمة العامة صعباً فتحيلهم الدولة إلى التقاعد وتختلف الدول في مسلكها في اقتطاع المدفوعات التقاعدية بحسب الطريقة التي تتبعها والمتعارف عليه أتباع إحدى الطريقتين التاليتين:

الأولى: تقوم الدولة بوضع المبالغ المستقطعة في خزائنها على أساس أنه نوع من أنواع الإيرادات ويطلق عليه اسم أشباه الضرائب.

الثانية: تضع المبالغ المستقطعة في صندوق ويسمى "صندوق التقاعد" وتقوم باستثمار هذه المبالغ وذلك لزيادتها عن طريق الأرباح المتأنية وتوضع المبالغ التقاعدية في هذا الصندوق.

ب- القيام بمشتريات الدولة وتنفيذ الأشغال العامة: وتمثل أثمان الأدوات والمعدات والآلات التي تقوم الدولة بشرائها أو تخصيصها لإشباع الحاجات العامة وتبرز هنا بعض الأمور منها من هي السلطة التي تقوم بعملية الإشراف على الشراء فقد تكون السلطة المركزية أو عن طريق سلطات لا مركزية متعددة حسب المواد المطلوبة والخبرة التي تحتاجها.

ج- الإعانات: تعتبر المنح والإعانات تياراً من الإنفاق تقرر الدولة دفعه إلى فئات اجتماعية معينة أو هيئات عامة وخاصة دون أن يقابله تيار من السلع والخدمات وتقسّم الإعانات إلى:

- الإعانات الداخلية: وهي مبالغ نقدية تقدمها الدولة إلى الهيئات العامة المحلية لمساعدتها على القيام بواجباتها أو لتغطية العجز المالي في ميزانيتها... الخ.

¹ - محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 49-51.

ومن أشكال هذه الإعانات: الإعانات الاقتصادية وهي المبالغ التي تدفعها الدولة إلى بعض المشروعات الصناعية الأساسية وذلك تشجيعاً للصناعات الوطنية ودعم موقفها بوجه منافسة الصناعات الأجنبية أو تخفيض سعر البيع للمستهلك أو لتوطين الصناعات في منطقة معينة أو تشجيع نشاط معين.

الإعانات الاجتماعية: هي مبالغ تقدمها الدولة إلى المنظمات والهيئات والأفراد لغرض تحقيق أهداف اجتماعية مثل الإعانات المخصصة للعاطلين عن العمل، ورعاية دور العجزة والأحداث... إلخ.

-المنح والإعانات الدولية: وتتخذ الإعانات الممنوحة للعالم الخارجي أشكالاً متعددة كأن تكون مرتبطة بمشروع معين على سبيل المثال تكون الإعانة مخصصة لدعم برنامج محو الأمية... إلخ. وتكون المعونة الخارجية مشروطة بشروط معينة أو غير مشروطة مثل الإعانات المقدمة إلى الدول الصديقة أو الشقيقة.

د- أقساط الدين العام: القروض العامة عبء ثقيل على الموازنة العامة للدولة لما تتطلبه من تحميلها قيمة الفوائد السنوية وتسديد المبلغ الأصلي المقترض نهاية الفترة الزمنية المحددة في شروط إصدار القرض العام ومن الأهمية بمكان أن تعمل الدولة على التخلص ما أمكن من عبء ديونها العامة (أيا كان نوع هذه القروض وآجالها) وذلك بتخصيص الموارد المالية لخدمتها.

1-2- ضوابط النفقات العمومية:

أ- ضابط المنفعة: وذلك بالعمل على تحقيق الإنفاق لأقصى نفع للمجتمع ويتطلب ذلك وضع خطة إنفاقية متماسكة للعمل على تحقيق أهداف المجتمع خلال فترة زمنية محددة مستندة إلى معلومات وافرة عن منافع وتكاليف الأنشطة المختلفة ومكوناتها.

وهناك العديد من الدراسات التي تعمل على تقدير أساس موضوعي في تقدير هذه المنافع والتكاليف والاسترشاد بها في الاختيار وفي تقدير الإنفاق، وتعتبر بحوث العمليات النظرة العلمية لمثل هذه المشاكل حيث إنها تمثل مجهودات المتخصصين في بحث الحلول البديلة المتاحة أمام متخذي القرارات وذلك بتقديم الحلول المختلفة واستكشاف الحلول الجديدة وقياس الناتج وبيان أفضل سبيل لتحقيق الأهداف المحددة. وتختلف درجة مساهمة هذه البحوث في اتخاذ الحلول مع اختلاف المشكلة، فهي أكثر صلاحية في المستويات الدنيا لاتخاذ القرارات المالية منه بالنسبة للمستويات العليا وذلك لوضوح الهدف وتحقيقه بدقة ففي الحالة الأولى يصدر القرار من أفراد محدودي السلطة يهتمون بجانب من جوانب الإنفاق مستقلاً عن الإنفاقات الأخرى، ويمكن القياس الكمي للتكاليف والمنافع بعكس الحال في المستويات العليا التي تحدد الإنفاق الكلي وتوزعه والتي يكون للعوامل السياسية دور هام في اتخاذ قراراتها.¹

ب- ضابط العقلانية: ونعني به الرشادة وحسن التدبير في إدارة الأموال العامة أي الابتعاد عن مظاهر الهدر والتسيب المالي في إنفاق الأموال العامة، علماً بأن هذه المظاهر هي أحد الأسباب المولدة لظاهرة التهرب الضريبي لذلك تعد

¹ - عبد الكريم صادق بركات، حامد عبد المجيد دراز، علم المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1976، ص ص 222، 223.

العقلانية الاقتصادية ركنا وضابطا أساسا من ضوابط الإنفاق العام وهناك مؤشرات يمكن استخدامها لقياس ضابط العقلانية الاقتصادية هي:¹

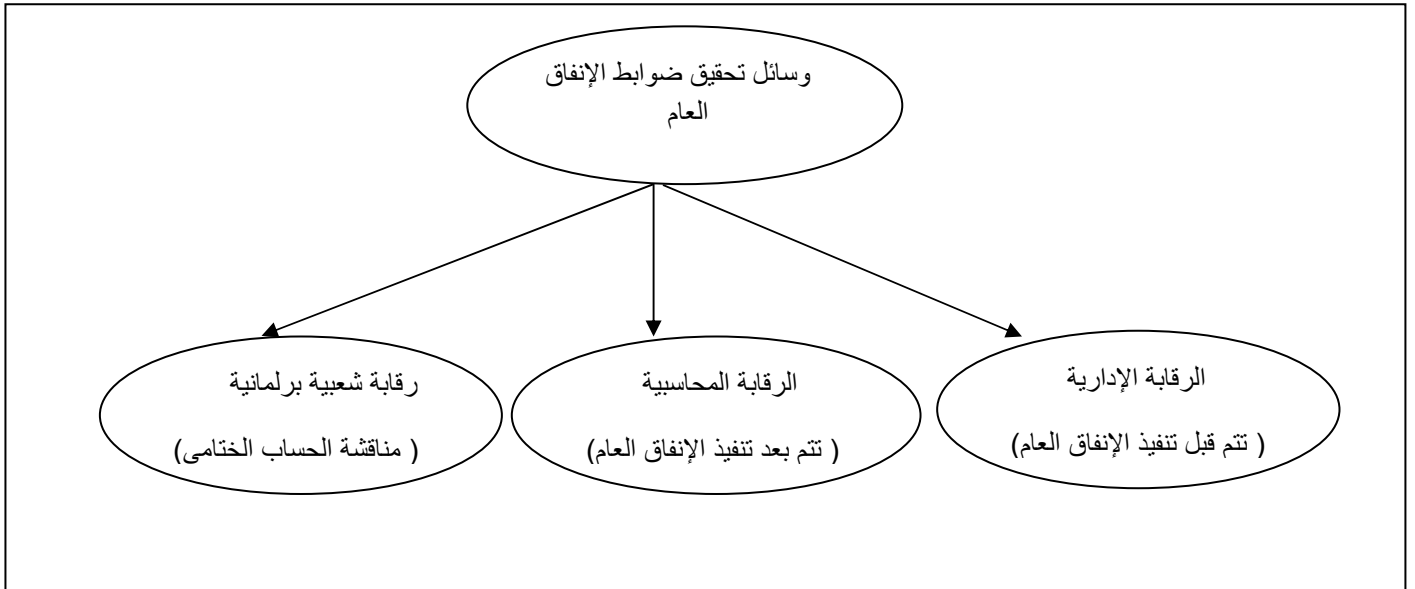
- مؤشر إنتاجية الإنفاق العام: ويعبر عن العلاقة بين الناتج الاجتماعي المتولد من الإنفاق العام والموارد المالية المولدة للناتج الاجتماعي. هذا يعني أنه لكي يمكن رفع إنتاجية الإنفاق العام فإن هذا يتطلب تقليص الموارد المالية المولدة لهذا الناتج وهذا يتحقق من خلال توفر العقلانية الاقتصادية في الإنفاق العام واستخدام معايير الجدوى الاقتصادية.

- مؤشر الإنفاق العام الاستثماري: ويمكن الوصول إلى هذا المؤشر من خلال قياس ما يلي:
 - مدى قدرة المشروع الاستثماري على استيعاب العمالة الوطنية.
 - مدى قدرة المشروع على توفير رصيد من العملات الأجنبية.
 - مدى قدرة المشروع الاستثماري على سد احتياجات السوق المحلية.

➤ وسائل تحقيق ضوابط النفقات العمومية:

إن توفر ضوابط المنفعة والعقلانية في الإنفاق العام لا يمكن ضمانها إذا لم تتوفر وسائل تجبر المؤسسات الحكومية على التقيد بهذه الضوابط وأن هذه الوسائل لكي يمكن استخدامها يتعين وجود إطار وبيئة من التشريعات والقوانين توضح تسلسل إجراءات الإنفاق الحكومي في المؤسسات الحكومية، وهذه العمليات تسمى تقنين النشاط المالي للدولة (أي وضعه في إطار قانوني) وبعد ترسيخ هذه القوانين يتم تمهيد العمل للرقابة المالية والتي تأخذ المراحل التالية:

الشكل رقم (1—1): وسائل ومراحل تحقيق ضوابط الإنفاق العام.



المصدر: نوزاد عبد الرحمن الهيبي، المرجع السابق، ص 22.

¹ - نوزاد عبد الرحمن الهيبي، منجد عبد اللطيف الحشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص

- الرقابة الإدارية: تتم قبل تنفيذ الإنفاق العام وعادة ما تكون وزارة المالية هي المشرفة على تنفيذها، وتعمل الرقابة الإدارية على التأكد من أن الإنفاق يتم حسب ما ينصّ عليه القرار المالي وأن الجهة التي تقوم بالإنفاق تملك الصلاحية لذلك.

- الرقابة المحاسبية: تتم الرقابة المحاسبية بعد تنفيذ الإنفاق الحكومي، إذ يقوم محاسبون مستقلون بالتدقيق و المراقبة في عملية تنفيذ الإنفاق وإعداد تقرير يتضمن التجاوزات المالية إن وجدت وتقديمه إلى الجهات المختصة للقيام بالإجراءات اللازمة.

- الرقابة الشعبية (برلمانية): تعتبر المرحلة الأخيرة من مراحل التأكد من أن النفقات توفرت على جميع عناصر وضوابط الإنفاق العام، لتقوم بعدها وزارة المالية بالمصادقة على الحساب الختامي.

2- النفقات العمومية في الفكر الاقتصادي: انعكس تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي على كافة أدوات السياسة المالية ومنه على مفهوم ودور النفقات العمومية.

2-1- النفقات العمومية في الفكر الكلاسيكي: آمن الكلاسيك إيماناً مطلقاً بعدم إنتاجية الإنفاق الحكومي. فلم يفرق الكلاسيك من حيث المبدأ بين الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي الفردي، فاعتبروا أن كليهما تضييع وفقدان للثروة القومية. وكما نادوا بضرورة تقليل الاستهلاك الفردي حتى يمكن تكوين رؤوس الأموال اللازمة للصناعة والتجارة وزيادة الإنتاج. كانت دعوتهم إلى ضرورة حصر وتقييد الإنفاق الحكومي في أضيق الحدود ولعل عبارة "ساي" الشهيرة أن أفضل النفقات أقلها حجماً خير ما يعبر عن هذا الاتجاه. ويقدر ما كان اعتقادهم بأفضلية القطاع الخاص وقدرته على تحقيق أعلى مستويات الرفاهية الاقتصادية للمجتمع متى امتنعت الحكومة عن التدخل في النشاط الاقتصادي، يقدر ما كان إصرارهم على تحديد وظائف الحكومة فيما لا يتعدى حماية المواطنين من الأخطار الخارجية والداخلية وإقامة العدل بين المواطنين وتأدية بعض خدمات المرافق العامة. ولم يكتف الكلاسيك بتحديد أوجه الإنفاق الحكومي في أضيق الحدود بل طالبوا أيضاً بأن يكون هذا الإنفاق المحدود حيادياً وهكذا ظهرت وازدهرت فكرة النفقة المحايدة. فلا يجوز أن تتأثر السياسة الإنفاقية للدولة بأي من التغيرات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية سواء على المستوى القومي أو على المستوى العالمي ويمنع التغيير في حجم أو مكان أو توقيت النفقة الحكومية مثلاً لتواجه تغييراً حدث في الأوضاع الاقتصادية من تضخم وكساد أو في الأوضاع السياسية من حالة السلم إلى حالة الحرب. كما لا يجب أن تبادر النفقة الحكومية بالتأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي.¹

2-2- النفقات العمومية في الفكر الكييزي: مع انتقال الدولة من الدولة المستهلكة إلى الدولة المتدخلة ثم إلى الدولة المنتجة تطورت نظرية النفقات العامة تطوراً هاماً وذلك تحت تأثير ثلاثة اعتبارات:²

الأولى: اتساع نطاق النفقات العامة بحيث أصبحت تشكل نسبة هامة من الدخل القومي، نسبة لا تتوقف عن التزايد.

¹ - حامد عبد المجيد دراز وآخرون، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 248، 247.

² - رفعت المحجوب، المالية العامة النفقات العامة والإيرادات العامة، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، القاهرة، 1979، ص 35، 36.

والثانية: أن النفقات العامة لم تعد مقصورة على تمويل وظائف الدولة التقليدية، بل أصبحت بالإضافة إلى ذلك أداة من أدوات السياسة الاقتصادية وخاصة عن طريق التحكم في القوة الشرائية وفي حجم التشغيل والدخل القومي وإعادة توزيعه.

والثالثة: أن غرض الإيرادات العامة لم يعد مقصورا على تغطية النفقات العامة بل امتد إلى النطاقين الاقتصادي والاجتماعي. وبذلك لم تعد نظرية النفقات العامة المحور الوحيد لنظرية الإيرادات العامة ولم يعد بالتالي هذا التطور المالي يسمح بالإبقاء على قاعدة "أولوية النفقات العامة" ولا على "مبدأ توازن الميزانية".

يتضح لنا الآن أن الإنفاق العام في الفكر الكيترزي له إنتاجية موجبة ويزيد من الدخل القومي في تلك الدول وأنه يمثل ضرورة في بعض الأحيان وهي حالات الركود الاقتصادي ومن ثم أصبح هذا الفكر يضرب بالأفكار الكلاسيكية حول الإنفاق العام عرض الحائط. فليست أفضل النفقات أقلها حجما إنما يتوقف الأمر على الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تترتب على هذا الإنفاق، وعلى هذا ينبغي رفع مستوى هذا الإنفاق (مع الاستعانة بجوانب السياسة الاقتصادية الأخرى كالسياسة النقدية والسياسة المالية وغيرها) أوقات الركود الاقتصادي، كما ينبغي أن تنخفض مستوياته في أوقات التضخم. ولم تعد فكرة "توازن الموازنة العامة سنويا" قابلة للتطبيق في ظل هذا الفكر حيث أن إحداث عجز في الموازنة أمر تتطلبه ظروف الركود الاقتصادي كما أن تحقق فائض بالموازنة العامة يعد أمرا ضروريا في أوقات التضخم، والذي أصبح مهما ليس هو توازن الموازنة العامة وإنما التوازن الكمي في الاقتصاد القومي. كما لم تعد النفقات العامة محايدة كما هو الحال في الفكر الكلاسيكي فالنفقات العامة تؤثر في الإنتاج والاستهلاك والتوزيع وتعديل من مراكز الطبقات الاجتماعية المختلفة.¹

2-3- النفقات العمومية في الفكر الاشتراكي: لم يقف التطور الذي لحق الدولة وطبيعتها عند هذا الحد السابق الذكر، إذ ظهرت في كثير من البلاد ابتداء من قيام الثورة الشيوعية في روسيا سنة 1917 "الدولة الاشتراكية" وهي تلك التي تقوم على ملكية عامة وواسعة لوسائل الإنتاج والتوزيع والتي تضع لذلك خطة قومية، وكان طبيعيا أن يؤدي هذا التطور الكبير إلى تغيير عميق في النظام المالي وطبيعته وانعكاسه المباشر على مفهوم النفقات العامة ونطاقها وتعددت أنواعها بشكل لم يسبق له مثيل.²

3- آثار النفقات العمومية:

3-1- الآثار المباشرة للنفقات العمومية:

أ- أثر النفقات العامة على الإنتاج القومي: يتوقف الإنتاج القومي على نوعين من العوامل، أولهما القوى المادية للإنتاج وهي التي تشكل القدرة الإنتاجية القومية. وثانيها العوامل الاقتصادية، وتنصرف إلى الطلب الفعلي.

¹ - المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام والنفقات والقروض العامة، الدار الجامعية، بيروت، 2000، ص 39، 40.

² - أولاد العيد سعد، دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة بين هيكل النفقات العامة والعجز في الموازنة العامة للدولة، مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية "فرع اقتصاد كمي"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002-2003، ص 15.

فمن ناحية تؤدي النفقات العامة، بطريق مباشر أو غير مباشر، إلى رفع مقدرة الاقتصاد القومي على الإنتاج وذلك عن طريق عوامل الإنتاج كما وكيفاً. ويجب أن نفرق بين نوعين من النفقات العامة، النفقات العامة الاستثمارية والنفقات العامة الاستهلاكية. فالنفقات العامة الاستثمارية تؤدي إلى تكوين رؤوس الأموال العينية وهي إحدى القوى المادية للإنتاج وبالتالي فهي تؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية القومية، وكذلك النفقات العامة الاستهلاكية يمكن أن تؤدي أيضاً إلى رفع الإنتاجية القومية، ولكن بشكل أقل من النفقات العامة الاستثمارية، فمثلاً تؤدي النفقات الاجتماعية على الخدمات التعليمية والصحية والثقافية إلى رفع مستوى العمالة مما يؤثر على رفع المقدرة الإنتاجية. وأخيراً فإن النفقات التقليدية (الدفاع، الأمن، القضاء) تؤدي إلى تحقيق الاستقرار اللازم للعملية الإنتاجية. ومن ناحية أخرى، يكون الإنفاق العام جزءاً هاماً من مكونات الطلب الفعلي لأنه يؤدي إلى زيادة طلب الدولة على سلع الاستهلاك وعلى سلع الاستثمار.¹

ب- أثر النفقات العامة على الاستهلاك²: تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي، أو العام، من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صور مرتبات أو أجور تخصص نسب كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد. وسنتناول كل نوع من هذه النفقات على حدة.

- نفقات الاستهلاك الحكومي أو العام: يقصد بنفقات الاستهلاك الحكومي ما تقوم به الدولة من شراء سلع أو مهمات لازمة لسير المرافق العامة، ومن أمثلها النفقات التي تدفعها الدولة في سبيل صيانة المباني الحكومية وشراء الأجهزة والآلات والمواد الأولية اللازمة للإنتاج العام أو لأداء الوظائف العامة، أو النفقات المتعلقة بالملفات والأوراق والأثاث اللازمة للمصالح الحكومية والوزارات...إلخ.

- نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد: من أهم البنود الواردة في النفقات العامة هو ما يتعلق بالدخول بمختلف أشكالها من مرتبات وأجور أو معاشات التي تدفعها الدولة لموظفيها وعمالها (الحاليين والسابقين).

وبطبيعة الحال فإن الجزء الأكبر من هذه الدخول ينفق لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من سلع وخدمات.

ج- أثر النفقات العامة على إعادة توزيع الدخل المحلي الإجمالي: تلعب النفقات العامة دوراً هاماً في إعادة توزيع الدخل القومي بل ربما يكون من الأهداف الأولية للسياسة الإنفاقية بالمجتمع إعادة توزيع الدخل بين أفرادها، مما يؤدي إلى القضاء على مشكلة الفقر وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء ويتم ذلك بواسطة³:

- تقديم الدولة لخدمات اجتماعية وثقافية بصورة مجانية أو بأسعار تقل عن تكلفتها الحقيقية كالنفقات التعليمية والصحية والثقافية، ويؤدي هذا إلى زيادة دخول الأفراد المستفيدين من هذه الخدمات.

¹- زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006، ص 67، 68.

²- سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 76، 77.

³- المرسي السيد الحجازي، مرجع سابق، ص 180، 181.

- تساهم النفقات التحويلية المباشرة (كالإعانات الاجتماعية النقدية لمقابلة حالات العجز والمرض والبطالة وكذلك الإعانات العينية) في زيادة الدخل الحقيقي للمستفيدين كما يؤدي قيام الدولة ببناء مشروعات عامة إلى تشغيل أعداد من العاطلين وزيادة حجم العمالة مما يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفئات محدودة الدخل.

د- أثر النفقات العمومية على الادخار القومي: ويقتضى إلى أن نشير إلى أن النفقات العامة تؤثر -بالإضافة إلى تأثيرها في الإنتاج القومي والاستهلاك- في الادخار القومي وذلك عن طريقين وهما أثر النفقات العامة في الدخل القومي وأثرها في ميل الادخار¹

- فقد رأينا أن النفقات العامة المنتجة تؤدي إلى زيادة الناتج القومي وهو ما يعني - على فرض ثبات الميل الحدي للادخار - زيادة الادخار القومي، ذلك أن المستفيدين من هذه النفقات يخصصون جزءا من دخولهم المترتبة عنها للادخار.

- هذا فضلا على أن النفقات العامة الاستهلاكية تؤدي إلى توزيع خدمات مجانية على المواطنين، ومثلها الخدمات الطبية والصحية والتعليمية تؤدي -وقد أعفتهم من الإنفاق على هذه الخدمات- إلى ارتفاع ميلهم للادخار، وكذلك تؤدي الإعانات الاقتصادية التي تعمل على انخفاض أثمان سلع الاستهلاك إلى النتيجة السابقة نفسها.

3-2- الآثار غير المباشرة للنفقات العمومية: للنفقات العامة آثار اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل وهي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف والمعجل. ويطلق على أثر المضاعف "الاستهلاك المولد" كما يطلق على أثر المعجل "الاستثمار المولد" وستتطرق لأثر النفقات العامة من خلال أثري المضاعف والمعجل على النحو التالي:

أ-أثر المضاعف: يشير المضاعف في التحليل الاقتصادي إلى المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني المتولدة عن الزيادة في الإنفاق وأثر زيادة الإنفاق الوطني على الاستهلاك. ولتوضيح فكرة المضاعف، فإنه عندما تزيد النفقات العامة فإن جزءا منها يوزع في شكل أجور ومرتبوات وفوائد وأسعار للمواد الأولية أو ربح لصالح الأفراد وهؤلاء يخصصون جزءا من هذه الدخول لإنفاقه على المواد الاستهلاكية المختلفة ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار، والدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى إنشاء دخول جديدة لفئات أخرى وتقسم ما بين الاستهلاك والادخار والدخل الذي يوجه إلى الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار. وبذلك تستمر دورة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الإنتاج-الدخل-الاستهلاك-الإنتاج. مع ملاحظة أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق ولكن بنسبة مضاعفة ولذلك سمي بالمضاعف. ولما كان أثر المضاعف ذا علاقة بالميل الحدي للاستهلاك فهو يزيد بزيادة الميل الحدي للاستهلاك وينخفض بانخفاضه، وبطبيعة الحال فإن الميل الحدي للاستهلاك ليس ثابتا بل يختلف من قطاع إلى آخر ومن فئة لأخرى ولذا تبدو أهمية تحديد الآثار المترتبة على الإنفاق العام في شتى القطاعات و مختلف الفئات. فبالنسبة لأصحاب المرتبات والأجور

¹- رفعت المحجوب، مرجع سابق، ص152.

والإعانات (ذوي الدخول المحدودة) فالميل الحدي للاستهلاك عندهم مرتفع وبالتالي يرتفع أثر المضاعف مع زيادة النفقات العامة الموجهة لهؤلاء أما

أصحاب رأس المال فإنهم يتجهون إلى شراء المعدات وأدوات الإنتاج وبالتالي فآثر المضاعف يكون بسيطا بالنسبة لهم حيث ميلهم للاستهلاك منخفض.

أضف إلى ذلك أن الأثر الذي يحدثه المضاعف يرتبط بمدى مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي وهذا يرتبط بدوره بدرجة النمو الاقتصادي، ففي الدول المتقدمة حيث الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة والقدرة على التجاوب مع الزيادات في الاستهلاك فالمضاعف ينتج أثره بشكل ملموس، أما في الدول النامية وبالرغم من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك يكون أثر المضاعف ضعيفا نظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وانعدام قدرته على التجاوب مع الزيادة في الاستهلاك.¹

ب- أثر المعجل: بالإضافة إلى الآثار غير المباشرة التي تترتب عن الإنفاق العام في الدخل القومي وفي التشغيل خلال الحلقات المتناقصة من الاستهلاك المتولدة عن الإنفاق الأولي، فإن آثارا غير مباشرة أخرى تترتب عن النفقات العامة من خلال الزيادة التي تحدثها في الطلب على أموال الاستثمار وهي ما تعرف بالاستثمار المولد. وهذا هو ما يعرف بأثر المعجل، فالمعجل يبين أثر معدل التغيير في الإنتاج القومي (أي في الطلب الكلي على الاستهلاك والاستثمار) في الاستثمار، ويتوقف أثر المعجل على ما يعرف بمعامل رأس المال أي العلاقة الفنية بين رأس المال والإنتاج.

فالمعجل يبين لنا العلاقة بين تغيير الطلب على المنتجات سواء في نطاق الاستهلاك أو الاستثمار وتغيير النشاط الاستثماري. وفي هذا النطاق نجد أيضا أثرا مضاعفا آخر يسمى بالمعجل تميزا له عن أثر المضاعف الذي تكلمنا عنه ولأنه يعجل من آثار هذا الأثر الأخير. فزيادة الإنفاق العام تسمح بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج القومي، بإحداث زيادة الاستثمار بنسبة أكبر. والمعجل هو النسبة بين قيمة الاستثمار وقيمة الزيادة في الإنتاج، ولما كان معامل رأس المال أي العلاقة الفنية بين رأس المال والإنتاج يختلف من قطاع لآخر ومن صناعة لأخرى، اختلف المعجل من قطاع لآخر ومن صناعة لأخرى. وهكذا يختلف أثر المعجل باختلاف الإنفاق الأولي، فإذا وجه الإنفاق الأولي إلى منتجات الفروع الأولى كان المعجل كبيرا، أما لو وجه لمنتجات الفروع الثانية فإنه يكون أقل.²

¹ - محمزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، الطبعة الثالثة، ص 108، 109.

² - زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 78.

المبحث الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العمومية:

كلما زادت النفقات العامة كلما أدى ذلك -بافتراض غياب الفساد الإداري والاقتصادي- إلى إشباع أفضل وأكثر لحاجات أفراد المجتمع. ومن هنا فإنه من المفيد للدولة معرفة النتائج المترتبة عن النفقات العامة و ليس تحديد حجم هذه النفقات. إلا أن تحديد حجمها يبقى مسألة هامة ذلك أن هناك ظاهرة تشمل جميع الدول وهي ظاهرة ازدياد النفقات العامة.

1-العوامل المحددة للنفقات العمومية: تعتبر النفقات العمومية مبالغ تقتطعها الدولة من الدخل القومي لتقوم هي بإنفاقها إشباعاً للحاجات العامة ويُثار التساؤل عما إذا كانت هناك نسبة معينة من الدخل القومي لا يصح للدولة تجاوزها وهي بصدد تحديد النفقات العامة وبعبارة أخرى هل للنفقات العامة حدوداً لا يصلح تعديها أو حجماً لا يجوز أن تزيد عليه وقد حدد بعض الاقتصاديين نسبة معينة لا تخرج من المجال (5%-25%)¹ من الدخل القومي، إلا أنه لا يمكن الاعتماد على هذه النسبة لأن النفقات العامة تتوقف على عوامل لا تبقى ثابتة من دولة لأخرى ومن وقت لآخر.

والواقع أن تحديد حجم الإنفاق العام أو رسم حدوده في دولة ما وفي زمن ما إنما يتوقف على عوامل مذهبية واقتصادية ومالية سنتناول كل منها على حدة.

1-1-العوامل المذهبية: رأينا أن النفقات العامة يقصد بها إشباع الحاجات العامة بتحديد ما يعتبر حاجة عامة ومن ثم تقوم الدولة بإشباعها عن طريق الإنفاق العام إنما يخضع للفلسفة أو الإيديولوجية السائدة في الدولة؛ فردية أو تدخلية أو جماعية فهو قرار ذو طابع سياسي في التحليل الأخير. ففي ضل الإيديولوجية الفردية حيث الفلسفة السائدة هي ترك الأفراد أحراراً في إقامة وتنظيم علاقات الإنتاج والتوزيع فيما بينهم باعتبار هذا الوسيلة المثلى لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، يقتصر دور الدولة على القيام بوظائفها التقليدية من جهة وعلى القيام ببعض وجوه النشاط الاقتصادي التي لا يقدم عليها النشاط الخاص إما لضخامة تكاليفها كالسدود والخزانات وإما لعدم ربحيتها كالطرق والخدمات التعليمية من جهة أخرى. وفي ضل هذه الإيديولوجية يتحدد حجم النفقات العامة بالنسبة إلى الدخل القومي بالقدر الضروري للقيام بالوظائف ووجوه النشاط المشار إليها مما يترتب عليه أن يقل حجم النفقات العامة ونسبتها إلى الدخل القومي من جهة وأن تقل أنواعها من جهة أخرى.

أما في ضل الإيديولوجية التدخلية حيث الفلسفة السائدة هي ضرورة تدخل الدولة في بعض ميادين النشاط الاقتصادي والاجتماعي تاركة الأفراد أحراراً في ممارسة البعض الآخر فإن دور النفقات العامة يزداد أهمية عنه في ضل الإيديولوجية الفردية. فبالإضافة إلى قيام الدولة بوظائفها التقليدية فإنها تقوم بوظائف اقتصادية تتمثل في استغلالها لبعض المشروعات الإنتاجية التي كان يمكن أن يقوم بها النشاط الخاص ومحاولة الآثار الضارة للدورات الاقتصادية والعمل على ثبات قيمة النقود وتنمية الاقتصاد القومي وتقديم الخدمات المجانية أو ذات الأثمان الزهيدة للطبقات ذات الدخل المنخفضة وغير ذلك من الإجراءات التي تهدف إلى تخفيف الفوارق بين الطبقات. وفي ضل هذه الإيديولوجية

¹ - قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، الطبعة الثالثة، ص183.

تدعو الحاجة إلى المزيد من الإنفاق العام للقيام بكافة وجوه النشاط المشار إليها مما يترتب عليه أن يزداد حجم النفقات العامة ونسبتها إلى الدخل القومي من جهة وأن يزداد تنوعها من جهة أخرى. وأخيرا فإنه في ظل الإيديولوجية الجماعية حيث الفلسفة السائدة هي تملك الجماعة لأموال الإنتاج وتولي الدولة نيابة عنها القيام بكافة وجوه النشاط الإنتاجي بالإضافة إلى القيام بوظائف الدولة التقليدية فإن دور النفقات العامة يعظم إلى أقصى الحد، وذلك أن قيام الدولة بعمليات الإنتاج و التوزيع كلها إنما يتبع اعتبار كافة النفقات الاقتصادية على اختلاف أنواعها والخاصة بالوحدات الإنتاجية نفقات عامة هذا بالإضافة إلى النفقات الاجتماعية التي تستهدف بها الدولة توفير بعض الحاجات الأساسية لكافة المواطنين بأسعار تقل كثيرا عن تكلفتها الحقيقية، وهذا كله إلى جانب النفقات التي يقتضيها قيام الدولة بوظائفها التقليدية بطبيعة الحال.

وفي ظل هذه الإيديولوجية يزداد حجم النفقات العامة وترتفع نسبتها إلى الدخل القومي إلى أكبر حد من جهة وتعدد أنواع النفقات بقدر حاجات الأفراد بالإضافة إلى حاجات الدولة ذاتها من جهة أخرى.¹

1-2-العوامل الاقتصادية: تستخدم النفقات العامة كأداة للتأثير على حجم الطلب العام ومن ثم على مستوى الاقتصاد العام، ومن هنا فإن النفقات العامة يتحدد حجمها بالقدر الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي الذي يقوم على توازن الإنتاج والطلب الفعلي.

إن تأثير النفقات العامة بمستوى النشاط الاقتصادي يوصف بـ "حساسية النفقات العامة" حيث تختلف مسارات هذه الحساسية تبعا لنوعية الإنفاق العام وذلك كما يلي:²

- حساسية الإنفاق الجاري على الإدارة العامة: عندما يرتفع مستوى النشاط الاقتصادي ليصل إلى حالة الراج والانتعاش فإن الإنفاق الجاري على الإدارة العامة سوف يزداد وبالعكس في حالة هبوط مستوى النشاط الاقتصادي إلى حالة الركود والكساد فإن الإنفاق الجاري سوف يتقلص أو يقل. إلا أنه يلاحظ أن درجة هبوط مستوى النشاط الاقتصادي يكون أشد انحدارا من انحدار منحنى الإنفاق الجاري وهذا مرتبط بطبيعة مرونة هذا النوع من الإنفاق الذي يجد فيه صاحب القرار صعوبة كبيرة في تقليصه وضغط فقراته.

- حساسية الإنفاق الاجتماعي: يأخذ مسار حساسية الإنفاق الاجتماعي اتجاهها معاكسا لمسار منحنى النشاط الاقتصادي، أي أنه في حالة تصاعد مستوى النشاط الاقتصادي إلى حالة الانتعاش فإن الحكومة تجد نفسها غير ملزمة بزيادة التخصيصات المالية لتمويل الإنفاق الاجتماعي لعدم الحاجة الماسة لذلك. أما في حالة هبوط مستوى النشاط الاقتصادي وصولا إلى حالة الكساد فإن الحكومة تجد نفسها مضطرة لزيادة الإنفاق الاجتماعي لمواجهة مظاهر هذا الكساد من بطالة وفقر اجتماعي لأن المطالبة بإعانات البطالة والدعم بمختلف أشكاله تصبح شديدة لمواجهة الضرر من حالة الكساد.

¹ - أحمد جامع، فن المالية العامة، دار النهضة العربية، مصر، 1975، الطبعة الثالثة " منقحة "، ص 69.

² - نوزاد عبد الرحمن الهبيني، مرجع سابق، ص 45، 46.

- حساسية الإنفاق الاقتصادي: إن حساسية الإنفاق العام الاقتصادي ترتبط بأسلوب النظام الاقتصادي وشكل الدولة، ففي ظل دولة حارسة غير متدخلة يأخذ مسار الإنفاق الاقتصادي اتجاهها مشابها لمسار مستوى النشاط الاقتصادي وهذا طبيعي تبعا لأسلوب حيادية المالية العامة. أما في ظل دولة متدخلة فإن مسار الإنفاق الاقتصادي يستجيب بشكل معاكس لحركة الدورة الاقتصادية لأن الدولة وبحكم مهامها التدخلية سوف تسعى إلى زيادة الإنفاق الاقتصادي لمواجهة حالة الكساد، وتتخذ إجراءات انكماشية ضاغطة لمواجهة الضغوط التضخمية في حالة الانتعاش.

1-3-العوامل المالية: من بين المحددات للنفقات العامة قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الموارد الضرورية، ذلك أن القدرة التمويلية للدولة بالرغم من تنوع مظاهرها تبقى محدودة.

إن القدرة التمويلية للاقتصاد تتعلق بقدرتين أساسيتين الأولى مقدرته على تحمل العبء الضريبي "المقدرة التكلفة" والثانية "المقدرة الإقراضية" والمتمثلتان فيما يلي:¹

- المقدرة التكلفة: تتمثل في قدرة الدخل القومي على تمويل تيارات الإيرادات العامة عن طريق الضرائب.

- المقدرة الإقراضية: أما فيما يتصل بالمقدرة الإقراضية فإنها تعني مقدرة الدخل القومي على إشباع حاجات الإقراض العام، أي قدرته على الاستجابة لمتطلبات الدولة الائتمانية. هذه المقدرة تتوقف بصفة عامة على عاملين رئيسيين أولهما حجم الادخار المستخلص من الدخل القومي، وثانيهما توزيع الجزء المدخر بين مجالات الإقراض الخاص والإقراض العام.

2- أسباب تطور النفقات العمومية:

إن نظرة على البيانات الإحصائية الخاصة بتطور النفقات العامة في عديد من الدول بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها تظهر بوضوح اتجاه النفقات العامة إلى التزايد المستمر بغض النظر عن درجة النمو الاقتصادي والفلسفة المذهبية السائدة فيها. وقبل بحث أسباب التزايد الظاهري أو الحقيقي للنفقات العامة لا بد أن نشير إلى أنه لا يترتب حتما على هذه الزيادة زيادة عبء التكاليف العامة كالضرائب مثلا.

2-1- الأسباب الظاهرية: تتمثل الأسباب الظاهرية في ثلاثة عوامل رئيسية تتمثل في تدهور قيمة العملة، تغير طرق المحاسبة المالية أو زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها.

أ- تدهور قيمة العملة: يقصد بتدهور قيمة العملة تدهور قدرتها الشرائية مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس الحجم من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل وهي الظاهرة التي يمكن أن تشرح ارتفاع أسعار السلع والخدمات. ومما يمكننا ملاحظته، بصفة عامة أن قيمة النقود تأخذ في الانخفاض بصورة مستمرة، وإن كانت نسبة التدهور تختلف من دولة إلى أخرى. ويترتب على تدهور قيمة النقود زيادة النفقات العامة لمواجهة هذا التدهور فالدولة تدفع عددا من وحدات النقد أكبر مما كانت تدفعه من ذي قبل للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات. تظهر الزيادة هنا في حجم النفقات العامة زيادة ظاهرية إذ لا يترتب

¹ - عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة الفن المالي للاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006، ص 91-97.

عليها أي زيادة في المنفعة الحقيقية أو زيادة في أعباء التكاليف العامة للأفراد. ويعد تدهور قيمة النقود السبب الأساسي للزيادة الظاهرية في النفقات العامة في العصر الحديث.¹

ب - تغير أساليب المحاسبة المالية: فتغير الطرق المحاسبية العامة يمكن أن تظهر زيادات كبيرة في حجم الإنفاق العام باستخدام أسلوب صافي الحسابات عند إعداد ميزانيات المنشآت والمؤسسات العامة المستقلة يظهر حجم الإنفاق العام صغيرا نسبيا. فوفقا لهذا الأسلوب يتم خصم إجمالي الإيرادات من إجمالي النفقات العامة لمثل هذه المؤسسات أو الهيئات.

أما إذا طلب من هذه المؤسسات تعديل الطريقة السابقة في استخدام أسلوب إجمالي الحسابات لديها، فإن كل ما يتم إنفاقه أو تحصيله مهما كان صغيرا سوف يتم إدراجه في حسابات هذه المؤسسات أو الهيئات العامة ومن ثم يظهر رقم إجمالي الإنفاق العام أكبر نسبيا عما كان عليه في السابق. وهذه الزيادة في رقم الإنفاق لا تدل على تحقق زيادة في حجم الخدمات المقدمة من قبل الحكومة.²

ت - زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها: في النهاية فإن الزيادة الظاهرية في النفقات العامة قد تكون راجعة إلى اتساع مساحة إقليم الدولة (لأسباب متعددة) أو إلى زيادة عدد السكان فيها؛ هنا يُثار التساؤل عما إذا كانت النفقات العامة التي تقتضيها زيادة المساحة أو عدد السكان تعود بالمنافع الحقيقية على الإقليم الأصلي للدولة، أو على السكان الأصليين. من الواضح في هذه الحالة أن متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة إذا تأثر بالزيادة فإن الزيادة تكون حقيقية؛ أما إذا كان الإنفاق يتزايد لمجرد مواجهة التوسع في مساحة الدولة أو لزيادة عدد سكانها دون أن يمس الإقليم الأصلي أو السكان الأصليين فإن الزيادة في الإنفاق تكون مجرد زيادة ظاهرية، واتجاه النفقات العامة إلى التزايد في هذه الحالات لا يكون راجعا إلى التوسع في الخدمات العامة التي كانت تحققها الدولة من قبل أو في تحسين مستوياتها من حيث الكيف، وإنما بسبب اتساع نطاق الحاجة إلى نفس أنواع الخدمات في المساحات الجديدة التي أضيفت لإقليم الدولة أو لمواجهة حاجات السكان المتزايدون من تلك الخدمات والمنافع العامة مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام.³

2-2- الأسباب الحقيقية: تتمثل الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العمومية فيما يلي:

أ- الأسباب السياسية: من الناحية السياسية أدى نمو مسؤولية الدولة وتغير النظرة إليها من دولة مسيطرة غير مسؤولة إلى دولة خدمة عامة مسؤولة تتكفل بالتعويض عن الأضرار التي تنجم عن نشاط المصالح العامة إلى زيادة الإنفاق العام، كما ازداد هذا الإنفاق تبعا لتطور العلاقات الدولية وزيادة نفقات التمثيل الخارجي وعضوية المنظمات الدولية. وكذلك أدى انتشار الحروب منذ أوائل القرن الحالي واستخدام الأسلحة الحديثة ذات التكاليف المرتفعة مؤخرا إلى

¹ - محززي محمد عباس، مرجع سابق، ص 91، 92.

² - محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص 133.

³ - عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 105، 104.

ازدياد النفقات العامة بصورة ملحوظة سواء لتمويل النشاط العسكري أو لتعويض وإعانة منكوبي الحرب وتعويض ما تخلفه من دمار.

وكما يؤدي انتشار المبادئ الديمقراطية إلى ازدياد الإنفاق العام بسبب ميل الأحزاب الحاكمة إلى الإسراف في الإنفاق إرضاءً لأنصارها وناخبها، وعدم اهتمام الحكومات الديمقراطية كثيرا بالرقابة المالية. يزداد هذا الإنفاق كذلك في النظم الدكتاتورية تبعا لزيادة النفقات المظهرية ونفقات الأجهزة البوليسية التي تستخدم لقمع الحريات وإبقاء السلطات الحاكمة. وكذلك ترتبط زيادة الإنفاق العام بدرجة نقاء أخلاق الساسة والقائمين على شؤون الإدارة الحكومية فيزداد هذا الإنفاق تبعا لانتشار الرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ لا سيما بين كبار العاملين.¹

ب- الأسباب الاقتصادية: من أهم الأسباب الاقتصادية زيادة الدخل القومي والتوسع في المشروعات العامة والدورة الاقتصادية والمنافسة الاقتصادية. فزيادة الدخل القومي يمكن الدول من زيادة ما تقتطعه منه في صورة تكاليف وأعباء عامة من ضرائب ورسوم وغيرها، بغض النظر عن تزايد وتنوع الضرائب المقررة أو ارتفاع سعرها. ومما هو جدير بالذكر أن زيادة الإيرادات يشجع الدولة على زيادة حجم نفقاتها في الأوجه المختلفة، كذلك التوسع في القيام بالمشروعات العامة الاقتصادية يؤدي إلى زيادة النفقات العامة. والغرض من القيام بها إما الحصول على موارد للخزانة العامة أو التنمية الاقتصادية ومحاربة الاحتكار. وبصفة عامة توجه النشاط الاقتصادي وجهة معينة بحسب المذهبية السائدة في الدولة.

ومن ناحية أخرى فإن الكساد بكل آثاره الضارة يحتم على الدولة القيام بالمزيد من الإنفاق لزيادة مستوى الطلب الكلي الفعلي إلى الحد الذي يسمح بتحقيق العمالة الكاملة في حدود الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي. وأخيرا فإن التنافس الاقتصادي الدولي أيا كانت أسبابه يؤدي إلى زيادة النفقات العامة إما في صورة إعانات اقتصادية للمشروعات الوطنية لتشجيعها على التصدير ومنافسة المشروعات الأجنبية في الأسواق الدولية، وإما في صورة إعانات للإنتاج لتمكين المشروعات الوطنية من الصمود من حيث الجودة في وجه المنافسة الأجنبية في الأسواق الوطنية.²

ج- الأسباب الإدارية: يؤدي سوء التنظيم الإداري وعدم مسابته للتطور السريع في الحياة الاقتصادية والعلمية وكذلك الإسراف في عدد الموظفين وزيادتهم عن حاجة العمل والإسراف في ملحقات الوظائف العامة من أثاث وسيارات إلى زيادة الإنفاق الحكومي وهذه الزيادة في النفقات العامة حقيقية لأنها تؤدي إلى زيادة عبء التكاليف العامة على المواطنين وإن كانت تعتبر زيادة غير منتجة إنتاجا مباشرا لأنه لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام.³

د- الأسباب المالية: تتمثل هذه الأسباب في ما يلي:⁴

¹ - عبد الحميد محمد القاضي، مبادئ المالية العامة، دراسة في الاقتصاد العام، دار الجامعات المصرية، مصر، 1974، ص ص 184، 185.

² - سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص ص 67، 68.

³ - زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 61.

⁴ - مجدي شهاب، مرجع سابق، ص 223.

— سهولة الاقتراض: كانت القروض تعتبر فيما مضى وسيلة استثنائية لتغطية النفقات العامة نظراً لأن الدول كانت تعاني الكثير في سبيل الحصول عليها إذ كانت تضطر غالباً إلى اللجوء لكبار المالىين لإقراضها، وكان هؤلاء يفرضون العديد من الشروط القاسية التي كانت تدفع الحكومات أحياناً لتجنب عقد القروض، وبطبيعة الحال فقد كان ذلك يجعلها تحد من الإنفاق العام حتى لا تحتاج لعقد القروض. أما الآن وقد تقدمت الأساليب الفنية لإصدار القروض العامة فإن الدول تستطيع بسهولة واطمئنان أن تلجأ لهذا الأسلوب لسداد أي عجز في إيراداتها، وقد شجعها ذلك مراراً على التوسع في الإنفاق العام مما ترتب عليه زيادة حجمه.

— وجود فائض في الإيرادات العامة: يؤدي وجود فائض في الإيرادات العامة غير مخصصة لغرض معين لإغراء الحكومة بالتوسع في الإنفاق عن طريق تنمية خدماتها وتحسين مستواها. وتبدو خطورة هذا الوضع في أنه متى اقتضت الظروف ضغط الإنفاق لاختفاء هذا الفائض فإنه كثيراً ما يتعذر ذلك نظراً لصعوبة تخفيض النفقات العامة سياسياً إذ يؤدي ذلك لتذمر من سبق لهم الانتفاع من هذا الإنفاق الإضافي.

هـ- الأسباب الاجتماعية: لقد أدى ميل السكان في العصر الحديث إلى التركيز في المدن والمراكز الصناعية (نتيجة للهجرة من الريف نحو حركة التصنيع وبالتالي اتساع المدن) إلى زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات التعليمية والصحية والثقافية الخاصة بالنقل والمواصلات والمياه والغاز والكهرباء... إلخ. ويرجع هذا إلى أن حاجات سكان المدن أكبر وأعدت من حاجات سكان الريف كما هو معلوم. كذلك أدى انتشار التعليم إلى تعزيز فكرة الوعي الاجتماعي فأصبح الأفراد يطلبون من الدولة القيام بوظائف لم تعرفها في العصور السابقة، كتأمين الأفراد ضد البطالة، الفقر، المرض، والعجز والشيخوخة وغير هذا من أسباب عدم القدرة على الكسب. وقد استتبع قيام الدولة بهذه الإعانات والخدمات الاجتماعية زيادة النفقات العامة وبصفة خاصة النفقات التحويلية.¹

3- الإنفاق العام الرشيد:

يرى الاقتصاديون أنه يمكن تبرير التوسع في الإنفاق أو عدم التوسع فيه بالمقارنة بين التضحيات الحدية التي يتحملها المجتمع بدفع الضرائب وبين المنافع الحدية التي تعود على المجتمع من الخدمات التي تقوم بها الحكومة. ويطلق على هذا المبدأ "مبدأ المنفعة الاجتماعية القصوى" وهو ينطبق لا بالنسبة للإنفاق الحكومي بأجمعه فحسب بل بالنسبة للوظائف المختلفة في ميدان النشاط الحكومي، ويمكن القول إجمالاً أنه بالرغم من صعوبة تطبيق هذا المبدأ تطبيقاً تاماً لتعذر تقدير أو قياس التضحيات الحدية والمنافع الاجتماعية الحدية (خاصة وأن من خصائص المنافع الاجتماعية عدم ارتباطها بالربح المادي وعدم قابليتها للتجزئة) فإن المبدأ سليم في ذاته، ولا مناص من أن تتجه سياسة الحكومة المالية نحوه. وتتوقف رفاهية المجتمع الاقتصادية وتحقيق أقصى منافع اجتماعية له على عدة عوامل أساسية منها: استقرار مستوى الأثمان العام، نمط ومستوى الاستهلاك العام، حجم الإنتاج الأهلي، ونمط توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

وهناك نمط آخر يحاول الاقتصاديون تحديد نطاق الإنفاق الحكومي على أساسه، وهو "مبدأ إنتاجية الإنفاق الحكومي" فهناك نفر من الاقتصاديين المحافظين يصفون النشاط الحكومي عادة بأنه غير منتج ويرون أن الأموال التي

¹ - عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 101.

تستولي عليها الدولة في هيئة ضرائب كان من الأفضل أن يستغلها المواطنون أنفسهم في إنماء الحاصلات الزراعية والصناعات المختلفة أي أن تستخدم في أغراض إنتاجية بدلا من تحويلها إلى نشاط غير إنتاجي. ويبدو أن الجدال يدور حول تحديد ماهية الإنتاجية . فإذا اقتصر هذا اللفظ على إنتاج السلع المادية فإن كثيرا من النشاط الحكومي يبدو ولا شك أقل إنتاجية من كثير من أوجه النشاط الفردي، إذ أن النسبة الغالبة من النشاط الحكومي تتمثل في خلق خدمات غير مادية. وواضح أن الاقتصاد الحديث لا يقرن صفة الإنتاجية بالمادية فجميع أوجه النشاط التي تبذل لإشباع حاجات المجتمع المادية وغير المادية إنما تعتبر منتجة.¹

ومن مظاهر الرشد في الإنفاق العام أن تراعى الأولويات الإسلامية، بمعنى أن يتوجه دائما لإشباع الضروريات ثم الحاجات ثم الكماليات. لأن الضروريات أمور لا تستقيم حياة الناس بدونها لأنها تتعلق بحفظ الدين والمال والعقل والنسل، وبعدها تأتي الحاجات وهي التي يمكن أن يعيش الناس بدونها ولكن مع وجود بعض الحرج والمشقة. وأخيرا تتوجه إلى الكماليات وهي الأمور التي لا يترتب على فواتها اختلال نظام الحياة أو وقوع الناس في الحرج والمشقة، بل أن مراعاتها فقط تزيد من فرص استمتاع الناس بالحياة كالملابس غالية الثمن والديكورات وغير ذلك من السلع الترفيحية. ولا يفوتنا أن نذكر أن الإسلام يستنكر ما اعتاده الناس من إسراف وتبذير في استخدام المال العام من إسراف في الماء والكهرباء أو إساءة استعمال المرافق العامة عموما. فهذا هدر لمال ملك لهم جميعا ولا يقرهم الإسلام على هذا الإهمال في استعماله، بل محاسبون على ذلك. لأن المال في النهاية هو مال الله وما نحن إلا مستخلفون فيه فحق علينا حسن الحفظ والرشد في الاستخدام.²

¹ - عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1972، ص 41-43.

² - السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 420، 421.

المبحث الثالث: تقسيمات النفقات العمومية.

تتخذ النفقات العامة صوراً متعددة ومتنوعة ويزداد هذا التنوع مع تزايد وظائف الدولة وتزايد مظاهر تدخلها في مختلف مجالات الحياة، ولما كانت هذه الأنواع المتعددة من النفقات العامة يتم تقسيمها إلى أقسام يضم كل منها النفقات التي تتصف بصفات مشتركة.

1-التقسيمات العلمية للنفقات العمومية:

أ-التقسيم الوظيفي للنفقات العمومية: استناداً إلى هذا المعيار يتم تقسيم النفقات العمومية إلى ثلاثة أقسام

- النفقات الإدارية: والتي تتضمن كافة النفقات الحكومية اللازمة لإدارة وتشغيل كافة المرافق الحكومية من دفاع وأمن وعدالة والتمثيل الدبلوماسي وكافة المرافق الاقتصادية والإدارية، وغالبية إن لم تكن جميع هذه النفقات يمكن تصنيفها على أنها نفقات جارية.¹

- النفقات الاجتماعية: وجميع هذه النفقات يغلب عليها الطابع الاجتماعي حيث يكون الهدف الرئيسي من إنفاقها هو زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع بصفة عامة والفقراء منهم بصفة خاصة. واستناداً إلى ذلك فإن غالبية إن لم يكن جميع نفقات برامج الرفاهية تعد نفقات اجتماعية مثل إعانات الفقراء، إعانة الرعاية الصحية، إعانات البطالة، إعانات التدريب التحويلي وغير القادرين... إلخ.²

- النفقات الاقتصادية: وهي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات تحقيقاً لأهداف اقتصادية كالاستثمارات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد القومي بخدمات أساسية كالنقل والمواصلات ومحطات توليد القوى والري والصرف، كما يدخل في أداء هذه الوظيفة مختلف أنواع الإعانات الاقتصادية التي تعطيها الدولة للمشروعات العامة والخاصة. وهذا النوع من النفقات يحتل مكاناً بارزاً في البلاد النامية نظراً لقيام الدولة بنفسها بعمليات التكوين الرأسمالي.³

ب-تقسيم النفقات حسب طبيعتها: استناداً إلى هذا المعيار يتم التمييز بين نوعين من النفقات؛ النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية.

- النفقات الحقيقية: وهي تمثل المشتريات الحكومية من سلع وخدمات إنتاجية (الأرض - العمل - رأس المال) ضرورية لقيام الحكومة بوظائفها التقليدية من أمن، دفاع، عدالة، المرافق العامة بالإضافة إلى القيام بالدور الحديث للدولة في النشاط الاقتصادي. فكافة المشتريات الحكومية من سلع وخدمات لازمة لإعداد وتجهيز جيش قوي، المحافظة على الأمن، إقامة الطرق، إقامة المستشفيات وتشغيلها، إقامة وتسيير وتشغيل المدارس والجامعات... إلخ جميعها تعد نفقات حكومية حقيقية، كما أنها تعد دخولاً لأصحابها في مقابل ما قدموه للدولة من سلع وخدمات إنتاجية، ومن المؤكد أنّ هذه الدخول الجديدة تمثل جزءاً من الدخل القومي. وتتضمن النفقات الحكومية الحقيقية بدورها مجموعتين من النفقات: * النفقات الاستهلاكية: والتي تمثل النفقات الحكومية الجارية، والتي يتم إنفاقها في

¹ - سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، لبنان، 2008، ص 476.

² - المرجع نفسه، ص 477.

³ - زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 36.

سبيل تسيير الأعمال الحكومية وإشباع الحاجات الجارية مثل مرتبات وأجور موظفي الدولة والمنفق على مستلزمات الإنتاج اللازمة لتشغيل المرافق العامة والصيانة العادية... الخ.

* النفقات الحكومية الرأسمالية: والتي تمثل إضافة للمكون الرأسمالي للمجتمع ويدخل في نطاق هذه المجموعة كل ما يتم إنفاقه على رأس المال الاجتماعي أو كما تسمى مشروعات البنية الأساسية من طرق وكبارى وجسور وسدود... الخ.¹

– **النفقات التحويلية:** النفقات التي تنفقها الدولة لمساعدة المحتاجين ونفقات الضمان الاجتماعي ونفقات التأمين ضد الشيخوخة والبطالة والإعانات الخيرية والمساعدات الاقتصادية لمكافحة الغلاء وخفض الأسعار وكذلك نفقات الخدمات المجانية التي تقدمها الدولة للطبقات الفقيرة كالعلاج والتعليم، لا هدف لها سوى رفع الحرمان الذي أصاب الطبقات المحتاجة والحد من التفاوت الاجتماعي الناجم عن سوء توزيع الثروة القومية والمداخيل بين الأغنياء والفقراء. مما لا شك فيه أن هذه النفقات التي باقتطاعها من ثروات ومداخيل الطبقات الغنية وإعادة توزيعها على الطبقات الفقيرة من شأنها أن تحدث تغييراً في توزيع الدخل القومي بين الأفراد في المجتمع، وذلك عن طريق توفيرها مداخيل إضافية للفقراء. فالإعانات النقدية والخدمات الاجتماعية وغيرها من التقديمات المجانية التي تقوم بها الدولة ليست في الحقيقة سوى مداخيل إضافية تحصل عليها الطبقات الفقيرة على حساب جزء من ثروات ومداخيل الطبقات الغنية. وبما أن هذا النوع من النفقات ينتقل من حساب فئة اجتماعية ميسورة لحساب فئة اجتماعية محتاجة يصبح من الطبيعي أن يطلق عليه تسمية النفقات التحويلية.²

جـ – **تقسيم النفقات حسب دوريتها:** يتم تقسيم النفقات حسب هذا المعيار إلى نفقات عادية وغير عادية.

– **النفقات العادية:** تتميز النفقات العادية بدوريتها وبهذا يمكن للحكومة تقديرها قريبا من الصحة. ومن أمثلة النفقات العادية ما تتكلفه مرافق الدفاع الخارجي في وقت السلم وما تستلزمه مرافق الأمن الداخلي والقضاء والتعليم وغيرها من المرافق في الأحوال العادية ولا نعي بالنفقات العادية أنها لا تتغير بين سنة وأخرى، أو أنها تتوافق دائما مع ما قدر لها لأنه يحدث أن تختلف في سنة عنها في أخرى أو أن تزيد أو تقل عما قدر لها، ولكن الزيادة في بعض النفقات العادية يمكن في الغالب سدها بالتوفير في نفقات عادية أخرى مما لا يخرج بالنفقات في مجموعها عما قدر لها.³

– **النفقات غير العادية:** يقصد بها تلك التي لا تتكرر بانتظام في ميزانية الدولة، فهي تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة ومثالها: النفقات الاستثمارية الضخمة والنفقات الحربية الناجمة عن نشوب الحرب، والنفقات اللازمة لمواجهة الكوارث الكبرى كالفيضانات والزلازل.⁴

¹ – حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص 264، 265.

² – مهدي محفوظ، علم المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية الجامعة اللبنانية، لبنان، 2004، الطبعة الرابعة، ص 252، 253.

³ – عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص 49.

⁴ – مجدي شهاب، مرجع سابق، ص 211.

2-التقسيمات الوضعية للنفقات العامة: يقصد بالتقسيمات الوضعية تلك التي تظهر في موازنات الدولة المختلفة وهي موازنات لا تتقيد بالاعتبارات العلمية إنما تتأثر باعتبارات وظيفية أو إدارية. إذ يتم تقسيم أو تبويب النفقات العامة في وثيقة الموازنة العامة للدولة وفق فئات متجانسة وبموجب تقسيمات تختلف من دولة لأخرى وحسب الاعتبارات السياسية والإدارية أو الوظيفية. وتقليدياً تقسم النفقات العامة وفق الوحدات التنظيمية للجهاز الحكومي بحيث يُخصص لكل وزارة فصل خاص بها في وثيقة الموازنة، ويسمى هذا التقسيم بالتقسيم الإداري أو التنظيمي. ويفيد هذا التبويب في تحديد مسؤولية صرف النفقات العامة والرقابة على التنفيذ والصرف في حدود الاعتمادات المخصصة لكل جهة إدارية.

كما يتبع التقسيم الإداري تقسيم آخر هو التقسيم النوعي حيث يكون وفقاً لطبيعة النفقة أو لأغراض الصرف، حيث يبين أنواع الاعتمادات المخصصة للأجهزة الإدارية مثل الرواتب ومصارف التشغيل والصيانة والمشاريع والإعانات... إلخ وبشكل عام كل دولة تقسم نفقاتها بالشكل الذي يتلاءم معها وإن كان الاتجاه الحديث يميل إلى محاولات التوفيق بين التقسيمات العلمية والاعتبارية الأخرى.¹

3-تقسيم النفقات العمومية في الفكر الإسلامي: يمكن تقسيم النفقات العامة في الفكر الإسلامي وفقاً لتخصيص بعض الإيرادات العامة إما بالقرآن كالزكاة وخمس الغنائم وإما باجتهاد بعض الفقهاء كالودائع والتركات التي لا وارث لها على النحو التالي:²

- نفقات المصالح العامة، وتُموّل هذه من إيرادات الخراج والجزية والعشور.
- نفقات أموال الزكاة وهي للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل على النحو المعروف في آية الصدقات بسورة (المائدة _ 60)
- نفقات خمس الغنائم وهي لله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل. ثم صار سهم الرسول وسهم قريته للدفاع والسلاح.
- نفقات ما يؤول من ضرائب والودائع التي لا وارث لها وهي تكون للفقراء.

¹ - سعيد علي العبيدي، مرجع سابق، ص 66، 67.

² - يونس أحمد البطريق وآخرون، المالية العامة والضرائب والنفقات العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص 227، 228.

خلاصة الفصل:

قدم في هذا الفصل ملخص لأهم المفاهيم النظرية الأساسية التي توضح مفهوم النفقات العمومية التي تتمثل في المبالغ التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة معينة من أجل إشباع حاجات معينة للمجتمع، كما تم توضيح الاختلاف في مفهوم النفقات العمومية من فكر لآخر ومن مدرسة لأخرى الناتج عن تطور مفهوم ودور الدولة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

كما تم التطرق لمختلف تقسيمات النفقات العمومية وظاهرة التزايد المستمر لهذه النفقات الناتج عن بعض الأسباب الظاهرية والحقيقية وآثارها على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

أما في الفصل التالي فسيتم عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي وكذا عرض أساسيات مختلف نماذج ونظريات النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني

النمو الاقتصادي

مقدمة الفصل

يعتبر الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية لأي بلد تحقيق زيادة في معدلات النمو من أجل تحقيق رفاهية للمجتمع، ولهذا ركز الفكر الاقتصادي بمختلف نظرياته على دراسة كل ما يتعلق بالنمو الاقتصادي ، مسبباته والعوامل المؤثرة فيه بالإضافة إلى دراسة نسبة هذا التأثير و قيمته و محاولة تحديد نوعه. وكان الاقتصاديون الكلاسيك من الأوائل الذين تطرقوا إلى هذا الموضوع ثم جاء بعدهم الكيتريون الذين لا يقل تحليلهم أهمية عن التحليل الكلاسيكي لتظهر بعدهم أفكار جديدة على يد الاقتصاديين النيو كلاسيكيين أمثال شومبيتر و صولو. وقد عرفت نظرية النمو الاقتصادي تطوراً كبيراً في الثمانينات من القرن العشرين على يد رومر و لوكاس و غيرهم، بعد عرضهم لنماذج جديدة تتمثل في نماذج النمو الداخلي.

من خلال هذا الفصل سنتطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي وكذا مختلف النظريات الاقتصادية التي تناولت هذا الموضوع. وبناءً عليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية هي كما يلي:

المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: النظرية النيو كلاسيكية و نماذج النمو الداخلي.

المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي .

كل التيارات الفكرية و النظريات الاقتصادية القديمة و الحديثة تنظر للنمو على أنه هدف أساسي تسعى لتحقيقه كل السياسات لضمان رفاهية المجتمع و تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي. ولهذا لا بد من أن تتفق على أهمية دراسته و محاولة تحديد عناصره و عوامله و التحكم فيها. وعليه سنحاول في هذا المبحث عرض المفاهيم الأساسية التي تتعلق بالنمو و التنمية مع ذكر فوائد النمو و تكاليفه.

1- تعريف النمو و تحديد عوامله:

يلاحظ أن تعاريف النمو رغم اختلافها في الصور إلا أنها تتفق على المعنى الإجمالي نفسه وفيما يلي نذكر بعض منها:

يعرف النمو الاقتصادي على أنه "ذلك الزيادة السنوية المعبر عنها بالنسبة المؤوية للنتاج الوطني الصافي أو الناتج المحلي أو الإجمالي الحقيقي مقاسا بالنسبة للفرد و يعكس هذا المعيار الحقيقي مستوى التقدم الاقتصادي والرفاهة"¹.

ويقصد به أيضا " :زيادة الإنتاج خلال مرحلة طويلة، هذا ما يميز اقتصاديات الدول المتقدمة منذ أواسط القرن الثامن عشر"². كما يمكن تعريف النمو على أنه "تغير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن أي أنه زيادة الدخل لدولة معينة. ويضيف بعض الكتاب إلى هذا التعريف شرط استمرار هذه الزيادة لفترة طويلة من الزمن وذلك للتمييز بين النمو والتوسع الاقتصادي الذي يتم لفترة قصيرة نسبيا"³. من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج تعريف شامل للنمو الاقتصادي على أنه الزيادة في إنتاج السلع والخدمات لتكفي الحاجات الكلية في المجتمع وتفيض عنها وذلك بتحقيق زيادة في معدل نمو الدخل القومي الحقيقي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، من أجل تحقيق مستوى أعلى من الرفاهية.

كما يمكن من خلال التعاريف السابقة حصر عناصر النمو الاقتصادي فيما يلي:⁴

العنصر الأول: تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ويقاس متوسط دخل الفرد من الدخل القومي

عن طريق: $\frac{\text{الدخل القومي}}{\text{عدد السكان}}$. ويتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي أن يكون أكبر من

الزيادة في عدد السكان، وهذا يتطلب أن يكون: $\frac{\text{معدل الزيادة في الدخل}}{\text{معدل الزيادة في عدد السكان}}$ أكبر من الواحد. فإذا كانت النسبة السابقة

تساوي الواحد فهذا يعني أنه على الرغم من زيادة الدخل القومي إلا أن نصيب الفرد منه يظل ثابتا بسبب زيادة عدد

¹ - هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 347.

² - ب بيرنييه وإ سيمون ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، أصول الاقتصاد الكلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1989، ص 435.

³ - صاوي مراد، بن جلول خالد، البطالة كأداة لقياس مؤشر التنمية المستدامة في الجزائر (دراسة قياسية)، ملتقى دولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة، 3،4، ديسمبر 2012، ص ص 318، 319.

⁴ - إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، القاهرة، 2008، ص ص 334-336.

السكان بنفس النسبة، وإذا كانت النسبة السابقة أقل من الواحد فهذا يعني أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ينخفض رغم زيادة الدخل القومي وذلك لأن معدل النمو للسكان يزيد عن معدل النمو للدخل القومي.

العنصر الثاني: تحقيق زيادة حقيقية في متوسط الفرد من الدخل الحقيقي، أي تحقيق زيادة حقيقية لمقدرة الأفراد على

شراء السلع والخدمات المختلفة. ويقاس الدخل الحقيقي عن طريق $\frac{\text{الدخل القومي}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$ ، ويعني ذلك أن حدوث زيادة

حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي يتطلب أن يكون $\frac{\text{معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي}}{\text{معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار (التضخم)}}$ أكبر

من الواحد. فإذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد فهذا يعني أن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي " قدرته على الشراء" تظل ثابتة على الرغم من زيادة دخله النقدي بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة. وإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد فهذا يعني أن القدرة الشرائية لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي انخفضت على الرغم من زيادته بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة أكبر، ويمكن قياس معدل النمو الاقتصادي في دولة ما عن طريق المعادلة الآتية: معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي - معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم).

العنصر الثالث: تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي والزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تتطلب أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي أي أنها لا تحدث بسبب ظروف طارئة قد تكون بسبب حصول الدول على إعانة من الخارج لفترة معينة أو بسبب ارتفاع مفاجئ لأسعار السلع التي تقوم بتصديرها للخارج، بسبب ظروف طارئة لا تلبث أن تزول كما حدث في حالة ارتفاع أسعار النفط في سنة 1973، حيث أدت إلى زيادة كبيرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في الدول المصدرة للنفط. لم يلبث أن اختفى مع انخفاض أسعار النفط مرة أخرى في الثمانينات، فهذا النمو يعتبر نمواً عابراً لا يلبث أن يزول.

ومن ناحية أخرى فهذه الزيادة لا بد وأن تكون مستقرة. بمعنى أن لا تتعرض للتقلب الشديد في معدلها من فترة زمنية لأخرى.

1-1- قياس النمو الاقتصادي: يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي من معرفة التغيرات في الناتج الوطني الحقيقي عبر الزمن حيث يكون:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = 100 \times \frac{\text{التغيرات في الدخل أو الناتج بين سنة المقارنة و سنة الأساس}}{\text{الدخل أو الناتج في سنة الأساس}}$$

ويميل الاقتصاديون للأخذ بمقياس معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي بدلاً من التغير في الدخل الوطني الخام للتعبير

$$\text{عن معدل النمو الاقتصادي من منطلق أن: الدخل الفردي الحقيقي} = \frac{\text{الدخل الوطني}}{\text{عدد السكان}}$$

وبالتالي فإن معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي يساوي معدل التغير في الدخل الوطني الحقيقي على عدد السكان.

1-2- أنواع النمو الاقتصادي: يمكن تصنيف أنواع النمو إلى:¹

أ/ النمو الاقتصادي الموسع (croissance extensive) : يتمثل هذا النوع في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان. أي أن الدخل الفردي ساكن.

ب/ النمو الاقتصادي المكثف (croissance intensive) : يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان، وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع.

وعليه المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف يمثل نقطة الانقلاب. أين المجتمع يتحول تماما والظروف الاجتماعية تتحسن.

كما أن هناك من يميز بين ثلاثة أنواع من النمو: النمو الطبيعي، النمو العابر والنمو المخطط.²

أ- النمو الطبيعي: إنَّ النمو الطبيعي هو عبارة عن ذلك النمو الذي يحدث في عمليات موضوعية في مسارات تاريخية تتعاقب كما تتعاقب عمليات التاريخ الطبيعي، وقد حدثت ظاهرة النمو الطبيعي تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية. وتتلخص العمليات الموضوعية السابقة الذكر في أربع عمليات تأتي على ذكرها كما يلي:

أ-1- العملية الأولى: هي عملية التتابع في التقسيم الاجتماعي للعمل بالانتقال من مرحلة الزراعة إلى الصناعة البدوية فالصناعة الآلية الكبرى.

أ-2- العملية الثانية: هي عملية تراكم أولي لرأس المال، في بادئ الأمر كان مركزا على خدمة التجارة الخارجية للدولة ليتحول بعد ذلك إلى الصناعة.

أ-3- العملية الثالثة: هي عملية سيادة الإنتاج السلعي والانتشار الواسع للعملية الإنتاجية ليس بهدف إشباع حاجيات المنتج نفسه، بل بهدف المبادلة في السوق. ثم ومن خلال المداخل المحققة يتم اقتناء سلع الاستهلاك. إن هذا التحول الذي طرأ على المنتجات بتحويلها إلى سلع تتداول في السوق وليس للاستهلاك الذاتي فحسب إضافة إلى سيادة العلاقات السلعية- النقدية دفع إلى نمو المنتجات تاريخيا.

أ-4- العملية الرابعة: وهي عملية خاصة بسيادة وتكوين السوق الداخلي. بمعنى أن يتشكل سوق محلي حيث يصبح لكل ناتج سوق فيها عرض وطلب. كما يتكفل هذا السوق بالتمهيد لقيام سوق وطني واسع.

ب- النمو العابر: وهو ذلك النمو الذي يفتقد إلى صفة الديمومة والثبات فهو يأتي كنتيجة لظهور عوامل طارئة عادة ما تكون عوامل خارجية لا تلبث وأن تختفي ويختفي معها النمو الذي أحدثته. ويسود هذا النمط بشكل كبير في الدول النامية. حيث ينشأ نتيجة لتوفر مؤشرات إيجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية، سرعان ما تتلاشى بنفس السرعة التي ظهرت بها.

ج- النمو المخطط: وهو عبارة عن ذلك النمو الذي يكون نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع، وترتبط قوة وفاعلية هذا النمط من النمو ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وورقة الخطط المرسومة كما ترتبط أيضا

¹ - شعيب بونوة، زهرة بن مخلف، مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 60.

² - حبيب كميل والبي حازم. دراسات في الانماء والتطور، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 1979، ص 17-19.

بفاعلية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الجمهور في عملية التخطيط في كافة مستوياتها. وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أنه إذا كان كل من النمو الطبيعي والنمو المخطط بمثابة نمو ذاتي الحركة فإنّ النمو العابر بالنسبة لمعظم الدول النامية هو نمو تابع يفتقد إلى صفة الحركة الذاتية، كما تجدر الإشارة أيضا إلى أنّ النمو الذاتي إذا ما استمر خلال فترة طويلة يتحول إلى نمو مطرّد ويتحول بالضرورة إلى تنمية اقتصادية بالمعنى الكامل للكلمة.

1-3- العوامل المحددة للنمو الاقتصادي: تتمثل العوامل المحددة للنمو الاقتصادي فيما يلي:

أ- العمل: (إنتاجية القوة العاملة): تعد القوة العاملة عاملا من عوامل الإنتاج وهي تشمل عدد الأفراد المشتركين في عملية إنتاج السلع والخدمات، بالإضافة إلى مهارات الأفراد العقلية والجسمانية علاوة على ذلك تعد إنتاجية القوة العاملة محركا أساسيا لمعدل الأجور والنمو الاقتصادي.

تساوي إنتاجية القوة العاملة حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على إجمالي ساعات العمل أي إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لكل ساعة عمل. وتعد إنتاجية القوة العاملة مؤشرا مباشرا على الدخل المحتمل لكل فرد وبالتالي ترتبط إنتاجية العمالة مباشرة بمستوى المعيشة.¹

ب- رأس المال: رأس المال هو مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين، تدخل ضمن رأس المال كل السلع القابلة وغير القابلة للإنتاج تشتمل هذه الأخيرة على مجموعة غير متجانسة أهم مكوناتها: سلع التأسيس، السلع الحربية الأرض والموارد الطبيعية. وينقسم رأس المال القابل للإنتاج إلى: تجهيزات، مركبات، والإنشاءات التي تستخدمها المشروعات (باستثناء المساكن والأراضي) رأس مال السكن، رأس مال الإدارات (أبنية الإدارات، المدارس، الطرقات المعدات ووسائل النقل).²

ج- التقدم التكنولوجي: بالإضافة إلى الاعتبارات الكمية فإن هناك عوامل نوعية تسهم في تحديد النمو الاقتصادي ومن أول هذه العوامل النوعية هو معدل التقدم التكنولوجي ويعني هذا بصورة عامة السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل تحسين مستوى المعيشة للسكان.

ولعل المخترعات التي حدثت في القرنين الثامن والتاسع عشر خير دليل على مدى التطور الذي رافق هذه المخترعات في كل من إنجلترا والولايات المتحدة، كما أسهم القطاع المصرفي في تمويل المخترعات والإبداعات التكنولوجية.³

2- التنمية الاقتصادية: تعتبر برامج التنمية الاقتصادية من أهم أطروحات التيارات الفكرية وعلى أساسها يقاس نجاح الحكومات أو إخفاقها كما يجري على أساسها تحديد النشاطات الاقتصادية للدولة.

2-1- تعريف التنمية الاقتصادية: تعرّف التنمية الاقتصادية على أنها "عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة أو هي تلك الإجراءات والجهود التي تبذل في سبيل رفع معدل نمو الدخل القومي والفردى الحقيقي، وهي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار

¹ - سوانينبيرج أحوست، ترجمة خالد العامري، الاقتصاد الكلي بوضوح، دار الفاروق، القاهرة، 2001، ص ص 193، 194.

² - ب بيرنييه و إسمون، مرجع سابق، ص 452.

³ - عربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 273.

الزمن، والتي تحدث خلال التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء"¹. كما تعرّف أيضا على أنّها "مفتاح التقدم والرقي والنهوض بالمجتمع والحقا بركب الحضارة الغربية الحديثة، كما أن التنمية ربما تعني تجاوز مرحلة التخلف التي تعيشها مجتمعات العالم الثالث"². إذن التنمية الاقتصادية هي الآداة أو الوسيلة التي تتمكن بها المجتمعات من أن تواجه عوامل تخلفها وتحقق عوامل تقدمها ورفعتها حتى غدت التنمية هدفا مشتركا للمجتمعات المعاصرة كلها رغم اختلاف وسائل الوصول إليها وأساليب تحقيقها.

ومنه التنمية الاقتصادية هي مفهوم أشمل وأوسع من النمو الذي يعتبر كشرط أساسي للتنمية.

2-2- خصائص التنمية الاقتصادية: تنطوي تحت مفاهيم التنمية الاقتصادية السابقة الذكر مجموعة الخصائص التالية:³

أ- إجراء تغيرات في الهيكل والبيان الاقتصادي: فالتنمية الاقتصادية تهدف إلى توسيع نطاق الطاقة الاقتصادية فبالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالزراعة يتعين الاهتمام بالصناعة وبذلك يزيد الناتج المحلي ويتنوع الإنتاج في المجتمع وتزداد فرص العمل وتحرر الدول تدريجيا من تبعيتها للعالم الخارجي.

ب- تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل: تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخل على الطبقات الفقيرة وهذا كثيرا ما لا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي بحيث بالرغم من أنّ عديدا من الدول قد تنجح في تحقيق معدلات عالية من النمو وما يترتب على ذلك من زيادة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي إلا أنّ معظم تلك الزيادة كثيرا ما تستأثر بها الطبقات الغنية، في الوقت الذي لا تحصل فيه الطبقات الفقيرة إلا على زيادات متواضعة أما في حالة التنمية الاقتصادية فإنّ من أولوياتها إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء.

ج- الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة: حيث تهتم التنمية الاقتصادية بنوعية السلع والخدمات المنتجة وتعطي أولويات أكبر للأساسيات وخاصة التي تحتاج إليها الطبقات الفقيرة كالسلع الغذائية الضرورية والملابس الشعبية والمساكن الاقتصادية فضلا عن الخدمات الأساسية من تعليمية وصحية واجتماعية. كل هذا يتطلب ضرورة التدخل المباشر وغير المباشر من قبل السلطات الحكومية المركزية والمحلية. فإذا كانت السوق حرة حيث يتحدد الإنتاج والاستهلاك بفعل قوى السوق لحصلت سلع الأغنياء على النصيب الأكبر وقلّ الإقبال على إنتاج السلع والخدمات التي يحتاج إليها الفقراء.

2-3- الفرق بين النمو والتنمية: يمكن توضيح الفرق بينهما في الاختلافات التالية:⁴

-التنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولاً من مجرد النمو الاقتصادي.

¹- إبراهيم متولي حسن، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي من منظور الاقتصاد الإسلامي والأنظمة الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2011، ص 58.

²- زكريا سعد الدين الأسدي، البطالة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية أسس المواجهة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009، ص 17.

³- السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجما، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 339.

⁴- إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 339.

- النمو الاقتصادي يعني الحصول على المزيد من نفس الشيء فهو لا ينطوي على أي تغيير هيكلية، في حين أن التنمية الاقتصادية تعني الحصول على المزيد من شيء آخر مختلف لصالح المجتمع. أي أن النمو الاقتصادي يهتم بالكم في حين أن التنمية الاقتصادية تهتم بالكيف إلى جانب الكم.

- النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي أي لا يهتم بمن سيستفيد من ثمار النمو الاقتصادي في حين تركز التنمية الاقتصادية على أن يصل عائدها إلى الطبقات الفقيرة داخل المجتمع.

- النمو الاقتصادي يحدث تلقائياً و لذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة. في حين إن التنمية الاقتصادية تتطلب تدخل من جانب الدولة لوضع خطة شاملة بما يضمن التغيير الهيكلي المطلوب و توزيع عائده لصالح الطبقات الفقيرة.

3- فوائد النمو و تكاليفه: تسعى الدول إلى تحقيق أهداف اقتصادية كلية متعددة أهمها تحقيق معدلات نمو مرتفعة نظراً لما له من فوائد تعود على المجتمع، وفي المقابل لابد من تحمل بعض الأعباء والتكاليف للوصول إلى تلك الفوائد.

3-1- فوائد النمو الاقتصادي: من أهم الفوائد التي تنجم على النمو الاقتصادي هي:

*زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.

*زيادة رفاه الشعب عن طريق زيادة الإنتاج والرفع في معدلات الأجور والأرباح والدخول الأخرى يساعد على القضاء على الفقر ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان.

*زيادة الدخل القومي يسمح بزيادة موارد الدولة ويعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية والتوزيع الأمثل للدخل القومي دون إن يؤثر ذلك سلباً على مستويات الاستهلاك الخاص.

3-2- تكاليف النمو: للنمو الاقتصادي تكاليف نحصرها فيما يلي:

- بالرغم من هذه الفوائد للنمو الاقتصادي إلا أنه ليس مجاناً، ففي عالم يسوده قانون الندرة الاقتصادية تظهر الحاجة إلى الاختيار ويترتب على ذلك تضحية (تكلفة)، فالنمو الاقتصادي يتطلب استثمارات (وادخارات) ضخمة في مجالات السلع الإنتاجية والتعليم والصحة وغالباً فإن مردود هذه الاستثمارات لا يكون فوراً ويتطلب مرور وقت قبل أن ينعكس في زيادة السلع والخدمات الاستهلاكية ويعني ذلك أن المجتمع ليضمن تحقيق نمو اقتصادي يزيد من إنتاجه ودخله في المستقبل لابد أن يقوم بالتضحية في استهلاكه الحالي ليتمكن من رفع ادخاراته وتمويل استثماراته اللازمة لرفع عجلة النمو الاقتصادي.

- على الصعيد الفردي فإن تسارع معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى تكيفات سريعة في التكنولوجيا وطرق الإنتاج. وذلك يتطلب تغييراً مستمراً في وسائل الإنتاج من آلات ومعدات وكفاءات ومهارات، الأمر الذي قد يجد فيه بعض الأفراد أن كفاءاتهم وقدراتهم أصبحت غير مناسبة وغير مطلوبة. بالطبع مثل هؤلاء الأفراد سيعانون من وقت لآخر من النمو الاقتصادي.¹

¹ - طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، مهد الدراسات المصرفية، عمان، 2004، ص 182.

- الإضرار بالمحيط وبالموارد الطبيعية: إنَّ الإضرار والإفساد بالمحيط ليس بحاجة لإثبات، فأنه يبرز في عدد معين من "العوارض الخارجية" وأهمها التلوث، الازدحام، الضجة، تشويه المناظر، اختلال توازن البيئة. أما آثار استنفاد الموارد الطبيعية (موارد الطاقة والموارد الأولية) فقد أوضحها بجلاء تقرير ماساشوستس للتكنولوجيا (MIT) في اجتماع روما "محطة للنمو" باعتمادها على بعض المتغيرات الاقتصادية على المستوى العالمي (السكان، الإنتاج الصناعي، حصة الفرد من الموارد الغذائية، التلوث، الموارد الطبيعية). توصلت مؤسسة ماساشوستس للتكنولوجيا إلى استنتاج أن النظام الاقتصادي سينهار قبل 2100 باستنفاد الموارد الطبيعية والتلوث الذي لا يمكن الصمود في وجهه. ورغم الانتقادات التي يمكن توجيهها إلى هذه الدراسة (اكتشاف مناخم جديدة وأشكال جديدة للطاقة... إلخ) والأخطاء التي تكشفها، فإنها جديرة بأن تبث وعيا بمخاطر النمو التفسيري مماثل للذي عرفناه من 1950 إلى 1974.¹

¹-ب. بيرنيه وإ. سيمون، مرجع سابق، ص 469.

المبحث الثاني: النظريات التقليدية للنمو:

لقد تطورت النظريات في تفسير النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه ويعتبر الاقتصاديون الكلاسيك من الأوائل الذين تطرقوا لهذا الموضوع ليظهر بعدهم الاقتصاديون الكيتريون على رأسهم كيتز في محاولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

1- النظرية الكلاسيكية: من خصائص المدخل الكلاسيكي هي أن هذا المدخل يرى أن الإنتاج يتضمن العمل ووسائل الإنتاج والموارد الطبيعية. على الرغم من هذا فإن بعض المساهمات في نظرية النمو الحديثة (العمل، رأس المال، الأرض) قد عدت ذات أهمية أو قيمة كبيرة. ولفهم عمليات النمو الحقيقي علينا أن نأتي إلى الإمساك بالقوانين المتداخلة التي تحكم النمو السكاني وقيمة التراكم ومعدل الابتكار التكنولوجي وتحيزه في بيئة قد تتصف بندرة الموارد الطبيعية. وفيما يلي سيتم التطرق لمختلف آراء الاقتصاديين الكلاسيك فيما يخص مسألة النمو الاقتصادي.

1-1- آدم سميث: تتمثل أهم أفكار آدم سميث حول النمو فيما يلي:

أ- تراكم رأس المال وتقسيم العمل: نظر آدم سميث إلى عملية النمو بوصفها داخلية (endogenous) على نحو شديد واضعاً تأكيداً خاصاً على تأثير تراكم رأس المال (capital accumulation) على إنتاجية العمل، واستناداً إلى سميث ليس هناك حداً أعلى لإنتاجية العمل، وهذا هو السبب الذي جعل سميث يصر على أن البحث في نمو الدخل الفردي هو أولاً وغالباً بحث في أسباب هذا التحسن، وفي القوى الإنتاجية للعمل والنظام الذي يتم الإنتاج استناداً عليه.

تركز اهتمام آدم سميث على العناصر التي تقرر نمو إنتاجية العمل، تلك العناصر التي تؤثر في حالة وضع المهارة وفي حالة البراعة. عند هذه النقطة يدخل تراكم رأس المال في الصورة وذلك لأن سميث يعتقد أن العنصر الأساسي في النمو في إنتاجية العمل هو تقسيم العمل الذي بدوره يعتمد على مدى السوق، وكذا على تراكم رأس المال.

إن التحسن الأعظم في القوى الإنتاجية للعمل كما كان يراه سميث يبدو أنه كان تقسيم العمل ضمن أو داخل الشركات والصناعات وحتى أكثر أهمية بين الشركات والصناعات، وفي هذا التحليل أسس سميث لفكرة وجود تزايد في العوائد والتي تعتبر خارجية بالنسبة للشركات، وهذا متسق على نحو واسع مع الفرضية الكلاسيكية التي تتعلق بمعدل الربح المنتظم.¹

في البداية أوضح آدم سميث كم هي قوية وسيلة تقسيم العمل في زيادة إنتاجية العمل، وحلل بقدر من التفصيل خصائصها الأساسية:

*زيادة مهارات العاملين، إذ تزداد درجة كفاءة العامل ودرجة إتقانه للعمل عندما يتوفر التخصص وتقسيم العمل.
*زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص، حيث يؤدي تخصيص فريق من العاملين للبحث والابتكار إلى زيادة الابتكارات إضافة إلى أن تخصص العامل بجزء من العمل وملاحظته المستمرة له يجعله أقدر على الابتكار فيه.

¹ - محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 76، 77.

*إنقاص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية المختلفة، نظرا لأن تكرار العمل وبشكل مستمر دون الانتقال إلى عمل آخر يؤدي إلى التقليل من الوقت الذي يتطلبه الانتقال من ناحية لأخرى إضافة إلى أن أداء العامل للعمل عندما يتكرر بصورة مستمرة يقلل من الوقت المطلوب للقيام به.¹

ثم بعد ذلك اعتقد آدم سميث أن هناك ميلا معينا في الطبيعة البشرية إلى إنتاج شيء ومقايضته أو استبداله بشيء آخر، وهذا يبدو أن جذوره موجودة في الأسباب التي أوردتها سميث لتبرير أهمية تقسيم العمل، ويكمل آدم سميث تحليله عبر التأكيد على أن تقسيم العمل يتحدد بمدى السوق وهذا يعني أن السوق الكبير أو الأكبر يولد تقسيم عمل أكبر بين الناس وكذلك بين الشركات، وإن تقسيما أكبر للعمل يولد إنتاجية عمل أكبر لكل الشركات.

على الرغم من وجود العوائد المتزايدة فإن آدم سميث استبقى مفهوم أو فكرة المعدل العام للربح، وكان رأيه يبدو ضمنيا مؤسسا على فرضية أن كل شركة تعمل عند عوائد ثابتة بينما الإنتاج الكلي يخضع للعوائد المتزايدة. وهكذا فإن آدم سميث يرى أن تقسيم العمل ضمن أو داخل الشركة هو خطوة باتجاه تقسيم العمل بين الشركات.²

ب- القيود على النمو من وجهة نظر آدم سميث: كان آدم سميث يعتقد أن هناك ثلاثة قيود محتملة أو ممكنة تقيد النمو:

- العرض غير الكافي من العمال.

- شح الطبيعة.

- تآكل حوافز التراكم.

لقد رأى آدم سميث أن الندرة والنضوب المحتمل في الموارد المتجددة ونضوب الموارد غير المتجددة ربما يقيد نشاطات البشر الإنتاجية وكذلك نمو الاقتصاد الوطني، ولكن من غير الممكن أن ندعي أن آدم سميث قد أعطى اهتماما كبيرا إلى ندرة الموارد الطبيعية وتأثيرها في النمو الاقتصادي.

ففي الوقت الذي كان آدم سميث يكتب فيه كانت القيود على النمو المتأتية من الطبيعة لا تعد مهمة ومن ناحية أخرى كان آدم سميث يرى خطرا أن عملية التراكم تصل إلى النهاية بسبب العرض غير الكافي من العمل ونشوء نقص العوائد لرأس المال، وقد أيد سميث وجهة النظر التي ترى أن عرض العمل يتولد داخل نظام اجتماعي-اقتصادي، وهذا يعني أنه يتولد داخليا، وهو يرى أن حجم قوة العمل تنظم عن طريق الطلب على العمل. لقد نظر آدم سميث إلى نمو قوة العمل بوصفه داخليا والمقرر لذلك هو معدل تراكم رأس المال. عندما تكون الأجور الحقيقية عالية فإن رأس المال يتراكم بسرعة أكبر. وهكذا فإن آدم سميث قد أوضح النمو الاقتصادي على نحو عميق بوصفه ظاهرة داخلية وأن معدل النمو يعتمد على قرارات و نشاطات الوحدات أو الوكالات.

¹ - فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الجديد للنشر والتوزيع، لبنان، 2006، ص 76، 77.

² - محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص 77.

إن تأكيداً خاصاً قد وضع على التوليد الداخلي لمعرفة جديدة التي يمكن أن تستعمل اقتصادياً . و تعامل المعرفة التكنولوجية بوصفها سلعة و التي تصبح في المدى الطويل سلعة عامة . وهكذا ليس هناك عوائق أو قيود واضحة علي النمو الاقتصادي.¹

1-2- دافيد ريكاردو: يعتبر ريكاردو من ابرز كتاب المدرسة الكلاسيكية و قد ارتبط اسمه بالعديد من الآراء والأفكار منها الربح والأجور والتجارة الخارجية.

ويرى ريكاردو أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان، لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، وأنه لم يعط أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك. ولهذا فقد تنبأ بأن الاقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة.

ويعتبر توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي عند ريكاردو والذي يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات هي الرأسماليون والعمال الزراعيون وملاك الأراضي. فالرأسماليون دورهم مركزي في عملية التنمية والنمو إذ يوفرون رأس المال الثابت للإنتاج ويدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات العمل، ومن خلال اندفاعهم إلى تحقيق أقصى الربح يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه وهذا يضمن تحقيق النمو. أما العمال الزراعون فهم الأغلبية من السكان ويعتمدون على الأجور وأن عددهم يتقرر تبعاً لمستوى الأجور (أجر الكفاف). لأن زيادة الأجور تؤدي إلى زيادة عدد السكان وزيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى مستوى الكفاف. أما ملاك الأراضي فيحصلون على دخولهم عن طريق الربح لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم. فالأراضي الخصبة نادرة، وأن زيادة السكان وتكوين رأس المال يؤدي إلى ندرة الأراضي الخصبة مما يدفع لاستخدام الأراضي الأقل خصوبة، وهنا ينشأ الربح (أي يتحول جزء من محصول الأرض إلى المالكين) لأنهم يطلبون ثمناً مقابل أرضهم الأكثر خصوبة.

إن الربح و الربح يشكّلان الإيراد الصافي و الذي يعتبر مصدر عملية التكوين الرأسمالي. و النمو لا يتحقق إلا إذا استخدم الإيراد الصافي لتوسيع عملية التكوين الرأسمالي. لكن ندرة الأراضي الخصبة تقيد التحول في الحصص النسبية للمجموعات الثلاث. الأمر الذي يقلل من حصة الأرباح إلى الحد الذي يؤدي إلى توقف عملية النمو. إضافة إلى أن زيادة السكان تؤدي إلى ارتفاع الأجور النقدية لان هذه الزيادة في السكان تؤدي إلى ظهور قانون الغلة المتناقصة و نشوء الربح و زيادته. مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي و ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية الأمر الذي يشجع المطالبة بزيادة الجور النقدية. و يتم هذا على حساب الأرباح كحصة نسبية من الدخل، و هكذا فإن حصة الأرباح تنخفض مقابل زيادة حصة الربح و الجور في الدخل، الأمر الذي يؤدي إلى انتهاء تراكم رأس المال. و إن أي شيء يخفض تراكم رأس المال يؤدي إلى تخفيض النمو الاقتصادي.²

¹ نفس المرجع السابق، ص ص 79، 78.

² مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص 58، 59.

1-3- روبرت مالتوس: إن أفكار و طروحات مالتوس ركزت على جانبين هما نظريته في السكان و تأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية. و يعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج. فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا إلى قانون ساي الذي يقول أن العرض يخلق الطلب. ويرى مالتوس بأنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانات الإنتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية، لكنه ليس هناك ما يضمن ذلك. ولقد ركز مالتوس على ادخار ملاك الراضي و عدم التوازن بين عرض المدخرات و بين الاستثمار المخطط للرأسماليين و الذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع و أن انخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية. وفي حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض فيقترح مالتوس حينها فرض ضرائب على ملاك الأراضي.

وبخصوص نظرية مالتوس للسكان فإنه ذكر بأن هناك اتجاهها ثابتا للسكان إذ يزداد بمعدل يفوق معدل نمو الغذاء. حيث يقول بأن حجم السكان ينمو بمتواليه هندسية فيما ينمو الغذاء بمتواليه عددية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء مما ينتج عنه مجاعات و تناقص عوائد الزراعة و الذي يجعل دخل الفرد يراوح عند مستوى الكفاف. و يؤكد مالتوس بأن نمو السكان يحد مساعي النمو الاقتصادي و أن نمو الموارد في هذه الحالة يساهم في زيادة السكان و ليس في زيادة رأس المال. ذلك لان أي زيادة في دخل الفرد الناجمة عن التقدم التكنولوجي تقود إلى زيادة المواليد و التي تقلل من معدل دخل الفرد و تعيده إلى مستوى الكفاف.¹

و يرى مالتوس بأن العمالة طبقة لا تدخر، لان دخلها تنفقه على الاستهلاك و بذلك لا تسهم في عرض المدخرات. و إذا رمزنا إلى دخل العمال بالرمز (Y) و إلى استهلاكهم بالرمز (C) فإن $y=ct$ أي أن أجر العمال يساوي استهلاكهم، و هذا يعني استنفاد دخل العمالة من خلال الاستهلاك دون أن يتم تحقق إيداعات منه. بينما يري مالتوس أن الطبقة الرأسمالية هي التي تدخر إذ أنها توزع دخلها بين الاستهلاك و الادخار و أن معظم دخلها يتجه إلى الادخار، فإذا رمزنا لدخل الرأسماليين بالرمز (B) و إلى استهلاكهم بالرمز (CB) و إلى ادخارهم بالرمز (SB) فإن:

$$B=CB+SB$$

و تتحقق حالة التوازن بين الادخار و الاستثمار فقط في الحالة التي يقوم الرأسماليون فيها باستثمار جميع إيداعاتهم أي عندما يكون: الادخار الكلي = الاستثمار الكلي. و يرى مالتوس أن الميل الأمثل للادخار هو الذي لا يزداد عنده الادخار بحيث يصبح عائقا لعملية النمو من خلال تقليل الاستهلاك و بذلك لا يتوفر تشجيع و دافع نحو الاستثمار. و رأى مالتوس أن زيادة السكان تؤدي إلى زيادة عرض العمل و انخفاض الأجور و بالتالي نفقات الإنتاج و هذا ما ينجم عنه زيادة في الأرباح الأمر الذي يترتب عليه زيادة الاستثمار بالشكل الذي يضمن استمرار عملية النمو الاقتصادي. و زيادة ثروة المجتمع و بالتالي السلع الضرورية.

¹ - المرجع السابق، ص 59، 60.

كما أن مالتوس اعتقد بأن التقدم الاقتصادي يتحقق من خلال التقدم التقني و عن طريق التجمع الرأسمالي، إذ أنه عندما يتراخي معدل التقدم التقني فإن قانون الغلة المتناقصة يتسع و يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعيشة و ارتفاع أجور الكفاف و نقص الأرباح و اتجاه الاقتصاد نحو الوصول إلى حالة السكون أو الركود.¹

1-4- كارل ماركس: كان كارل ماركس الاقتصادي الوحيد الذي تنبأ بالهيار الرأسمالية فقد أكد ماركس على أن الاقتصاد لا يمكن أن ينمو إلى الأبد، و أن النهاية لا تأتي بسبب حالة الثبات بل بسبب الأزمة التي ترافق حالة فائض الإنتاج و الاضطراب الاجتماعي.

ويرى ماركس بأن الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى لمستوى الكفاف (أي بتكلفة إعادة إنتاج طبقة العمال بتعبير ماركس) و أن فائض القيمة الذي يخلقه العامل يمثل الفرق بين كمية إنتاج العامل و بين الحد الأدنى لأجر العامل، و مع تزايد معدل الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت تزداد و ينخفض معها معدل الربح (إلا إذا ارتفع فائض القيمة). و لم يرى ماركس أية مشكلة كبيرة طالما وجد فائض العمل ليدفع الأجور للأسفل، لكنه تنبأ بأنه مع حدوث التراكم الرأسمالي فإن ما يسميه بالجيش الاحتياطي للعمال سوف يختفي مما يدفع بالأجور إلى الأعلى و الأرباح إلى الأسفل، إن رد فعل الرأسماليين على ذلك إما بإبقاء الأجور منخفضة أو بإحلال رأس المال محل العمل. و بسبب الميل الطبيعي للرأسماليين إلى تراكم رأس المال و اتجاههم إلى إحلاله محل العمل تنشأ مشكلة تتعلق بعدم قدرة العمال على استهلاك جميع السلع المنتجة و بالتالي فإن فشل الطلب الفعال يدفع الرأسمالية إلى الانهيار من جراء تناقضاتها الداخلية. و هكذا تنتقل السلطة إلى الطبقة العاملة عن طريق الثورة العمالية لأن أعدادا أقل فأقل من الناس ينتفعون من الرأسمالية و أن أعدادا أكبر فأكبر من العمال تحت خط الفقر و البطالة و هكذا تحل الاشتراكية محل الرأسمالية حيث يستولي العمال على وسائل الإنتاج و التوزيع و المبادلة و على السلطة.²

1-5- نقد النظرية الكلاسيكية للنمو: من الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية فشلها في التنبؤ عن مدى انتشار وقوة الثورة التكنولوجية التي اكتسحت الأجزاء الأكثر تقدما من العالم في أواخر القرن الثامن عشر و في القرن التاسع عشر. فالتقدم التكنولوجي كان أكثر من كاف للتغلب على آثار تناقص الغلة، التي شغلت جزءا هاما من تفكير الاقتصاديين الكلاسيك.

و لم تنطبق النظرية المالتوسية للسكان في صورتها المبسطة على الدول المتقدمة فقد ابتدأت معدلات المواليد في التناقص مع تزايد مستويات الدخل، ولقد تمخض ذلك عن تقييد معدل نمو السكان. وأصبح نصيب الفرد من الدخل في الدول المتقدمة في الربع الثالث من القرن التاسع عشر أعلى بكثير من أي مستوى يمكن اعتباره قريبا من مستوى الكفاف، أو مما سمي بالمستوى الطبيعي للأجور.³

¹ - فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص ص 118، 119.

² - مدحت القرشي، مرجع سابق، ص ص 60، 61.

³ - محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1977، ص 60.

وفي معرض تقييم البعض لآراء ماركس فإنهم يؤكدون بأن تحليلات ماركس تتضمن نظرة ثابتة وقيمة لأداء الرأسمالية، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار النظام الرأسمالي العالمي لم تتحقق وذلك لسببين، الأول أن زيادة الأجور النقدية الناجمة عن اختفاء فائض العمل لا يعني بالضرورة زيادة الأجور الحقيقية، وأي زيادة في الأجور الحقيقية يمكن أن يعويضها زيادة في الإنتاجية، مما يترك معدل الربح دون تغيير. والثاني أن ماركس قلل من أهمية التقدم التكنولوجي في الزراعة والذي يمكن أن يعادل أثر تناقص العوائد ويؤثر على إنتاجية العمل، والجدير بالذكر أن التقدم التكنولوجي يعني أنه ليس هناك تعارض بين الأجور الحقيقية وبين معدل الربح فكلاهما يمكن أن يرتفع.¹

2- النمو الاقتصادي عند الكيتزين: لا يقل التحليل الكيتزي أهمية عن التحليل الكلاسيكي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي إذ يظهر ذلك من خلال الدراسات التي قام بها كيتز والاقتراحات التي أضافها كل من هارود ودومار. 1-2- النموذج الكيتزي: في عام 1936 نشر كيتز نظريته العامة، ومنذ ذلك الوقت اهتم التحليل الكيتزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة. وبالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالنتائج الإجمالية فيكون الطلب العامل الموجه لكل من الاستثمار والتشغيل والإنتاج ولكن في غياب أية تلقائية تجعل بالضرورة الاستثمار مساويا للادخار عند مستوى التشغيل الكامل.

لقد أدخل كيتز مقارنة بالكلاسيك متغيرات تتسم بالديناميكية مثل نمو السكان والتحول التكنولوجي والريادة، ولكنها من جانب آخر تعاني من بعض الجمود في الصيغ العامة. وبالتالي فإن التحليل الكيتزي لم يلمس تماما الظواهر الأساسية للنمو الاقتصادي، خاصة وأنه اعتقد بارتفاع قيمة المضاعف في البلدان المتخلفة بسبب ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك فيها وذلك رغم ما أشار إليه من أن سبب فقر هذه البلدان يعود إما إلى انخفاض مستوى التشغيل وإما إلى ضعف الجهاز الإنتاجي والتكنولوجي المستخدم فيه.²

لقد ركز كيتز على الآثار المترتبة على الاستثمار في مجال الطلب الكلي أو التجميعي، ولم يتعرض تحليل كيتز كثيرا لحقيقة أن الاستثمار يتمخض عن زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد القومي. لقد كان الاهتمام الأساسي منصبا في هذا التحليل على مشكلة الاستخدام الأمثل للعمل ولرأس المال القائم ومن ثم لم يعطي كيتز اهتماما لمسألة خلق الطاقات الإنتاجية الناجمة عن الاستثمار. وقام من يطلق عليهم منظري التنمية الكيتزين بإدماج هذه الآثار في نموذج كيتز. وقد قدمت أبرز المساهمات في هذا المجال من جانب هارود و دومار.³

2-2- نموذج هارود-دومار:

كمحاولة لبيان ديناميكية النظام الكيتزي اقترح في 1939 هارود نموذجه المعتمد على تحليل التأخير الزمني ونشر في عام 1946 دومار نموذجه للاقتصاد المغلق فيه ربط توسع رأس المال بالنمو الاقتصادي بشكل آني (أو تزامني) والذي

¹ - مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 62.

² - هوشيار معروف، مرجع سابق، ص 381، 382.

³ - محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص 60.

يقوم على فرضيتين رئيسيتين إحداهما ثبات المستوى العام للأسعار، و الأخرى تساوي الادخار مع الاستثمار عند كل مستوى من مستويات الدخل فيكون الميل المتوسط للادخار مساويا للميل الحدي للادخار.

لقد أكد النموذجان على التأثير المزدوج للاستثمار الصافي، حيث يتضمن هذا الاستثمار زيادة الطلب على الناتج ويزيد في نفس الوقت إمكانات الاقتصاد على توليد الناتج فمثلا إن بناء وتجهيز معمل جديد يحملان طلبا جديدا على الحديد والمكائن... وتوسعا في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.¹

وستنطلق إلى نموذج هارود ونموذج دومار كل على حدا لنصل في الأخير إلى النموذج المسمى هارود-دومار.²
أ- نموذج هارود: تعرض نموذج هارود إلى صعوبة تحقيق توازن ديناميكي على المدى البعيد، وينطلق نموذجه من التمييز بين معدلات ثلاث للنمو:

$$y = \frac{\Delta y}{y} : \text{معدل النمو الفعلي (g)}$$

حيث y : الدخل الوطني و Δy التغير في الدخل.

- معدل النمو المضمون الضروري (gw): من أجل تعريف هذا المعدل يجب معرفة الاستثمار المرغوب فيه I^* الذي يرتبط بالأرباح المتوقعة وزيادة الإنتاج. وهذا يعني $I^* = f(\Delta Y)$ ويجب أن يتساوى هذا الاستثمار مع الادخار الكلي المحقق.

- معدل النمو الطبيعي: ويعرفه هارود على أنه المعدل الذي يزداد به الاقتصاد و يتفادى في نفس الوقت حدوث بطالة، و في المدى الطويل يعتبر معدل النمو الطبيعي أقصى معدل مرتبط بنمو السكان النشطين.
ب- نموذج دومار:

يعتبر دومار كما يعتقد كثير أن مشكل الرأسمالية يتمثل أساسا في أزمة البطالة وتقول النظرية الكيترية أنه في الفترة القصيرة يتحقق التشغيل الكامل لما يكون الاستثمار كاف لجعل الدخل عند مستوى التشغيل الكامل، وزيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الادخار الإجمالي عند مستوى الاستثمار الأولي.

● إذن نموذج هارود - دومار يرى أن هناك سببين لعدم استقرار النمو هما:

- عدم تعادل معدل النمو الفعلي مع معدل النمو الطبيعي، إذ احتمال تعادل كلا المعدلين ضعيف جدا وهذا يعني أن الاقتصاد يكون إما في حالة بطالة أو في حالة عدم الاستخدام الكامل لرأس المال، ومن أجل تساوي معدلي النمو الفعلي و الطبيعي يجب تعديل الميل الحدي للادخار أو معامل رأس المال.

- عدم استقرار معدل التوازن يقول هارود أنه حتى لو تساوى معدل النمو الفعلي مع معدل النمو الطبيعي (أي نمو متوازن) فإن التنمية الاقتصادية تبقى دائما غير مستقرة، ويرى كذلك أن النمو المتوازن يعني أن المؤسسات ستستمر حسب ظروف السوق، أي أن الاستثمارات تكون متناسبة مع قوة العمل.

¹ - هوشيار معروف، مرجع سابق، ص ص 282، 283.

² - ربيعة محمد، السياسة الجبائية، الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي. دراسة قياسية حالة الجزائر (1970، 2006)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، فرع الطرق الكمية، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، 2007، ص ص 36، 37.

في نموذج هارود-دومار ينمو السكان و القوى العاملة بمعدل تناسبي ثابت مستقل عن القوى الاقتصادية الأخرى ويطلق عليه n

صافي الادخار و الاستثمار يمثلان جزءا ثابتا من الناتج الصافي الذي يطلق عليه s أي نسبة ميل الادخار أما التكنولوجيا فيمكن وصفها بمعاملين ثابتين هما:

-القدر اللازم من العمل لإنتاج وحدة واحدة من الناتج

-القدر اللازم من رأس المال لإنتاج وحدة واحدة من الناتج والذي يرمز له بالرمز v وهو معامل الاستثمار أما

نسبة النمو المرغوب فيه فهو GW المعروف من طرف المدرسة المارشالية وهو يعكس التوازن الساكن إلى توازن ديناميكي. بعبارة أخرى $n = \frac{s}{v} = GW$ وبافتراض أن s و v ثابتين نحصل على نمو متوازن معدل (عند نسبة ثابتة).

لكن هل تتفق هذه الافتراضات أو تتوافق مع اقتصاد ينمو؟

هارود ودومار يعتقدان أن هذه الافتراضات متوافقة إذا و فقط توفر شرط التساوي بين s و n أي معدل الادخار هو حاصل ضرب معامل رأس المال الناتج ومعدل نمو القوة العاملة.

لما يكون المعدل المرغوب فيه مستقر عبر الزمن يحدث انحراف بين معدل النمو الفعلي والمرغوب فيه في الاتجاه التصاعدي. إلا أن هناك حدودا قصوى لهذا الانحراف تتمثل في المعدل الطبيعي Gn الذي يعرفه هارود بأنه معدل النمو الذي يسمح بالزيادة في السكان و التحسينات التقنية.

و منه نخلص إلى أن النمو المستقر عند التشغيل الكامل يستلزم تحقيق التعادل بين Gn و GW وعند إذ يمكن للنظام الاقتصادي أن يجمع بين النمو المستقر وحالة التشغيل الكامل. غير أن المشكلة في نموذج هارود هي أن التعادل لن يحدث إلا صدفة كون أن المتغيرات التي تحدد كلا من GW هي v و s بينما Gn يحكمها معدل النمو الديمغرافي والتحسينات الفنية تتحقق بعيدا عن بعضها البعض وعن النمو الفعلي G ، وبذلك هارود كان متشائما و خالص إلى أن النمو المستقر عند العمالة الكاملة لن يكون ممكنا.

المبحث الثالث: النظرية النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي :

بعد نموذج هارود-دومار الذي كانت استنتاجاته متشائمة فيما يخص عدم إمكانية حدوث نمو اقتصادي متوازن عند حالة التشغيل الكامل وعدم إمكانية إحلال رأس المال بالعمل أو العكس، ظهرت أفكار جديدة على يد الاقتصاديين النيوكلاسيكيين على رأسهم الاقتصادي صولو (rebert Solow) ثم نظريات النمو الداخلي التي تمثلت في نماذج كل من بول رومر، لوكاس، بارو وغيرهم.

1- النظرية النيوكلاسيكية للنمو:

1-1- نموذج فون نيومان: يعد "فون نيومان" أول من درس مشكلة النمو في إطار نموذج خطي ذو معاملات تقنية ثابتة وحسب هذا النموذج فإن المخطط يسعى للوصول إلى أحسن تخصيص للموارد من أجل تحقيق أكبر معدل نمو ممكن. تفسر مسارات الأسعار عن طريق البرنامج الثنائي للكميات (المنتجة، المستهلكة أو المعاد استثمارها) وهي مستنتجة من هذه الأخيرة ولكنها لا تعتبر كمصدر لاختيار الأفراد، ومن خصوصيات النموذج ما يلي:

n - سلعة بحيث يمكن أن تكون مدخلات (input) أو مخرجات (output)

m - التقنية المتوفرة من أجل الوصول إلى أعلى نمو و تمثل مجمل التقنيات المتوفرة بمصفوفتين عموديتين ذات n عنصر، ومن أجل كل تقنية j فإن مصفوفة المدخلات هي a^j ومصفوفة المخرجات هي b^j وهي على التوالي غير معدومة. وأن الإمكانيات التقنية للاقتصاد ممثلة بالزوج (A,B).

- حدة استعمال التقنية j ممثلة عن طريق العنصر X^j من الشعاع X ذات m عنصر.

وعليه يعتبر الاقتصاد منتجا إذا كان $AX \leq BX$ أي كل ما هو منتج BX هو على الأقل يساوي ما هو مستهلك AX ، وحتى يكون هناك نمو يجب على الاقتصاد أي ينتج فائضا لـ n سلعة، ونظرا لخطية تقنيات الإنتاج فإن نمو الاقتصاد g يستلزم على المتراجحة السابقة ما يلي: $AX \leq (1+g)BX$.

لقد توصل فون نيومان إلى أنه يوجد زوج (X^*, r^*) والتي توافق قيمة النمو العظمى $r^* - r$ ، وبوضع فرضيات على المصفوفة A و B ثم ربط النظام السابق ببرنامج ثنائي (pragranme dual) المتمثل في إيجاد نظام للأسعار P ومعدل الربح n (أو الفائدة) أصغري، بحيث الربح المرافق للإنتاج لكل سلعة هو سالب أو معدوم، وهو ما يستلزم أن كل حل للبرنامج الابتدائي (pragranme primal) (X^*, r^*) يرافقها حل لبرنامج ثنائي (P^*, n^*) بحيث معدل النمو الأعظمي يرافق معدل الربح الأصغري.¹

1-2- نموذج شومبيتر:

1-2-1- تقديم النموذج: تفترض هذه النظرية اقتصادا في حالة المنافسة الكاملة وفي توازن، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات كما لا توجد بطالة اختيارية، وما يميز هذه النظرية هي

¹ -مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بگرداية، 2010، 2011، ص 17.

الابتكارات وهي على حد رأي شومبيتر تتمثل في تحسين إنتاج أو منتج جديد أو طريقة جديدة لإنتاج وإقامة مؤسسة جديدة في أي نوع من أنواع الصناعات.

انتقد شومبيتر النظرية النيوكلاسيكية حيث على العكس من هؤلاء يرى شومبيتر أن النمو الاقتصادي يحدث بطريقة غير متسقة وغير منتظمة في الاقتصاد الوطني كما تنطوي القرارات الكبرى الخاصة بالاستثمار على درجة كبيرة من المخاطرة وعدم التأكد، وهو الأمر الذي يجد من فعالية قيام رجال أعمال بمقارنات حاذقة ما بين معدل العوائد المتوقعة من ناحية ومعدلات الفائدة من ناحية أخرى، وهذا لكون الهامش المحتمل للخطأ في تقديرات رجال الأعمال عن العوائد المتوقعة من المشاريع المستثمرة يكون مرتفعا جدا بالشكل الذي تنعدم معه أهمية معدل الفائدة كمحدد للاستثمار. وفي ظل هذه الظروف الخطرة من عدم التأكد يتردد رجال الأعمال العاديين عن القيام بالاستثمار، وهو ما يتطلب نوعا معينا من الأشخاص، وهم من أطلق عليهم شومبيتر اسم المنظمين. فالمنظم يحفز بشيء أكبر من الرغبة العادية في رفع مستوى الدخل، إذ لديه أهداف وطموحات أكبر من الرغبة العادية في الاستثمار، مثل التغلب عن المنافسين، والرغبة في الإبداع، وخلق شيء جديد، فيقوم بإدخال الابتكارات إلى ربوع الاقتصاد الوطني.

1-2-2- الافتراضات الخاصة بشومبيتر:¹

أ- الافتراضات الخاصة بدالة الإنتاج: يمكن كتابة دالة الإنتاج لشومبيتر كما يلي:

$$Y = f(L, K, S, O)$$

حيث: Y, L, K, S, O : تمثل على التوالي الإنتاج، العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، التنظيم والفن الإنتاجي. ويتميز شومبيتر بأنه أعطى دورا حيويا للعوامل التنظيمية والتقنية في تفسير التغيرات الاقتصادية في ظل ظروف النمو ولكنه ركز خصوصا على عنصر التنظيم، واعتبره أهم العناصر في عملية النمو الاقتصادي.

ب- الافتراضات الخاصة بالاستثمار:

فرق شومبيتر بين الاستثمار التلقائي والاستثمار التابعي أو المحفوز. ويمكن القول أن: الاستثمار (I) = الاستثمار التلقائي (Ie) + الاستثمار المحفوز (Ig)

و يتحدد الاستثمار المحفوز عند شومبيتر بالربح والفائدة وحجم رأس المال القائم في النشاط الإنتاجي. ويمكن كتابة هذا الافتراض على الصورة الآتية:

$$Ig = f(p, i, k)$$

حيث: p : الربح.

i : الفائدة.

k : رأس المال.

¹ - عبد الرحمان يسرى أحمد، السيد محمد أحمد السريبي، النظرية الاقتصادية الكلية، الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة، الإسكندرية، 2009، ص 320-326، (بتصرف).

و الفجوة ما بين الأرباح و الفائدة لها أهمية خاصة في تحديد الاستثمار المحفوز، وفي هذا يقترب شومبيتر كثيرا من التحليل النيوكلاسيكي الذي يقرّ بأن حجم الاستثمار يتحدد على أساس الموازنة ما بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأس المال و الفائدة على رأس المال. ولا يخفى أيضا أن هناك تشابها بين التحليل الكلاسيكي وبين تحليل شومبيتر فيما يخص دور الربح و الفائدة في اتخاذ قرار الاستثمار.

ولقد بين شومبيتر أن الاستثمار التلقائي يتحدد أساسا بعملية الابتكار أو التجديد إلا أنه وضع مفهوما للابتكار أو التجديد يختلف عن كل من سبقوه من الاقتصاديين، بل ويتميز كاقصادي عن جميع الذين كتبوا في هذا الموضوع من قبله وبعده.

لقد ذكر شومبيتر في تحليله أن عملية التجديد يمكن أن تشمل الآتي:

1/ إدخال سلع جديدة.

2/ استخدام طرق جديدة للإنتاج.

3/ فتح أسواق جديدة.

وبما أن عملية التجديد هي المحدد الرئيسي للاستثمار التلقائي " Ie " يمكن كتابة الافتراض الخامس كالتالي:

$$F(N)=Ie$$

حيث : N — يمثل التجديد.

و بخصوص تمويل الاستثمار نجد أن شومبيتر قد أعطى أهمية كبرى للجهاز المصرفي، واعتقد أن رأس المال المصرفي، أو الائتمان المصرفي كما يسمى عادة له دور خاص وحيوي في نمو الاقتصاد الرأسمالي.

جـ- الافتراضات الخاصة بدور المنظم في عمليات التجديد: المنظم بمعنى الشومبيتر ليس هو المدير أو رئيس مجلس الإدارة، فالمدير أو الرئيس هو شخص مستأجر من السوق مقابل مكافئة معينة، أما المنظم فهو شخص يلمس في نفسه الكفاءة للقيام بنشاط اقتصادي معين بدافع الربح لكنه مع ذلك لا يستهدف الربح بحد ذاته، وإنما هو يسعا أساسا بدافع ذاتي إلى التجديد. والمنظم عند شومبيتر يقوم بعملية التجديد ويجد فيها إرضاء لنفسه أي التجديد بغرض التجديد، ولا بد لكي يتمكن المنظم من إنجاز مهمته الاقتصادية أن تتوفر لديه الاختراعات الفنية الجديدة بأنواعها المختلفة، ويتوافر لديه رأس المال. فمهمة المنظم ليست الاختراع لكنه يجب أن يبحث فيما بين الاختراعات لكي يعثر على ذلك الاختراع الذي يمكن له بتطبيقه الحصول على معدل أرباح غير عادي.

ولأهمية المنظم في تحديد عملية النمو الاقتصادي، تكلم شومبيتر عن العوامل المحددة لعرض المنظمين، والتي تتمثل في:

1- معدل الأرباح السائد.

2- المناخ الاجتماعي .

ويتضح من ذلك أن شومبيتر قد أعطى أهمية خاصة للمناخ الاجتماعي وأدخله بصورة مباشرة في عملية التحليل الاقتصادي. واستخدام اصطلاح "المناخ الاجتماعي" في تحليل شومبيتر يتضمن الأخذ بالعوامل الاجتماعية والسياسية والتباين الطبقي والمستوى التعليمي والقيم المختلفة وبحث أثر كل هذه الأمور على عمل المنظم

1-2-3- انتقادات نظرية شومبيتر: رغم إعجاب بعض الكتاب بأفكار شومبيتر للعملية الرأسمالية، إلا أنه لم يسلم من الانتقادات، وكما جاء في سرد أفكاره أن كل عملية للنمو الاقتصادي تعتمد على المبتكر (المنظم)، في حين إن وظيفة الابتكار في الحاضر هي من مهام الصناعات ذاتها. بما تنفقه الشركات من ميزانيتها على البحوث والتطوير، ومن الانتقادات الموجهة أيضا إلى النظرية هي احتمال زوال النظام الرأسمالي، وهذا نظرا لزوال مهمة المنظمين حيث بفضل هذا الأخير يتم الوقوف أمام العقبات التي تعيق التطور الاقتصادي، ولكن كون عمل المنظم يصبح روتين هذا ما يؤدي إلى زوال الرأسمالية ويحل محلها النظام الاشتراكي، وهو ما يشبه توقع كارل ماركس. ولكن الأسباب التي تؤدي إلى زوال الرأسمالية تختلف، حيث عند هذا الأخير الظلم الاجتماعي المصاحب للنظام الرأسمالي هو الذي يؤدي إلى زواله، وفيما يخص مدى ملائمة تحليلات شومبيتر للبلدان النامية فإنها محدودة لأن نظريته تتلاءم مع وضع سوسيو اقتصادي معين، والذي كان سائدا في أوروبا الغربية وأمريكا، على عكس الوضع الذي كان يسود الدول النامية آنذاك. كما أن البلدان النامية لا تتوفر على المنظمين بالأعداد الكافية التي تعتمد عليها النظرية في افتراضاتها، وما يعاب أيضا على النظرية أنها قدمت معظم التحليلات في شكل سردي. وفي وقت ثلاثينيات القرن الماضي، أصبحت الرياضيات هي السائدة للتعبير عن الفكر النظري في علم الاقتصاد.

ومن أهم النقاط التي تجعل النظرية تكاد تكون غير صالحة للدول النامية هو التأكيد التام على الائتمان المصرفي والذي يقلل من دور الادخارات والاستثمارات الحقيقية كما يقلل من شأن وأهمية التمويل بالعجز السائد في البلدان النامية¹.

1-3- نموذج صولو (SOLOW): لقد كان روبرت صولو مهتما بمشكلات النمو الاقتصادي وظهر ذلك في كتابه الشهير مساهمة في نظرية النمو عام 1956، ويعتبر نموذج صولو للنمو إسهاما حمل جذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في هذا المجال، وهو ما أدى إلى حصوله على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1987 وتلقيه بأب النمو الاقتصادي. ولقد كان صولو من أوائل الاقتصاديين الذين أدخلوا التقدم التقني في نموذج النمو الاقتصادي حيث اعتبره متغير خارجي، وحسب هذا النموذج فإن الناتج المحلي يكون ناجما عن الواحد أو أكثر من العوامل التالية:

- حدوث زيادة كمية أو نوعية في عنصر العمل عن طريق النمو السكاني و/أو التعليم.
- حدوث زيادة في رصيد رأس المال عن طريق الادخار والاستثمار.
- حدوث تحسن في المستوى التكنولوجي.
- ووفقا لهذا النموذج فإن زيادة معدل الادخار المحلي ومن ثم الاستثمار يؤديان إلى زيادة التراكم الرأسمالي بالمجتمع مما يترتب عليه زيادة معدل النمو في الناتج المحلي وهذا الأمر يتحقق بصورة أفضل في الاقتصاديات

¹ - بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية تونس الجزائر المغرب، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2011، ص ص 63، 64.

التي يزداد فيها تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الخارجية مقارنة بالاقتصاديات المغلقة، تلك التي يكون فيها معدل الاستثمار قيد المدخرات المحلية فقط وتكون منخفضة بسبب انخفاض مستويات الدخل بها¹.

➤ **تفصيل نموذج صولو:** دالة الإنتاج تكتب من الشكل التالي: $Y=F(L_T;K_T;B_T)$ حيث:

B, L, K, Y تمثل على التوالي حجم الإنتاج، رأس المال، العمل والتقدم التكنولوجي. يمكن تحديد نموذج صولو انطلاقاً من المعادلات التالية:²

$$Y=K_T^\alpha (B_T L_T)^{1-\alpha} \dots\dots\dots(1)$$

$$S_T=SY_T \dots\dots\dots(2)$$

$$Y_T=C_T+S_T \dots\dots\dots(3)$$

$$K_{T+1}=(1-\delta)K_T+I_T \dots\dots\dots(4)$$

$$I_T=S_T \dots\dots\dots(5)$$

$$B_{T+1}=(1+Y)B_T \dots\dots\dots(6)$$

$$L_{T+1}=(1+n)L_T \dots\dots\dots(7)$$

المعادلة (1): تمثل دالة الإنتاج.

المعادلة (2): نلاحظ أنّ الادخار S دالة ثابتة في الإنتاج.

المعادلة (3): يظهر من خلال المعادلة (3) أنّ الدخل إما أن يستهلك أو يدخر. من هنا يظهر أنّ في هذا

النموذج ليس لدينا تدخل للحكومة أو معاملات مع الدول الأخرى.

المعادلة (4): من المعادلة الرابعة يظهر أنّ مخزون رأس المال للفترة $T+1$ يساوي مخزون رأس المال للفترة T

، منقوصاً منه كمية من رأس المال δK_T ويمكن أن نظيف له استثمار جديد I_T لأننا في اقتصاد مغلق

من المعادلة (5) يظهر أنّ كل ما يدخر يتم استثماره.

من المعادلة (6): يظهر أنّ التقدم التكنولوجي ينمو بمعدل g .

من المعادلة (7) يظهر أنّ معدل نمو السكان ثابت (معدلي النمو ثابتين).

بتعويض المعادلة الثانية في الرابعة واستعمال المعادلة (5) نتحصل على:

$$K_{T+1}=(1-\delta)K_T+SK_T^\alpha +SK^\alpha (B_T L_T)^{1-\alpha} \dots\dots(8)$$

بتعويض (2) في (3) نستطيع إثبات وجود ارتباط بين الاستهلاك والدخل الوطني $(1-S)Y_T=C_T$ ومنه

نستطيع كتابة:

¹ - السيد محمد السريبي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 350.

² - Michael Rochinger, Macroéconomie, Ellipses Edition Marketing, France , 2000, P 163-168 .

$$(1-S) \frac{Y_T}{B_T L_T} = \frac{C_T}{B_T L_T}$$

ومن جهة أخرى وباستعمال الأحرف الصغيرة لدينا:

$$k_T = \frac{K_T}{B_T L_T} \quad c_T = \frac{C_T}{B_T L_T} \quad y_T = \frac{Y_T}{B_T L_T}$$

ومنه نستطيع أن نكتب: $(1-S)Y_T = C_T$

كما يمكن أن نكتب المعادلة (8) في الشكل :

$$\frac{K_{T+1}}{B_{T+1} L_{T+1}} = \frac{(1 - \delta)K_T + SK_T \alpha (B_T L_T)^{1-\alpha}}{(1 + g)(1 + n)B_T L_T}$$

نفرض أن x و Y قيم جد صغيرة، إذن:

$$1/(1+X) \sim 1-X \text{ et } (1+X)(1+Y) \sim 1+X+Y$$

نستعمل العلاقة السابقة لنحصل على:

$$K_{T+1} = (1 - \delta - g - n)K_T + S(1 - g - n)K_T^\alpha$$

نضع $\Gamma = \delta + g + n$ فنلاحظ أن $S(g+n)$ غير مهم بالنسبة لـ S

ومنه يمكن الحصول على قاعدة تراكم رأس المال باستعمال الوحدات المهمة فنجد:

$$K_{T+1} = (1 - \Gamma)K_T + SK_T^\alpha \dots \dots \dots (9)$$

هذا ما يشكل معادلة ديناميكية غير خطية بمتغير واحد k_T . التفسير الاقتصادي لهذه المعادلة هو أنه إذا كان معدل النمو السكاني n أو معدل الانخفاض في رأس المال δ مرتفعاً. فإن مخزون رأس المال المخصص للوحدة الواحدة من العمل يرتفع بوتيرة أقل. وإذا كان معدل نمو التقدم التكنولوجي g كبيراً، فإن إنتاجية العمل ترتفع بوتيرة أكبر، هذا ما يعني نمو أقل لمخزون رأس المال المخصص للوحدة الواحدة من العمل الفعال.

– حالة الاستقرار: حالة الاستقرار هي الحالة التي لا يتم فيها تغير الاقتصاد ما عدا معدل النمو السكاني والتقدم التكنولوجي.

في نهاية دراسة الصيغة المعطاة في المعادلة (1) نبدأ بدراسة النقطة التي تحقق الاستقرار، نترك على جنب إشارة الزمن. بعدها نحاول فهم كيف يمكن أن نتقرب من نقطة الاستقرار.

إن البحث عن نقطة الاستقرار يعني البحث عن حل للمعادلة (9)، إذن المشكل هو إيجاد K^* الذي يعتبر حلاً

$$K = (1 - \Gamma)K + SK^\alpha$$

هذه المعادلة تقبل عدة جذور مثلاً "0" هو حل للمعادلة، غير أن $k=0$ ليس حلاً ثابتاً. أي في الوقت الذي يكون فيه كمية رأس المال صغيرة جداً يبدأ الاقتصاد في الانتقال نحو نقطة الاستقرار. نأخذ الحل الثابت في الشكل التالي:

$$K^* = \left(\frac{S}{r}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}} \dots\dots\dots(10)$$

من خلال هذه المعادلة نستنتج أنه في الاقتصاد إذا كان معدل الادخار S كبيرا فإن مخزون رأس المال في حالة الاستقرارية يكون أكبر وكلما كانت نقطة الاستقرارية أصغر. وهذا يعني أنه كلما كان النمو في التقدم التكنولوجي أو مقدار نمو السكان كبيرا كلما كان مخزون رأس المال المخصص للوحدة الواحدة من التقدم التكنولوجي صغيرا. ومنه نستنتج أن وصولو قد اعتبر التقدم التكنولوجي العامل المفسر للنمو على المدى الطويل، مع العلم أنه بالنسبة لوصولو يعتبر متغير خارجي مستقل عن العوامل الأخرى.

كانت هذه هي أفكار المدرسة النيوكلاسيكية وأهم النماذج التي شكلها رواد هذه المدرسة، بعدها لم تظهر أفكار جديدة ومهمة فيما يخص نظرية النمو حتى بداية ثمانينات القرن العشرين أين ظهرت فكرة جديدة أصبحت تعرف بنظرية النمو الداخلي.

2- نماذج النمو الداخلي: المشكل في نماذج النمو النيوكلاسيكية هو إخفاء النمو على المدى البعيد أو المدى الطويل بسبب تحذب دالة الإنتاج، لهذا ظهرت نماذج النمو الداخلي التي تنوع وتعدد مصادر النمو المحددة فيما يلي: الاستثمار في رأس المال المادي والبشري وفي رأس المال التكنولوجي. تسمى هذه النماذج كذلك لأنها تفرض أن التقدم التكنولوجي ليس عامل خارجي في النموذج.

2-1- نموذج AK:

يعتبر نموذج AK أحد أول نماذج النمو الداخلي وأكثرها بساطة والتي يكون فيها للسياسات الاقتصادية دور وانعكاسات على النمو في المدى الطويل.

الصيغة الأكثر بساطة لهذا النموذج هي دالة AK والتي تعطى بالطريقة التالية¹: $Y=AK$

حيث: Y و K يمثلان الإنتاج ورأس المال على التوالي. و A هي مرونة رأس المال إلى الإنتاج أي كمية الإنتاج لكل وحدة من رأس المال.

الاختلاف الأساسي بين هذا النموذج ونموذج وصولو للنظرية النيوكلاسيكية هو غياب المردودية المتناقصة في معادلة الإنتاج. فالإنتاجية ثابتة ويعبر عنها بالحد A .

انطلاقا من هنا يمكن أن نكتب معادلة تراكم رأس المال التالية: $\Delta K = sY - \delta K$

وبتعويض حدود المعادلة بقيمتها الجديدة في دالة الإنتاج نحصل على معدل النمو كالتالي: $\frac{\Delta y}{Y} = \frac{\Delta K}{K} = sA - \delta$

هذه المعادلة توضح أن محدد معدل النمو هو sA و δ . وهذا يعني أنه إذا كان $sA - \delta > 0$ فالنمو يكون موجب غير محدود حتى إذا لم يتم فرض التقدم التكنولوجي كمتغير خارجي.

¹ - Teboul René , macroéconomie , édition foucher, France, 2006, P 278.279.

مفكري نماذج النمو الداخلي ربطو بين مفهوم رأس المال العيني _ المصانع _ الآلات... الخ ورأس المال البشري فتغيرت بذلك طبيعة رأس المال العيني. وبما أن هذا التغير مرفق بالتغير في تراكم رأس المال البشري تعطي فعالية لفكرة أن رأس المال ينتج مردودية ثابتة وحتى متطورة. وكذلك اعتقدوا أن النمو يستمر في المدى البعيد. هذا ما يؤدي إلى الاتفاق مع أفكار آدم سميث وساي حول تأثير تطور المعارف على إنتاجية عوامل الإنتاج، أي درجة التقدم المعرفي تؤثر مباشرة على النمو وهذا ما يعرف اليوم بالاقتصاد المعرفي. وفي الأخير هذه المقاربة التمسست أن التسارع في معدل التقدم التكنولوجي يمكن أن يؤدي إلى مردودية متزايدة للمعارف.

وكمواصلة لهذه المقاربة تم فرض نموذج ذو قطاعين، الأول يمثل القطاع الصناعي (إنتاجية المعدات) والآخر قطاع البحث الذي ينتج المعارف، ويتم ربط القطاعين ببعض ل يتم توضيح كيف أن القطاع الثاني يؤدي بطريقة غير مباشرة إلى حدوث نمو. $Y = F [K, (1-u)EL]$ هذه العلاقة تمثل معادلة الإنتاج للقطاع الصناعي. مع $(1-u)$ جزء اليد العاملة الصناعية، و L عدد السكان النشطين أما E يمثل دليل مخزون المعارف المتاحة.

يمكن كتابة المعادلة السابقة بطريقة تظهر أن نمو مخزون رأس مال المعارف يرفع من إنتاجية العمل. المعادلة السابقة تمثل معادلة إنتاجية الجامعة وأيضا معادلة تراكم رأس المال البشري، هدفها تعظيم مخزون المعارف ΔE حيث g يمثل إنتاجية عمال الجامعة.

إذن نموذج AK له مردوديات ثابتة إذا تم رفع حجم رأس المال ورفع حجم الإنتاج، وفي المقابل الزيادة في تراكم رأس المال البشري بنفس النسبة. بما أن إنتاجية المعارف في الجامعة مستمرة إذن النموذج يحقق وبالتالي النمو ثابت. إذن المتغيران اللذان يحققان النمو الثابت هما الادخار ونسبة العمال في الجامعة.

2-2- نموذج رومر "Romer": نموذج ذو أثر الخبرة وانتشار المعرفة

في العام 1986 طرح Romer فكرته الأساسية والتي تتمحور حول الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية هذه الفكرة التي كانت بمثابة نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية حيث افترض "رومر" الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن، فالمؤسسة التي ترفع من رأسمالها المادي يمكنها في نفس الوقت أن تستغل ذلك التطور في التعلم من الإنتاج بأكثر فعالية، وهذا الدور الإيجابي للخبرة على الإنتاجية، يطلق عليه التمرن عن طريق الاستثمار، زيادة على ذلك يفترض رومر فرضا ثانيا يتمثل في أن المعرفة المكتشفة تسري آتيا في كامل الاقتصاد، وإذا تم الإشارة للمعرفة المتوفرة في المؤسسة I بالمؤشر A_i هذا يعني أن التغير A_i/dt يمثل التعلم الكلي للاقتصاد وهو يتناسب مع التغير في مخزون رأس المال K_i ومنه دالة الإنتاج هي:

$$Y_i = F(K_i, KL_i)$$

بحيث F تحقق الخصائص النيوكلاسيكية المتمثلة في أن الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص ووفرات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لا نهاية، لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لا نهاية.

إذا كان كل من K و L_i ثابتين، فحسب نموذج وصولو K_i ذات مردودية متناقصة، من أجل أي قيمة تأخذها L_i فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى في K و K_i وبالتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثبات المردودية الاجتماعية لرأس المال. وبتحديد دالة الإنتاج باستخدام دالة كوب دوغلاس:

$$y_i = A(K_i)^\alpha (KL_i)^{1-\alpha}$$

حيث: $0 < \alpha < 1$

وبوضع: $y_i = y_i/L_i$ و $K_i = K_i/L_i$ و $K = K/L$

ثم بوضع فيما بعد $y_i = y$ و K_i/K الناتج المتوسط هو:

$$y/K = F(L) = A \cdot L^{1-\alpha}$$

يمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال بالاشتقاق بالنسبة لـ K_i بتثبيت K و L وبتعويض $K_i = K$ نتحصل على:

$$dy_i/dK_i = A \cdot \alpha \cdot L^{1-\alpha}$$

ومنه الناتج الخاص برأس المال يرتفع مع L وهو غير مرتبط بـ K وعليه فإن التعلم عن طريق التمرن وانتشار المعرفة يلغى الميول نحو تناقص المردودية، وهو أقل من الناتج المتوسط وهذا لكون $0 < \alpha < 1$.

2-3 - نموذج بارو "Baro":

ينتمي هذا النموذج هو الآخر لنماذج النمو الداخلي، حيث في مقال له عام 1990 افترض Barro مصدر آخر للنمو الداخلي وهو تدفق النفقات العامة (G) من طرف الدولة لتمويل المنشآت القاعدية، التي تساهم في رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص. تم تطوير هذا النموذج من طرف Barro و Sala i martin سنة (1992). البنية البديهية لهذا النموذج تستند على دالة الإنتاج ذات مردودية حجم ثابتة إزاء العوامل من أجل المؤسسة الممثلة (I) وتعطى هذه الدالة كما يلي²:

$$y_i = A_i K_i^\alpha N_i^{1-\alpha} G^{1-\alpha} \dots \dots \dots (1)$$

مع $0 < \alpha < 1$

¹ - مصطفى بن ساحة، مرجع سابق، ص ص 20، 21.

² - ZIKAN Ahmed, dépenses publiques productives et dynamique de croissance approche théorique appliqué cas de l'Algerie

(الملتقى العلمي الدولي الثامن 14 و 15 نوفمبر 2005، إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، ص 128).

بحيث: N_i, K_i, y_i على التوالي: الإنتاج، رأس المال الخاص، اليد العاملة للمؤسسة (i) و (G) النفقات العمومية الكلية للدولة للمنشآت القاعدية.

على مستوى الاقتصاد الكلي هذه الدالة تأخذ الشكل التالي:

$$y = AK^\alpha N^{1-\alpha} G^{1-\alpha}$$

المردودية الحدية لرأس المال الخاص منخفضة (متناقصة)

$$K'_K = \alpha \frac{y}{K}$$

وعلى العكس المردودية الحدية المتصلة برأس المال الخاص والنفقات العمومية ثابتة ($AL^{1-\alpha}$) إذا كان L ثابت. هذا ما افترضه Barro .

أما الافتراضات الأخرى الخاصة بتمويل النفقات العامة والتوازن في سوق السلع والخدمات فتعطي كما يلي¹:
- النفقات العامة G تمول عن طريق الضريبة بمعدل t (ثابت عبر الزمن) تفرض على كل المداخيل $T=ty$ وتوازن الميزانية يكون محقق دائما $G=T$.

وتتكون النفقات العامة من السلع النهائية، حيث أن t تكون جزء من الإنتاج النهائي المأخوذ من طرف الدولة، وتستعمل العائلات الجزء الباقي من الدخل في الادخار، حيث التراكم في رأس المال يأخذ الصيغة:

$$\dot{K} = S(1 - T)y - \delta \bar{K} \dots \dots \dots (2)$$

وبالتالي معادلة الإنتاج الإجمالي تحدد باستبدال G بـ ty:

$$y = AK^\alpha N^{1-\alpha} (ty)^{1-\alpha} \dots \dots \dots (3)$$

أو

$$y = t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}} K N^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \dots \dots \dots (4)$$

حيث A، N، t ثوابت.

في غياب النمو الديموغرافي، المعادلتين (2) و (3) تسمحان بكتابة معدل النمو لمخزون رأس المال كالتالي:

$$g_K = \frac{\dot{K}}{K} = S(1 - t) \frac{y}{k} - \delta = s(1 - t) t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}} N^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} - \delta$$

ومما يمكن ملاحظته أن معدل نمو الاقتصاد مرتبط بطريقة غير منتظمة بمعدل الضريبة المفروض من طرف الدولة. وفي نموذج Barro الاقتصاد له معدل ادخار داخلي وثابت حيث بعد إدخال عنصر النفقات العمومية G، فإن توازن السوق يكتب بالمعادلة التالية:

¹ - فتيحة بناني، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، بومرداس، 2008-2009، ص ص 58، 59.

$$y = C + I + G = C + \dot{K} + \delta\dot{K} + G$$

ودالة الاستهلاك للعائلات تكتب كما يلي:

$$C = (1 - s)(1 - t)y$$

والتوازن على سوق السلع يكون:

$$y = (1 - s)(1 - t)y + \dot{K} + \delta K + G$$

أي أن:

$$S(1 - t)y = \dot{K} + \delta K$$

معدل الضريبة المثالي يرفع النمو، وبالتالي يمكن الحصول على المعادلة التالية:

$$\frac{d(\dot{K}/K)}{dt} = \left[-t \frac{1-\alpha}{\alpha} + \frac{1-\alpha}{\alpha} (1-t) t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}-1} \right] SA^{\frac{1}{\alpha}} N^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} = 0$$

$$\Rightarrow t = \frac{1-\alpha}{\alpha} (1-t) \Rightarrow \dot{t} = 1-\alpha$$

من خلال ما سبق نستنتج أن Barro اعتقد بأن تدخل الدولة عن طريق زيادة نفقاتها يحفز النمو الاقتصادي عن طريق تشجيع عملية الاستثمار لكن اعتبار الاستقطاعات الضريبية الممول الأساسي للنفقات العامة، قد يؤثر بشكل عكسي على الدخل الفردي وبالتالي على الاستهلاك في حالة ارتفاع معدلاتها.

خلاصة الفصل:

لقد كان النمو الاقتصادي ولا يزال من أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الحكومات، فعلى الرغم من وجود اختلاف في تعاريف النمو الاقتصادي إلا أن الكتاب يتفقون على أنه يعني النمو الكمي في الناتج الوطني وهو يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من هذا الناتج. كما أن معظم دول العالم تعتمد على معيار متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني في قياس مستوى التقدم الاقتصادي لأنه يعتبر الأكثر صدقا.

إن النمو الاقتصادي هو ثمرة تعاون لجملة من العوامل والمتمثلة أساسا في العمل، رأس المال، والتقدم التكنولوجي وعوامل أخرى كالموارد الطبيعية، التخصص وغيرهم.

وقد تضمنت نظرية النمو الاقتصادي عند الكلاسيك آراء كل من آدم سميث، دافيد ريكاردو، مالتوس وماركس. الذين اتجهوا إلى البحث عن أسباب النمو في الأجل الطويل وركزوا اهتمامهم على تراكم رأس المال باعتباره المحدد الرئيسي لمعدل النمو الاقتصادي. أما كيتز فيري أن الناتج الوطني يرتبط باستخدام اليد العاملة وبالتالي تم ربط معدل النمو بالناتج الإجمالي. في حين اهتم هارود-دومار بالإحلال بين رأس المال و العمل بينما ركز صولو على أثر التقدم التكنولوجي في عملية النمو. أما نظرية النمو الداخلي فقد أرجعت النمو الاقتصادي لأسباب وعناصر داخلية في النموذج كرأس المال البشري أو النفقات العامة.

لقد مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل مصحوبة بتطورات في مؤشرات كلية اقتصادية واجتماعية ، هذا هو

مضمون الفصل الموالي.

الفصل الثالث

النمو الاقتصادي والنفقات

العمومية في الجزائر

مقدمة الفصل:

لقد عرفت الجزائر عدة تطورات هامة طرأت على اقتصادها منذ الاستقلال وتمثلت أساسا في انتقالها من الاقتصاد ذي التوجه الاشتراكي المتميز بالتسيير المركزي من طرف الدولة. لكن لعدم تحقيق هذا الأخير لمعدلات نمو ووضعية مالية مريحة كانت الحاجة ملحة إلى اللجوء إلى إصلاحات أخرى مدعومة من طرف المؤسسات النقدية والمالية العالمية سنة 1989. تلتها ابتداءً من سنة 2001 برامج لإنعاش الاقتصاد، خصصت لها السلطات مبالغ ضخمة تهدف أساسا إلى تحقيق التنمية المستدامة. وقد كان لهذه الإصلاحات أثر عميق على معدلات النمو والإنفاق وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الكلية، وكذا المؤشرات الاجتماعية. وعلى ضوء هذه التطورات وآثارها على الاقتصاد الجزائري قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: تطور الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال.

المبحث الثاني: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية والاجتماعية في الجزائر.

المبحث الثالث: النفقات العمومية في الجزائر.

المبحث الأول: تطور الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال.

عرفت الساحة الجزائرية منذ الاستقلال تحولات و تغيرات هامة أملتتها الظروف و التحولات التي كانت على الساحتين الوطنية و الدولية. و هذا على كافة الأصعدة الاقتصادية الإيديولوجية و السياسية، فقد انتقل الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه "ذو الصيغة الاشتراكية" إلى اقتصاد تحكمه آليات اقتصاد السوق و قوانين العرض و الطلب و يكون فيه للقطاع الخاص دور كبير و ذلك بفتح المجال للمتعاملين الاقتصاديين المحليين و الأجانب و هذا بعد القيام بإصلاحات اقتصادية لا تزال متواصلة إلى حد اليوم تهدف إلى زيادة الانفتاح على العالم الخارجي و إعطاء دافع قوي للتنمية الاقتصادية.

1-1- الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال حتى سنة 1989:

1-1- من مرحلة الدم إلى مرحلة العرق (1962-1965): كان واقع الاقتصاد الجزائري عشية الاستقلال على قدر كبير من التدهور و الترددي. حيث ورثت الجزائر على الاستعمار كثيرا من معالم التخلف. نقتصر على ذكر أهمها كما يلي:¹

- ازدواجية اقتصادية في كل القطاعات، بمعنى وجود قطاعات اقتصادية تحت سيطرة الأجانب (فلاحة صناعة، خدمات) متطورة تتميز بكل عناصر التقدم من يد عاملة مؤهلة و تكنولوجيا عالية و مناطق نشاط مختارة بعناية فائقة، و بالمقابل قطاعات اقتصادية تقليدية متخلفة يتوزع عليها معظم الجزائريين.
 - سيطرة القطاع الفلاحي على النشاط الاقتصادي الوطني، إذ كان يستحوذ على قرابة 80% من اليد العاملة.
 - التفاوت الجهوي بين مختلف مناطق البلاد سواء أكان ذلك في الشمال أو في الجنوب، و هذا يتضح من خلال التفاوت في الدخل الفردي. إذ يتلقى ساكن الريف نصيبا سنويا من الدخل يعادل ما يتلقاه ساكن المدينة شهريا في المتوسط.
 - التخصص الاقتصادي أو احتكار الإنتاج، حيث يستحوذ عليه كل من البترول و النيبذ بمعدل 80% من مجموع الصادرات الجزائرية.
 - تدني مستوى المعيشة الحديثة كالخدمات الصحية و التعليم و النقل و السكن و كل وسائل الترفيه.
- إنَّ نمط تسيير الاقتصاد الوطني و إستراتيجية التنمية الاقتصادية التي يجب اتباعها، كان إحدى اهتمامات قادة الثورة بالرغم من التوجه و الصورة التي لم تكن واضحة حول نموذج التنمية. لكن في

¹ - عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص 6، 7.

مؤتمر طرابلس بدأت ملامح هذا النموذج تسيير نحو التوجه لإعطاء الأولوية للقطاع الفلاحي و اعتباره محرك القطاعات الأخرى و كذا تقليص الملكية الخاصة، و تشجيع الشكل التعاوني. و هذه الخطوة كانت تأكيداً لنمط التسيير الاشتراكي للاقتصاد الوطني. خلال هذا الوقت حاول العمال على اختلاف فئاتهم وقدراتهم ملء الفراغ الذي تركه المسكرون الأجانب بهدف حماية الاقتصاد الوطني و مواصلة العملية الإنتاجية في المؤسسات قصد مواجهة احتياجات المجتمع و هذا التجاوب من طرف العمال سهل عملية تجسيد التسيير الذاتي للمؤسسات.¹

إنّ فكرة التسيير الذاتي للمؤسسات لم تكن وليدة تفكير عميق. و إنما كانت استجابة عفوية لظروف اقتصادية سياسية و اجتماعية معينة فرضت العمل بهذا النظام. أمّا النظام الثاني الذي ظهر في إدارة الوحدات الاقتصادية في هذه المرحلة فيتمثل في إنشاء دواوين و شركات وطنية سواء على أساس هياكل موجودة سابقاً مثل شركة الكهرباء و الغاز أو ديوان الحبوب سواء لمراقبة جديدة لبعض النشاطات أو تطويرها مثل ديوان التجارة أو الشركة الوطنية لنقل و تسويق المحروقات.²

1-2- مرحلة الاقتصاد الوطني ذي التوجه الاشتراكي (1966-1989):

لقد تميزت نهاية الستينات و بداية السبعينات بعدة تحولات اقتصادية، أقل ما يقال عنها أنّها عملية إعداد الشروط الأساسية لانطلاق العملية التنموية. فبعد الاستقلال السياسي عملت الجزائر على توفير الشرط الأساسي الثاني للتنمية و هو تحويل الاقتصاد أو أغلبية النشاطات الاقتصادية و المؤسسات سواء بواسطة التأميم الكلي أو الجزئي و إنشاء البعض منها حتى تحقق الشرط الثالث، و هو التحول العميق للمجتمع. و من أهم العمليات التي تمت آنذاك نجد:³

- تأميم المؤسسات المنجمية (8 ماي 1966) و الجهاز المصرفي و تعديلاته سنة 1969 و استرجاع مركب الحجّار بعنابة في نفس السنة.
- القيام بسلسلة التأميمات الخاصة بشبكة توزيع المحروقات بين 1968 حتى 1970 (حوالي 14 مؤسسة في 14 ماي 1968 و فروع أخرى 1970).

¹ - بومدين حوالف رحيمة، واقع التسيير في المؤسسات الجزائرية في ظل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، 21، 22 ماي 2002، ص2.

² - هني أحمد، اقتصاد الجزائر المستقلة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص22.

³ - عبد الرحمن بابنات، ناصر دادي عدون، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدي العامة، الجزائر،

2008 ص ص 144، 145.

- بالإضافة إلى تأميم 45 مؤسسة في مختلف الصناعات الميكانيكية و الإلكترونية... إلخ. و الانتهاء من مؤسسة المحروقات إذ أصبحت تحت تصرف الدولة سنة 1971.
- و سمحت هذه الإجراءات للدولة أن تضاعف أجر البترول مرتين بعد 1965 و 3 مرات بعد 1971. و 7 مرات بعد 1973 عند تحرير السعر الجديد. إذ بلغت الدخول سنة 1974 19.5 مليار دولار من البترول.
- بذل جهود جبارة في ميدان التكوين. حيث بلغت مصاريف التربية الوطنية حوالي 10% من الناتج العام. أو ربع ميزانية الدولة. بالإضافة إلى 13 معهدا تكنولوجيا و عدة وزارات تقوم بالتكوين داخليا.
- و قد قامت الدولة بإنشاء هياكل البحث التي تمكّن الجامعيين الجزائريين بواسطة التكوين العالي من التنويع للتحليل العلمي للمجتمع، و على التراب الوطني. وكان الهدف من البحث هو الحصول على التكنولوجيا ثم التحكم فيها و بعدها إنتاجها داخليا. و بما أن هدف الدولة كان استرجاع سلطتها ووضع جهاز إداري فعال. اتبعت الجزائر منذ 1965 نموذجا للتنمية. يعتمد على المخططات المتتالية التي تجسد سياسة استثمارية متناسقة. يقوم أساسا على احتكار الدولة لمعظم النشاط الاقتصادي مع التركيز على الصناعات المصنعة و خفض الاعتماد على الاستثمار الأجنبي. حيث اعتبرت الصناعة الوسيلة الوحيدة التي تضمن اقتصادا مستقلا و متكاملًا. و بتوفير أهم العناصر كانت الانطلاقة حيث انقسمت عملية التنمية إلى:
 - أ - المرحلة الأولى (1967-1978): تمتاز بوجود ثلاثة مخططات إنمائية، الأول كان المخطط الثلاثي (1967-1969) و به دخلت البلاد مرحلة جديدة مليئة بالطموح الكبير لتحقيق تقدم اقتصادي و اجتماعي كبير. و كان الحجم الاستثماري المستهدف تحقيقه هو 9.06 مليار دينار جزائري. أما تكاليف برامجه فكان تقديرها هو 19.58 مليار دينار جزائري. وقد تم توزيع تلك الاستثمارات الفعلية بين ثلاث مجموعات من حيث طبيعتها هي (بالمليار دج) كما يلي:¹
 - الاستثمارات الإنتاجية المباشرة 6.79 موزعة على الزراعة 1.88 و الصناعة 4.91.
 - الاستثمارات شبه الإنتاجية 0.17.

¹ - محمد بلقاسم حسن بلول، تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر " الجزء الأول"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 ص198.

- الاستثمارات غير الإنتاجية مباشرة 1.2 موزعة على: البنية التحتية الاقتصادية 0.28 و البنية التحتية الاجتماعية 1.73.

أما في بداية السبعينات فقد أدى الاعتقاد السائد و الذي مفاده أنه لا يمكن تجاوز مرحلة التخلف إلا من خلال رصد استثمارات ضخمة و انتهاج نموذج الصناعات المصنعة و زيادة معدلات الاستثمار إلى الشروع في تطبيق المخطط الرباعي الأول (1970-1973) من أجل الانطلاق في إنشاء جزء كبير من المؤسسات التي تعتبر القاعدة الأساسية للاقتصاد الوطني و يليه المخطط الرباعي الثاني (1973-1977) إذ كانت استثماراته في نفس اتجاه المخطط السابق مع إنشاء مشاريع جديدة، حيث تم تخصيص مبالغ استثمارية ضخمة امتصها كل من قطاع المحروقات و قطاع الصناعة مقارنة بإجمالي الاستثمارات و فيما يلي عرض لتوزيع الاستثمارات بين القطاعات في كل من المخططين الرباعين الأول و الثاني.

الجدول رقم (3-1): توزيع الاستثمارات في المخططين الرباعين الأول و الثاني. الوحدة مليار دج.

المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)		المخطط الرباعي الأول (1970-1973)		القطاعات
النسبة %	المبالغ	النسبة %	المبالغ	
11	12505	15	4140	الزراعة
43	48000	45	12400	الصناعة
14	15221	8	2307	الهياكل القاعدية
9	99217	12	3310	التربية
23	24784	20	8883	قطاعات أخرى
%100	110217	%100	27740	المجموع

Source: BENISSAD Hocine, economie de développement de l'Algerie, Algerie, opu, 2^{ème} edition, 1982, p14.

يتضح من الجدول أعلاه أن الصناعة في كل من المخطط الرباعي الأول و الثاني تحتل المرتبة الأولى (بنسبة 45% في المخطط الرباعي الأول و 43% في المخطط الرباعي الثاني). بينما يقل الاهتمام بالزراعة إذ احتلت الرتبة الثانية في المخطط الرباعي الأول و تراجعت إلى المرتبة الثالثة بنسبة 11% في المخطط الرباعي الثاني. كما يمكن ملاحظة تراجع الاهتمام بقطاع التربية خلال المخطط الرباعي الثاني، إذ احتل المرتبة الأخيرة بنسبة 9%.

و قد أدى الاهتمام بالصناعة و إهمال الزراعة إلى قلة مساهمتها في الإنتاج الداخلي الخام و بالتالي لم تكن الأهداف المحققة في المستوى المطلوب.

المرحلة التكميلية (1978-1979): بعد انقضاء فترة الرباعي الثاني لوحظ أن الاقتصاد مازال يعاني من فجوات و نقائص و اختلالات داخلية لذا خصصت هذه الفترة لاستكمال البرامج الاستثمارية التي برمجت و لم يتم تنفيذها ضمن أجالها طبقا للمخططات الثلاث السابقة الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى أن قدرات الإنجاز الفعلي في الجزائر آنذاك لا تستوعب و لا يمكنها امتصاص تلك الاستثمارات الضخمة المخطط لها .

وقد سجل في هذه الفترة التطور المحسوس الذي برز سنة 1978 في القطاع الزراعي فقد قفز إلى 4.15 مليار دج أي ما يعادل 46.5% من مجموع استثمارات نفس القطاع في إطار المخطط الرباعي الثاني. أما استثمارات سنة 1979 فكانت إنجازاتها المالية قد بلغت 54.78 مليار دج وقد تم توزيعها على النحو التالي:¹

- الفلاحة و الري: 3.71 مليار دج.
- الصناعة: 34.10 مليار دج.
- مقاولات الانجاز: 1.46 مليار دج.
- قطاع خدمات الانجاز: 2.67 مليار دج.
- الهياكل الأساسية 12.84 مليار دج.

ب- المرحلة الثانية (1980-1989): في أوائل الثمانيات بدأت مساوئ التخطيط المركزي تطفو على السطح نظرا لكون الاقتصاد الجزائري بدأ يكشف عن علامات الضعف. لذا أعلنت الجزائر بداية إصلاحات جذرية و قد تم لأجل ذلك وضع مخططات تنموية أخرى تمثلت في:

- المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

كان يهدف إلى تحسين أداء قطاع الفلاحة و ذلك بتوزيع الإنتاج و تحسين الإنتاجية. كما أن التقرير المتضمن للمخطط الخماسي الأول شمل على انتقادات شديدة اتجاه تسيير المؤسسات وفعاليتها، حيث يبين التشخيص النقائص و مواطن الضعف الرئيسية للتنظيم الصناعي و تسيير المؤسسات و المتمثل أساسا في:²

- غياب حوافز لإنتاج فعال و عقوبات اقتصادية للمؤسسات و الأفراد.

¹ - محمد بلقاسم حسن بملول، مرجع سابق، ص338.

² - بن لوصيف زين الدين، تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، 21، 22 ماي، 2002، ص5.

- نقص الموارد البشرية و نقص التأطير، عمال زائدون.
 - تكاليف إنتاج زائدة.
 - معدل استغلال الطاقات الإنتاجية ضعيف.
 - تسجيل عجز مالي كبير لعدد كبير من المؤسسات.
 - هياكل بيروقراطية، الجهاز الإنتاجي يعمل ببطء.
- وللقضاء على هذه النقائص اقترح المخطط الخماسي الأول تجنب إنشاء مؤسسات كبيرة الحجم والتي يصبح تسييرها صعبا مكلفا. لهذا قامت السلطات الجزائرية بتقسيم المؤسسة الواحدة إلى مؤسسات عديدة. وهذا ما يطلق عليه بإعادة هيكلية المؤسسات. فمثلا سوناطراك قسمت الى عدة مؤسسات مختصة (التكرير، التوزيع، الآبار و الاستغلال، المطاط و البلاستيك، البيروكيميا...). كانت تهدف عملية إعادة الهيكلة إلى¹:
- إدخال المزيد من المرونة بالسعي إلى تخصيص المؤسسات و الفصل بين مهام الإنتاج و التوزيع و تقليص أحجامها.
 - اعتماد اللامركزية قصد النهوض بالاقتصاد المحلي و الجهوي و هذا ما تجسد في إقامة مقرات للشركات في مختلف أنحاء الوطن.
 - تدعيم فعالية المؤسسات العمومية بالبحث عن تحكم أكبر في الجهاز الإنتاجي و استعمال عقلائي للكفاءات و الموارد المالية.
 - التوزيع بكيفية متوازنة للنشاطات الاقتصادية عبر التراب الوطني.
- كما شملت عملية إعادة الهيكلة المستثمرات الفلاحية العمومية، مما سمح بتجزئة مستثمرات القطاع الزراعي كذلك. وكان الهدف من هذه العملية خلق مستثمرات قابلة للاستغلال، يمكن التحكم فيها من الناحية التقنية مع ضمان تطهيرها واستقلاليتها في ميدان التسيير.
- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):** هو مخطط طموح في برامج الاستثمارية و يتطلع إلى إعطاء دفع قوي لتطبيق سياسة التهيئة الإقليمية. كما يتميز بأنه تكميل لوظيفة المخطط الخماسي الأول من

¹ - بن آشنهو عبد اللطيف، تجربة الجزائر الديناميكية الاقتصادية والتطور الاجتماعي والتنمية المستقلة في الوطن العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 513.

حيث الاهتمام القوي بالتسيير. وأنه أعطى أولوية خاصة لتنمية الفلاحة والري، كما يعتبر من أولوياته تقليل الاعتماد على الخارج. أما توزيع برامج استثمارات هذا المخطط فهو يقدم الهيكل التالي¹:

- القطاع المنتج: 367.02 مليار دج.

- قطاع وسائل الإنجاز: 33.2 مليار دج.

- القطاع شبه المنتج: 60.53 مليار دج.

- قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية: 362.13 مليار دج.

يمكن القول أنّ الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجت منذ مطلع الثمانينات عرفت فشل على المستوى الاقتصادي ولم تحقق الأهداف التي كانت ترمي إليها. فقد ساد في تلك الفترة الفكر الريعي الذي يعنى الاعتماد على النفط في كل شيء سواء من قبل السلطات أو المواطنين. حيث كان يتم استيراد كل ما نحتاجه بدون تخطيط علمي منظم الشيء الذي أدى إلى تبذير جزء كبير من مواردنا بالعملية الصعبة. ومع حدوث أزمة انهيار أسعار النفط ابتداءً من سنة 1986 انخفضت عائدنا من العملة الصعبة بحوالي 56% هذا ما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية في 1988 إلى 65% مما كانت عليه في 1985 إضافة إلى انخفاض واضح في الاستثمار للاستهلاك وبالتالي إلغاء مشاريع استثمارية هامة كانت مبرجة، كذلك محاولة تنويع الصادرات أدت بدورها إلى إحداث ندرة في السوق الوطنية على حساب المستهلك و المواطن بشكل عام إلى جانب النمو الديموغرافي. كل ذلك أدى إلى حدوث اضطرابات اجتماعية عسيرة (أحداث أكتوبر 1988).²

و أمام هذه الأوضاع الاقتصادية و الاختلالات الكبيرة التي بدأ يعرفها الاقتصاد الوطني أجبرت السلطات العمومية على إيجاد البديل للسياسة المنتهجة منذ الاستقلال . من خلال إصلاح النظام الاقتصادي برمته فكانت بذلك الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر مع بداية التسعينات.

2- مسيرة الإصلاحات المتبعة في الجزائر بعد 1989:

1-2- الإصلاحات المدعومة من الهيئات المالية والدولية (1989-1998): أصبح إصلاح الاقتصاد

الجزائري من حيث منهج تسييره و مهامه و كذلك أهدافه و إجراءاته أمرا لا بد منه، نظرا للضرورة الملحة

¹ - محمد بلقاسم حسن بملول، تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر "الجزء الثاني"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 139.

² - بن لوصيف زين الدين، مرجع سابق، ص 7.

للجوء إلى المؤسسات النقدية و المالية العالمية و ذلك من باب تنفيذ الشروط التي تضعها هذه المؤسسات على منح التمويل للدولة الطالبة له. وقد انطلقت سلسلة من الإصلاحات المدعومة ابتداءً من 1989 تتمثل في:

- برنامج التثبيت الاقتصادي الأول من 31-5-1989 إلى 30-05-1990.

- برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من 03-06-1991 إلى 30-03-1992.

- برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث: من أفريل 1994 إلى مارس 1995.

تهدف هذه الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي إلى مساعدة الاقتصاد الجزائري للانتقال من المنهج الاشتراكي الذي كانت تتبعه سابقا نحو اقتصاد السوق و ذلك بترسيخ قواعده و تنفيذ كل شروطه.

إلا أنّ حجم الاختلالات الكبير حال دون الوصول إلى نمو دائم و كافٍ الأمر الذي أدى إلى الشروع في إصلاحات هيكلية معمقة مما أدى إلى عقد اتفاق آخر موسع مع صندوق النقد الدولي يتمثل في برنامج التصحيح الهيكلي "خلال الفترة أفريل 1995 مارس 1998 كان محتوى هذا البرنامج تجسيد الإجراءات المسطرة من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني و الانتقال إلى اقتصاد السوق. وقد تركزت أهداف هذه الإصلاحات على إنعاش الاقتصاد الوطني و استقراره مع المحافظة على مستوى تشغيل دائم. بالإضافة إلى مواصلة و تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية و البدء بخصوصية جزء من المؤسسات العمومية و مواصلة التحرير الاقتصادي و في الوقت نفسه، ضمان الحماية اللازمة للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات. وذلك عن طريق تحسين شبكة الحماية الاجتماعية و تعزيزها بتدابير مختلفة .

و لتحقيق هذه الأهداف حددت الجزائر إستراتيجية متوسطة الأجل تسعى إلى العودة إلى نمو اقتصادي تتسم بـ¹:

- الاستعمال الأمثل للجهاز الإنتاجي و تحسين المدروية. مع تشغيل كل القطاعات الإنتاجية و بخاصة الصناعة و الزراعة و البناء و العمل على توفير التمويل الملائم و الدائم بعيدا عن خطر التقلبات و الصدمات الداخلية و الخارجية.

- الاستقرار الدائم مع معدل تضخم معقول يمكن مراقبته و هذا يتطلب اللجوء إلى مصادر تمويل تعتمد على الادخار و إلغاء التمويل النقدي التضخمي.

- إيقاف البطالة في المرحلة الأولى، ثم البدء بالتشغيل و امتصاص البطالة في مرحلة لاحقة.

¹ - مصطفى محمد العبد الله وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخصوصية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005 الطبعة الثانية، ص336.

- أما بالنسبة للقطاع الخارجي، فقد ركزت السلطات المركزية على متابعة تحرير التجارة الخارجية و ذلك برفع القيود الإدارية و المالية.
- آثار برنامج التصحيح الهيكلي: سنقوم فيما يلي بذكر الآثار الاقتصادية و الاجتماعية له.
- الآثار الاقتصادية: و التي تتمثل في¹:
- عرف الاقتصاد الموازي توسعا كبيرا نظرا لثقل هذه الإصلاحات على الفئات الفقيرة في المجتمع .
- تحسین طفيف في معدل نمو الاقتصاد الراجع لنمو الناتج الداخلي الإجمالي. حيث بلغ المعدل 3.9% سنة 1995 و ارتفع سنة 1996 إلى 4%.
- تم الحد من الضغوط التضخمية بعد تحديد سقف لتوسيع الكتلة النقدية. فانخفض معدل التضخم إلى حدود 16.5% عند نهايته 1996 وبلغ سنة 1997 معدل 6% و 5.1% سنة 1998.
- ارتفع سعر الدينار مقابل الدولار من 52.2% سنة 1995 إلى 56.2% سنة 1996 ثم 58% سنة 1997. و خلال سنة 1998 وصل إلى 59% .
- حقق فائضا في الخزينة يقدر بـ 2.3% من الناتج الداخلي الإجمالي مع حلول سنة 1996 حيث واصل الفائض الارتفاع في السنة الموالية ليبلغ 63 مليار دينار. غير أنه في السنة الأخيرة لتنفيذ البرنامج، عاود العجز بالظهور ليبلغ (10.8-) مليار دج.
- أما التجارة الخارجية فقد عرفت مرحلتين مختلفتين. مرحلة احتكار الدولة ومرحلة التحرير. إلا أن النتائج المتحصل عليها بعد تحرير التجارة الخارجية تشير إلى التصاعد المستمر للواردات هذا رغم التخفيضات المستمرة في قيمة الدينار.
- أثر البرنامج على الجانب الاجتماعي: تتمثل آثار برنامج التصحيح الهيكلي على الجانب الاجتماعي فيما يلي:
- البطالة: إن البيانات الإحصائية تبرز بوضوح الارتفاع المستمر لنسبة البطالة التي انتقلت من 23% سنة 1993 إلى أكثر من 29% سنة 1997 ثم 29.2% سنة 1999.
- إن بلوغ معدلات البطالة مستوى 29% سيزيد حتما من مخاطر انتشار الأمراض السلبية خاصة بين أوساط الشباب كالمخدرات و الإحرام و ينذر بتفكيك النسيج الاجتماعي.

¹ - صالح تومي عيسى شقيقب، محاولة بناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2002)، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة الجزائر، العدد 12، 2005، ص 12.

- قطاع التربية الوطنية: ميزانية التسيير للقطاع منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من 4.73% سنة 1994 إلى 4.02% سنة 1999 أي من 21.5% إلى 19.66% من ميزانية الدولة لنفس الفترة. و إن دل ذلك على شيء إنما يدل على تراجع الأهمية النسبية لقطاع التربية الوطنية. أما ميزانية التجهيز لنفس القطاع فلم تكن أحسن من ذلك فقد انخفضت هي الأخرى و كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 0.7% سنة 1994 أي السنة الأولى من اعتماد البرنامج إلى 0.55% سنة 1999.

وقد أدى اقتران هذه الانخفاضات بالارتفاع الفاحش في الأسعار و التراجع في دخل الأسر الجزائرية إلى لجوء بعض الأسر و خاصة في الأرياف إلى عدم تعليم أبنائهم لارتفاع تكاليف التمدرس.

- قطاع الصحة: انخفاض المبالغ المخصصة لميزانية التجهيز منسوبة إلى النفقات العامة لميزانية الدولة في هذه الفترة أدى إلى تدهور كبير في الخدمات المقدمة من طرف هياكل هذا القطاع الضروري الذي يتعلق بحياة ووجود الشخص ذاته. حيث تؤكد بيانات رقمية مشتقات من تقدير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي هذا الاتجاه. فنصيب الفرد الواحد من النفقات العامة لقطاع الصحة تراجع خلال الفترة 1993-1997 من 620 دج إلى 508 دج.

2-2- عشرية الإصلاحات الاقتصادية (2001-2009):

أ- برنامج دعم الإنعاش الوطني (2001-2004): هو عبارة عن دعم يقدم للاقتصاد بهدف تدعيم النمو الاقتصادي، و بالتالي فهو عبارة عن مشروع حكومي ذي طبيعة اقتصادية يعمل على دعم النشاطات المنتجة للثروة و القيمة المضافة و الموفرة لمناصب العمل و تدعيم الخدمات العمومية في مجال الري و النقل و المنشآت القاعدية و تحقيق التنمية المحلية. و من ثم فإن هذا البرنامج يعمل على تدارك التأخر المسجل على مدار 10 سنوات من الأزمة. و إلى تخفيف تكلفة الإصلاحات المتحيزة و المساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد و استدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية. و من ثم فإن الهدف هو إعادة تنشيط الطلب الكلي الذي تراجع بفعل عدة سنوات متتالية من تردّي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية.¹

ب- برنامج دعم النمو (2005-2009): خصص لهذا البرنامج حوالي 42027 مليار دج من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة أساسا في²:

¹ - حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، 2001، الجزائر، ص 15.

² - تومي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ص 245، 246.

- ضمان الحفاظ على نسبة نمو اقتصادي لا تقل عن 5% طوال المرحلة و هو التزام يأخذ بعين الاعتبار الاختلالات العددية الممكنة.
- إنشاء 100000 مؤسسة اقتصادية جديدة.
- توفير مليوني منصب شغل نصفه عبر التوظيف في جميع القطاعات أو الاستثمار الذاتي و النصف الآخر عبر البرامج العمومية المستعملة لليد العاملة.
- إنشاء 150000 محل تجاري. بمعدل متوسط 100 محل لكل بلدية عبر التراب الوطني.
- توفير الشروط الضرورية لاستقبال مليون طالب في الجامعة مع نهاية البرنامج.
- إنجاز آلاف المنشآت الجديدة في المجالات التربوية الاجتماعية الثقافية الطاقية و الهياكل القاعدية التي تساهم بدون شك في تحسين رفاهية المواطنين في شتى ربوع الوطن.

2-3- برنامج 2010-2014:

يحتوي برنامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية كما ورد في بيان السياسة العامة على ستة محاور أساسية يمكن توضيحها في الجدول التالي.

الجدول رقم (3-2): توزيع الغلاف المالي لبرنامج 2010-2011 بين مختلف محاوره الأساسية:

النسبة %	الغلاف المالي	القطاع
49.5	10122	-التنمية البشرية.
31.5	6448	-المنشآت الأساسية.
8.1	1666	-تحسين الخدمة العمومية.
7.6	1566	-محور التنمية الاقتصادية
1.7	360	- مكافحة البطالة
1.2	250	- البحث العلمي و التكنولوجيا الجديدة
100%	20412	المجموع

المصدر: عبد الرحمن تومي. المرجع السابق ص 311-320(بتصرف).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المبلغ المخصص للتنمية البشرية يحتل المرتبة الأولى بنسبة 45 % مقارنة بباقي القطاعات. وهذا يدل على سعي السلطات على تحسين المستوى المعيشي للسكان و محاولة ترقية التنمية

البشرية إلى مستويات عالمية. كما نلاحظ أن حصة قطاع المنشآت القاعدية يحتل المرتبة الثانية إذ أنه لا يمكن حدوث أي تطور أو نمو اقتصادي في بلد ما في ظل غياب الاهتمام بالمنشآت الأساسية و قد خصص له ما نسبته 31.5% من مجموع تكلفة البرنامج ، كما نلاحظ أن قطاع البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة خصص له 1.2 % فقط من تكلفة البرنامج. وهذا دليل على نقص الاهتمام بهذا القطاع المهم. و نفس الأمر بالنسبة لمكافحة البطالة إذ لم تتعدّ النسبة المخصصة لها 1.7%. كما أن المحافظة على نفس ترتيب الأولويات بالنسبة لمختلف القطاعات مقارنة ببرنامج دعم النمو دليل على أن البرنامج يعتبر كتكملة له و مواصلة لتحقيق أهدافه.

المبحث الثاني: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية و الاجتماعية في الجزائر:

كنتيجة لسلسلة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا تطورت المؤشرات الاقتصادية الكلية. و لمقارنة النتائج المحققة بالأهداف المسطرة أثناء مباشرة الجزائر للإصلاحات سنقوم بعرض تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية و الاجتماعية.

1- المؤشرات الاقتصادية الكلية:

1-1- الناتج الداخلي الخام (PIB):

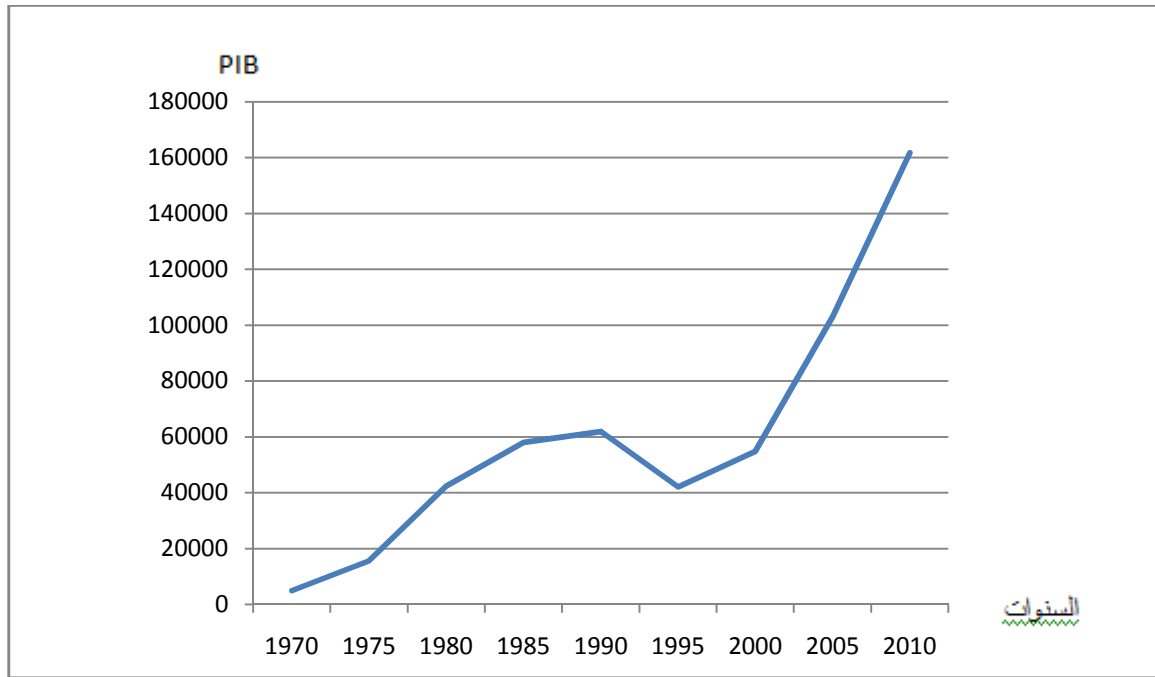
الجدول رقم (3-3): تطور الناتج الداخلي الخام PIB خلال الفترة (1970-2010).
الوحدة=10⁶ دولار.

السنة	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010
الناتج الداخلي الخام PIB	4875.8	15592.3	42347.2	57995.8	61840.5	42078.5	54792.5	103081.0	161772.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال ملاحظة الجدول يتضح أن الناتج الداخلي الخام في تزايد مستمر مع ملاحظة بعض الانخفاض سنة 1995. أما تحليل تطور الناتج الداخلي الخام فيتم بالاعتماد على المنحنى البياني التالي.

الشكل رقم (3-1) تطور نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1970-2010).



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (3-3).

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الزيادة في الناتج الداخلي الخام لم تكن متجانسة طوال الفترة السابقة فابتداء من السبعينات عرف الناتج الداخلي الخام زيادة بوتيرة عالية جدا. نتيجة برنامج استثماري واسع مس تقريرا كل قطاعات النشاط و نفس الشيء لفترة المخطط الخماسي الأول الذي عرف في حد ذاته نموا للناتج الداخلي الخام حيث بلغ أعلى قيمة له سنة 1982، 6.4%.

أما في فترة الخماسي الثاني فقد أصبح الناتج الداخلي الخام شبه راكد نظرا لهجران برامجه سنة 1987. كما أن الناتج الداخلي الخام عرف نموا سلبا في هذه الفترة. وهذا راجع إلى الأزمة التي أدت إلى انهيار أسعار البترول حيث قدر سنة 1987 بـ -0.7%.

وقد انخفض الناتج الداخلي الخام سنة 1995 ليصل إلى 10×42078.5 دولار أمريكي. أما الفترة المحددة بين 1995-2000، فقد شهد الناتج الداخلي الخام ارتفاعا طفيفا رغم انخفاض أسعار البترول سنة 1998. الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى تطبيق البرنامج الشامل للتعديل الهيكلي. كما أدت الإصلاحات التي مست مختلف القطاعات في الفترة الأخيرة إضافة إلى الارتفاع المستمر في أسعار النفط إلى تزايد مستمر و بوتيرة سريعة في قيمة الناتج الداخلي الخام.

1-2- تطور البطالة: تعتبر البطالة مشكلة اقتصادية اجتماعية لأنها تؤدي إلى حرمان الاقتصاد من طاقات بشرية تصنف ضمن الطاقات المعطلة بينما الاستغلال الأمثل لها يمكن أن يدفع بعجلة التنمية إلى الأمام للخروج

من أزمة الفقر. وكذلك التخلص من الآثار السلبية على الجانب الاجتماعي التي تنجر عن البطالة. و الجدول التالي يبين تطور معدلات هذه الظاهرة في الجزائر.

الجدول رقم (3-4): تطور معدلات البطالة في الجزائر:

السنوات	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010
معدل البطالة	22.4	20.95	11.99	9.7	19.7	28.1	28.89	15.3	10

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه خلال الفترة 1970-1985، فترة مخططات التنمية عرفت معدلات البطالة انخفاضا ملحوظا. فقد عرفت هذه المرحلة أعلى مستوى لخلق مناصب الشغل نتيجة ما يعرف بسياسة الصناعة المصنعة التي نتج عنها إنشاء العديد من المؤسسات العمومية. أما ارتفاع البطالة في نهاية الثمانينات إلى نهاية التسعينات فيرجع إلى الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر و التي أثرت على التشغيل في القطاع العام و الخاص. فالقطاع العام عرف خلال التسعينات تسريح عدد كبير من العمال (فقدان أكثر من 400000

منصب شغل) نتيجة برامج التصحيح الهيكلي المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي أدت إلى حوصصة و حل عدد كبير من المؤسسات العمومية. ورغم التحسن الملحوظ في القطاع الخاص لهذه الفترة إلا أنه ساهم بشكل ضعيف في توفير مناصب الشغل. و معظم الدراسات التي قامت بها الهيئات الحكومية بينت نتائج تطبيق سياسة التعديل الهيكلي على البطالة فيمايلي¹:

- زيادة البطالة خاصة لدى فئة الشباب.

-45% من البطالين فقدوا عملهم نتيجة تطبيق هذه السياسة حيث إن 10% طردوا من العمل. 11% للتقليل من العمالة، 11.4% نتيجة غلق المؤسسات و 10.1% نتيجة حوصصة المؤسسات و كذلك استمرار زيادة البطالين لدى فئة الإناث خاصة المرأة الماكثة بالبيت. حيث ارتفع عدد النساء العاطلات من 15000 امرأة سنة 1994 إلى 487000 امرأة سنة 1996.

و يعتبر القضاء على البطالة أهم أهداف برنامج دعم النمو الاقتصادي من خلال توفير مليوني منصب شغل هذا ما أدى إلى انخفاض معدلها ليصل إلى 10% سنة 2010.

¹ - داودي نبيلة، واقع البطالة في الجزائر، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، 15 و 16 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص10.

1-3- تطور معدلات التضخم: لقد أدت الإصلاحات الاقتصادية خلال فترة التسعينات إلى مجموعة من

النتائج الإيجابية خاصة على معدلات التضخم في الجزائر، وهذا ما سنحاول توضيحه فيما يلي:

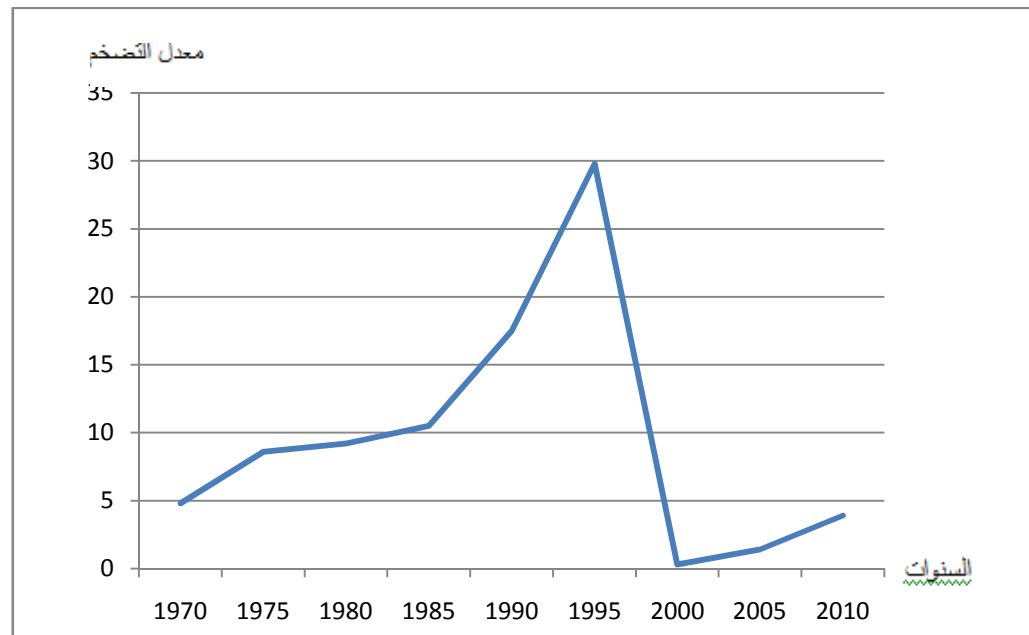
الجدول رقم (3-5) تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2010)

السنة	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010
التضخم%	4.8	8.6	9.2	10.5	17.5	29.8	0.3	1.4	3.9

المصدر الديوان الوطني للإحصائيات.

يمكن تمثيل تطور معدلات التضخم على شكل منحنى بياني من أجل توضيح التغيرات الطارئة عليه

الشكل (2.3): تطور معدلات التضخم في الجزائر من 1970 إلى 2010.



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات الجدول رقم (3-5).

من خلال الجدول و الشكل السابقين يتضح أن معدلات التضخم في الجزائر بدأت في الارتفاع منذ سنة 1970 لتصل سنة 1995 إلى 29.8% (حققت أعلى قيمة لها سنة 1992 إذ بلغت 31.67%) لتبدأ عملية التحكم الفعلي في هذا المؤشر أثناء الإصلاحات. حيث انخفض مع تباين السنوات ليصل إلى أقل قيمة له سنة 2000 و التي قدرت بـ 0.3% و هذا راجع إلى السياسة النقدية المشددة التي اتبعها البنك المركزي بناءً على تعليمات صندوق النقد الدولي من خلال مضمون برنامج التعديل الهيكلي. الذي كان من أهدافه الرئيسية الحد من معدلات التضخم المرتفعة. كما أن زيادة الواردات في هذه الفترة ساهم إلى حد ما في انخفاض معدلات التضخم من خلال امتصاص نسبة من الزيادة في الطلب المحلي.

و يعتبر هذا الانخفاض إنجازا كبيرا لأنه حدث في الوقت الذي طبقت فيه الحكومة الوطنية سياسة تحرير الأسعار التي كان من المنطق أن تساهم في رفع معدلات التضخم.

علما أن النتائج الاقتصادية و المالية الجديدة المحصلة خلال الفترة 2000-2010 بفضل الإصلاحات التي تميزت بها هذه الفترة ساهمت في الحفاظ على معدلات تضخم جد منخفضة. وقد تحقق ذلك في سنة 2005 بمعدل لا يزيد عن 1.4% مقابل 3.9% سنة 2010 و هو معدل أقل بكثير من نسبته المسجلة في سنة 1995.

1-4- تطور أسعار النفط: ما يميز الاقتصاد الجزائري اعتماده الشبه الكلي على الصادرات النفطية و عليه فإن أسعار النفط تؤثر بشكل كبير على حجم الإيرادات العام و الجدول الموالي يبين تطور أسعار النفط الجزائري.

الجدول رقم (3-6) تطور أسعار النفط خلال الفترة 1996-2010.

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
سعر البرميل (دولار أمريكي)	21.7	19.49	12.94	17.91	28.50	24.85	25.24	29.03	38.66	54.64	65.85	74.85	99.97	62.25	80.15

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه بعد أزمة 1986 التي أدت إلى انهيار أسعار النفط عاودت هذه الأسعار الارتفاع مرة أخرى لتصل سنة 1996 إلى 21.7 دولار. لكن هذا الارتفاع لم يستمر فقد حدثت أزمة أخرى سنة 1998 انخفضت خلالها أسعار النفط إلى 12.9 دولار للبرميل. وابتداءً من سنة 1999 بدأت الارتفاعات في أسعار النفط بصورة مستمرة قدرت سنة 2008 بـ 99.97 دولارا. كما نلاحظ حدوث انخفاض سنة 2009 لم يلبث طويلا إذ حدث ارتفاع آخر سنة 2010 حيث قدر سعر البرميل بـ 80.15 دولارا.

1-5- هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة 1970-2010: لقد ذكرنا سابقا أن الاقتصاد الجزائري يعتمد

في إيراداته على الصادرات النفطية بشكل أساسي. و الجدول التالي يبين هيكل الإيرادات العامة في الجزائر.

الجدول رقم (3-7): هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة (1970-2010).

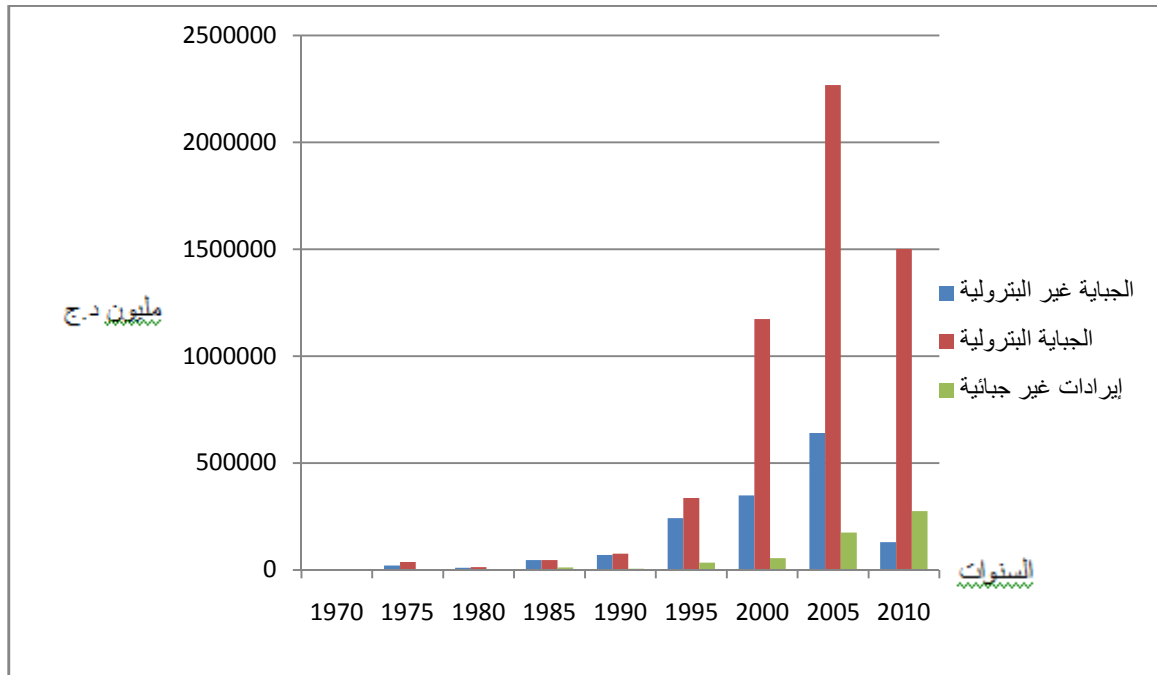
الوحدة: مليون دج

السنوات	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010
الإيرادات	3606	59594	25052	105850	152500	611731	1578161	3032828	3074644
الجبائية	5456	58020	23195	93778	147300	578140	1522739	2908308	2799644
منها: الجبائية البترولية	1350	37658	13462	46786	76200	336148	117237	2267836	1501700
إيرادات غير جبائية	850	1574	1858	12072	5200	33591	55422	174520	275000
الجبائية غير البترولية	4106	20362	9733	46992	71100	241992	349502	640472	129744

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

لتوضيح معطيات الجدول السابق نقوم بتمثيلها في الشكل التالي.

الشكل (3-3) هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة (1970-2010).



المصدر من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-7).

من خلال الجدول و الشكل السابقين نتأكد أن الإيرادات العامة للدولة تعتمد أساسا على الجبائية البترولية التي

تمثل المرتبة الأولى مقارنة بباقي الإيرادات. باستثناء سنة 1986 حيث انخفضت الجبائية البترولية إلى 21439

مليون دج لتصل سنة 1997 إلى 20479 مليون دج مقابل 64786 سنة 1985. لكن مع عودة أسعار النفط

إلى الارتفاع ارتفعت لتصل إلى 564765 مليون دج سنة 1987. و مع أزمة 1998 عاودت الانخفاض مرة أخرى حيث قدرت في هذه السنة بـ 378556 مليون دج أما السنوات الأخيرة التي عرفت فيها أسعار النفط ارتفاعا أدت إلى حدوث زيادات مستمرة في الجباية البترولية.

أما بالنسبة للجباية غير البترولية فقد سجلت هي الأخرى ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة المدروسة إلا أنّ الإيرادات الأخرى غير الجبائية فمساهمتها تبقى قليلة جدا مقارنة بالمصادر الأخرى.

2- مؤشرات التنمية الاجتماعية: من أجل معرفة آثار الإصلاحات الاقتصادية الكلية على الجانب الاجتماعي

سنقوم بعرض تطور بعض مؤشرات التنمية الاجتماعية و المتمثلة فيما يلي:

2-1- الدخل: إن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي غير مستقر لأنه مرهون بالتقلبات الاقتصادية و

الجدول التالي يبين تطور دخل الأفراد في الجزائر.

الجدول رقم (3-8) تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1970-2010.

السنة	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010
نصيب الفرد من PIB	366.4	988.9	2268.7	2652.7	2471.4	1499.6	1801.4	3132.6	4496.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

لقد عرف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تزايدا إلى غاية سنة 1990 حيث بلغ 2471.4 دولار و هذا يعود إلى التحسينات الحاصلة في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة خلال الفترة (1970-1990) إلى جانب ارتفاع الدخل الناتج عن ارتفاع صادرات المحروقات. ثم تلاه تراجع هام في الفترة الموالية حيث انخفض إلى 1499.6 دولار سنة 1995 الأمر الذي يمكن تفسيره بالظروف الصعبة التي عانت منها الجزائر في تلك الفترة إضافة إلى خفض قيمة العملة الوطنية في جوان 1991.

بعد سنة 2000 أصبح نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام يعرف تطورا إيجابيا حيث قدر سنة 2010 بـ 4496.4 دولارا و هذا بفضل الإصلاحات الأخيرة التي كان من أهم أهدافها الاهتمام بالتنمية البشرية و تحسين المستوى المعيشي للسكان. إضافة إلى الزيادات التي طرأت على الأجر الوطني الأدنى المضمون و الموضحة في الجدول التالي.

الجدول رقم (3-9): تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون.

السنة	الأجر الوطني الأدنى المضمون	الوحدة: دج
1جانفي 1990	1000	
1جانفي 1991	1800	
1جويلية 1991	2000	
1أفريل 1991	2500	
1جانفي 1994	4000	
1ماي 1997	4800	
1جانفي 1998	5400	
1سبتمبر 1998	6000	
1جانفي 2001	8000	
1جانفي 2004	10000	
1جانفي 2007	12000	
1جانفي 2010	15000	
1جانفي 2012	18000	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الأجر الوطني الأدنى المضمون في تزايد مستمر و هذا دليل على السعي لتحقيق العيش الكريم لكل أفراد المجتمع. لكن الجزائر ليست بالبلد الغني و اعتمادها على عائدات النفط يهدد ناتجها الداخلي الخاص بالانخفاض في أي لحظة قد يحدث فيها انخفاض أسعار البترول. إضافة إلى أن إدخال الزيادة على مداخيل العمال دون الاهتمام بما يقابلها من تحسن فعلي في مستوى الإنتاجية يهدد الاستقرار الكلي من خلال تهديد العديد من المؤسسات التي يمكن أن تعجز عن مواصلة عملها.

2-2- التربية و التعليم: عادة ما يقر خبراء التنمية بقصر و شح الإنفاق على التربية و التعليم في جل الدول النامية. رغم أن التعليم يمثل العامل الأساسي في تكوين رأس المال البشري الذي أصبح العامل الأساسي في نماذج النمو و التطور. لما يضمنه من زيادة في الإنتاج سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. لهذا حرصت الجزائر على تقديم مجهودات جبارة لتشجيع التعليم و التربية. فكل هذه المجهودات أخذت الطابع المدعوم خلال كل السنوات. و كنتيجة لذلك عرفت النسبة الحقيقية للتلميذ زيادة مستمرة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا حيث قدرت بـ 45.4 في السنة الدراسية 1965-1966 لتصل إلى 95.39% في السنة الدراسية 2007-2008.

أما المعطيات المتاحة عن حالة الجزائر فتقرّ بأنّ نسبة ميزانية التجهيز لقطاع التعليم الوطني منسوبة إلى ميزانية الدولة عرفت تذبذبا على العموم. لكنها تتجه نحو الانخفاض في أغلب الأحيان فقد انخفضت من 7.58% سنة 2000 إلى 4.41% سنة 2010. هذا و إن دل على شيء فهو تراجع الأهمية النسبية لقطاع التربية الوطنية لصالح القطاعات الأخرى.

أما قطاع البحث و التطوير فقد عرف هو الآخر قلة الاهتمام إذ بلغت نسبة الإنفاق على هذا القطاع حسب معطيات البنك العالمي 0.22% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2001 لتتخفّف إلى 0.066% سنة 2005.

2-3- قطاع الصحة: هي المؤشر الثاني من مؤشرات قياس النمو الاقتصادي و الاجتماعي، لها دور فعال في تنشيط النمو الاقتصادي مثلها مثل التربية تدخل في تكوين رأس المال البشري. و الجدول التالي يبين تطور نفقات الصحة في الجزائر خلال السنوات الماضية.

الجدول رقم (3-10): تطور نفقات الصحة العمومية خلال الفترة 2000-2010.

الوحدة: % من الإنفاق الحكومي.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نفقات الصحة العمومية	8.7	8.5	8.7	8.9	7.9	7.7	8	7.8	8.4	8.9	8.3

المصدر: البنك العالمي 2014.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن النفقات العامة لقطاع الصحة العمومية لم تكن هي الأخرى بأحسن من القطاع الأول. حيث يظهر بأن نسبة النفقات من الناتج الداخلي الخام تتراوح بين 7.7% و 8.9%. هذا ما أدى إلى التدهور الكبير في الخدمات المقدمة من طرف هيكل هذا القطاع الضروري الذي يتعلق بحياة ووجود الشخص ذاته.

المبحث الثالث: النفقات العمومية في الجزائر.

تعتبر النفقات العامة من أهم الأدوات المالية التي تستخدمها السلطات العامة في تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة مثل المحافظة على مستوى معين للنشاط الاقتصادي و التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية و كذا الأهداف الاجتماعية التي ترمي إلى محاولة الوصول إلى تكافؤ الفرص و تقليل التفاوت الاجتماعي. حيث تعتبر إعادة توزيع الدخل القومي من خلال السياسة العامة للنفقات من أهم الأدوات التصحيحية في مجال التفاوت الاجتماعي بين الأفراد.

1- التويب الاقتصادي للإنفاق الحكومي في الجزائر:

ترتبط أهمية الإنفاق الحكومي بأهمية القطاع العام فكلما زادت أهمية هذا الأخير كلما زادت عملية التويب تعقيدا و مع تطور الدور الاقتصادي للدولة ظهر هناك التويب الاقتصادي للإنفاق الحكومي، إذ يكتسي هذا الأخير أهمية كبيرة بالنظر إلى التأثير الكبير لهذا الإنفاق على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي و يقسم في الاقتصاد الجزائري على النحو التالي.

1-1- الإنفاق الجاري (نفقات التسيير) و الإنفاق الاستثماري (نفقات التجهيز):

يقوم تقسيم النفقات إلى هذين النوعين حسب الدور الذي تقوم به النفقة و ذلك كما يلي:¹

أ- **نفقات التسيير:** تعرف نفقات التسيير بأنها ذلك الإنفاق المخصص لسير النشاط العادي و الطبيعي للدولة و التي تسمح بإدارة نشاطات الدولة و تنقسم إلى أربعة أبواب تتمثل في:

- أعباء الدين العام و النفقات المحسوبة من الإجراءات.

- تخصصات السلطة العمومية.

- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

- التدخلات العمومية.

ب- **نفقات التجهيز:** و إلى جانب نفقات التسيير توجد نفقات التجهيز التي تؤدي إلى تنمية الثروة العمومية و تحسين تجهيز الجماعات المحلية و تتكون نفقات التجهيز من الاستثمارات في المنشآت الأساسية الاقتصادية و الاجتماعية و الإدارية و التي تعتبر ذات إنتاجية مباشرة و يضاف لهذه النفقات إعانات التجهيز الممنوحة لبعض المؤسسات العمومية.

¹ - وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، بيروت لبنان، 2010، ص 251.

إذن نفقات التجهيز هي عبارة عن تلك النفقات التي لها طابع استثماري يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي و بالتالي ازدياد ثروة البلاد.

ولقد تم فصل نفقات التسيير عن نفقات التجهيز ابتداءً من سنة 1971 حيث أذن باستثمارات المؤسسات الخاصة بالقطاع والقطاع الاشتراكي على اعتبار أنهما نفقات للاستثمارات المخططة الخاصة بالمؤسسات العمومية طبقاً للجدول "د" الملحق بقانون المالية علاوة على الاستثمارات المحققة والممولة من قبل الدولة من موارد الميزانية العامة للدولة وقد أسس هذا التمييز على المعايير التالية¹:

- استثمارات الميزانية العامة للدولة تضمّ الاستثمارات غير المربحة أو ذات الإنتاجية غير المباشرة والمتمثلة في نفقات القاعدة الأساسية للميزانية العامة للدولة.

- إفراج الاستثمارات المخططة للمؤسسات العمومية المنتجة من الميزانية العامة للدولة.

1-2- نفقات المصالح والنفقات التحويلية: يقوم هذا التقسيم على أساس معيار المقابل المباشر للإنفاق الحكومي. حيث تهدف المصالح إلى مكافأة المنافع والخدمات والأدوات المقدمة للإدارة. أما النفقات التحويلية فهي تؤدي بدون مقابل مباشر وتمثل نوعاً من العدالة في توزيع الدخل القومي. فقد أثر المفهوم الحديث للدولة بالوظيفة الاجتماعية للهيئات العمومية، حيث أصبح مقبولاً أن يجري الإنفاق الحكومي بدون مقابل من أجل أهداف التنمية الاجتماعية كالممنح للأشخاص المسنين والمنح العائلية وتعويضات الضمان الاجتماعي². بغض النظر عن تبويب النفقات الحكومية سواء بويت إلى نفقات تسيير أو نفقات تجهيز أو إلى نفقات المصالح والنفقات التحويلية فإنّ مسألة التحكم فيها وتسييرها تبقى مطروحة. وما يمكن ملاحظته في مختلف دول العالم أنّ مستوى النفقات العمومية في ازدياد وارتفاع مستمر، وهذا ما قد يفسر بسوء استغلال الإدارات العمومية للموارد.

2- تطور النفقات العمومية في الجزائر: إنّ حجم النفقات العامة يرتبط بحجم النفقات التي يعرفها الاقتصاد الوطني من جهة وبالقيود المالية التي تعرفها الدولة من جهة أخرى، وهي بهذا يمكن أن تكون توسيعية أو تقييدية إلاّ أنّه من المفيد جداً إدراك أنّ الدولة لا يمكنها زيادة الإنفاق العام بلا حدود لما يمكن أن يحدثه من ذلك آثار سلبية كالتضخم. وفيما يلي سنحاول عرض تطور النفقات العمومية بشقيها نفقات التجهيز والتسيير في الجزائر.

¹ - لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 143.

² - وليد عايب، مرجع سابق، ص 252.

الجدول رقم (3-11): تطور النفقات العمومية خلال الفترة (1970-2010)

الوحدة: مليون دج

السنوات	70	75	80	85	90	95	2000	2005	2010
النفقات العمومية	5876	19068	44016	99841	136500	759617	1178122	2052037	4466940
نفقات التجهيز	1623	5412	17227	45181	47700	285923	321929	806905	1807862
نفقات التسيير	4253	13656	26789	54660	88800	473694	856193	1245132	2659078

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

منذ بداية السبعينات إلى نهاية الثمانينات عرف الاقتصاد الجزائري تطورا ملحوظا حيث تطور حجم الإنفاق من 5876 سنة 1970 إلى 99841 مليون دج سنة 1985. وهذا راجع إلى تلك الإصلاحات التي قامت بها الدولة آنذاك والمتمثلة في سلسلة المخططات التنموية التي سعت من خلالها الحكومة إلى تقوية الاستثمار في البنية التحتية لقطاعي الصناعة والزراعة.

أما الزيادة في النفقات العامة لفترة التسعينات فقد تعود إلى أسباب غير إرادية فرضتها الأوضاع القائمة التي مرت بها الجزائر من خلال الصراعات الداخلية والحروب الأهلية.

كما أن الاقتصاد في فترة الإنعاش الاقتصادي عرف صحوة لا بأس بها مقارنة بالعقود الفارطة، حيث استقرت الأوضاع السياسية والأمنية وانتعشت أسعار النفط وهو ما مكّن الحكومة من إقامة برامج تنموية ذات أغلفة مالية معتبرة يترجمها الاتجاه التصاعدي لمنحنى الإنفاق العام.

2-1- تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز: ذكرنا سابقا أنّ النفقات العمومية بشقيها، نفقات التسيير

والتجهيز في تزايد مستمر. وفيما يلي توضيح لنسبة كل نوع من إجمالي النفقات.

الجدول رقم (3-12): تطور نسبة نفقات التجهيز و نفقات التسيير (%) من إجمالي النفقات.

السنوات	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010
نسبة نفقات التجهيز	27.62	28.38	39.13	45.25	34.94	37.64	27.32	39.32	40.47
نسبة نفقات التسيير	72.37	71.61	60.86	54.74	65.05	62.35	72.67	60.67	59.52

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-11).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ النفقات العمومية اتسمت خلال السبعينات بثقل نفقات التسيير حيث بلغت 72.37% سنة 1970 و 71.61% سنة 1975. لكن هذه النسبة بدأت في الانخفاض في فترات الإصلاح والفترات التي تلتها. لكن هذا الانخفاض لم يكن بصفة مستمرة وبدرجة عالية، فخلال طول هذه

الفترة بقيت نفقات التسيير تحتل الجزء الأكبر من إجمالي النفقات، وهذا راجع إلى عمل الدولة على الإنفاق على الأجور وتسديد المديونية العمومية.

أمّا نفقات التجهيز في الفترة الممتدة بين 1980-1985 فقد شهدت ارتفاعا، إذ حققت نسبة 45.25% ويعود هذا الارتفاع إلى الإنفاق على تكاليف الاستثمار المتزايدة والعمل على إنشاء تقوية والبنية التحتية. والجدول التالي يبين هيكل نفقات التسيير في الجزائر.

الجدول رقم (3-13): هيكل نفقات التسيير خلال الفترة 1970-2010.

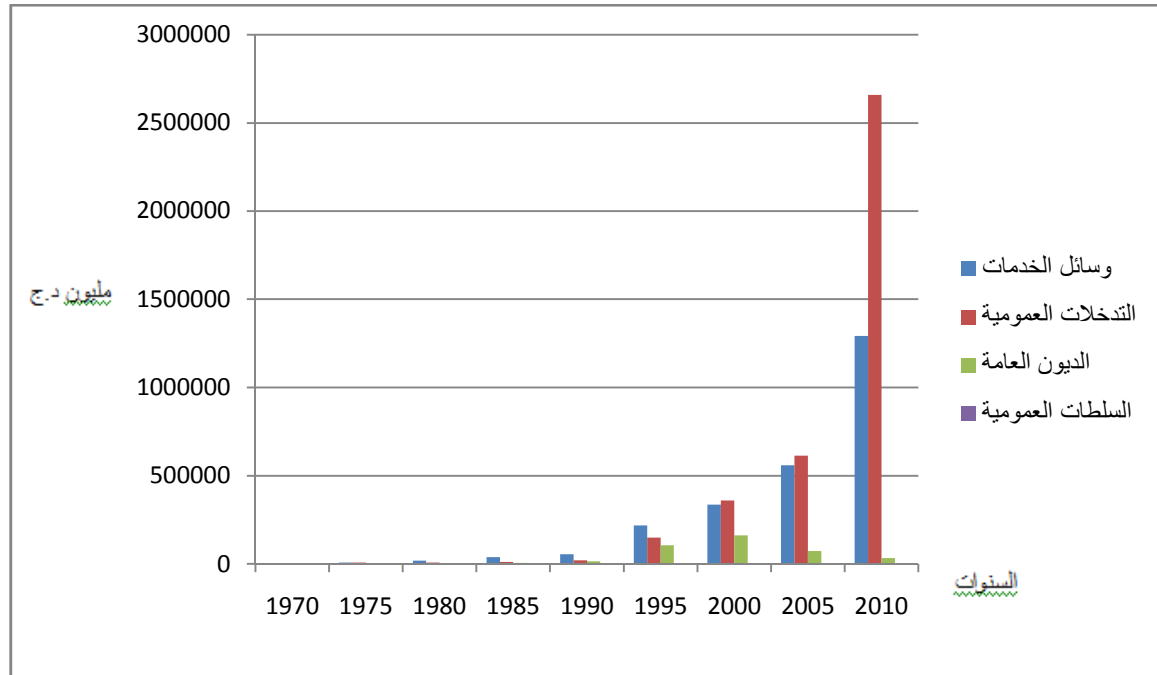
الوحدة: مليون دج

السنوات	1970	1975	1980	1985	1995	1995	2000	2005	2010
الديون العامة	282	869	2651	6221	14200	105869	162251	73232	33206
السلطات العمومية	65	121	552	1023	*	1054	*	*	*
وسائل الخدمات	2943	6825	17399	37328	55200	217914	335749	559826	1334334
التدخلات العمومية	961	5840	6184	10088	19400	148857	358193	612074	1291538
المجموع	4253	13656	26789	54660	88800	473694	856193	1245132	2659078

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

لتوضيح أكثر نقوم بتمثيل معطيات الجدول السابق في الشكل التالي.

الشكل رقم (3-4): هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 1970-2010.



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول (3-13).

من خلال الجدول والشكل السابقين يتضح أنّ نفقات التسيير تتعلق بالديون العامة وكذلك وسائل الخدمات والتدخلات العمومية. ويتبين أنّ البنود التي تثقل ميزانية التسيير هي تلك المتعلقة بمرتبات الموظفين وأشكال الإعانات الاقتصادية والاجتماعية، وكذا ثقل المديونية العمومية والتي تعود أساسا إلى العجز المتواصل في المؤسسات العمومية.

2-2- تطور النفقات العمومية بالنسبة للناتج الداخلي الخام: إن مقارنة نسبة الإنفاق العمومي بالناتج

الداخلي الخام تعتبر الأنسب لقياس مدى تطور النفقات العمومية.

الجدول رقم (3-14): تطور النفقات العمومية إلى الناتج الداخلي الخام.

الوحدة: مليون دج.

السنة	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010
الناتج الداخلي الخام	24072.30	61573.90	16507.20	291597.20	554388.1	2004994.30	4123513.9	7561984.30	12034399
نسبة النفقات العمومية	24.40	30.96	27.42	34.23	24.62	37.88	2257	27.13	37.11

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول نلاحظ أنّ نسبة النفقات للناتج الداخلي الخام سنة 1970 كانت ضعيفة وهذا راجع للاهتمام بتصليح القطاع الزراعي. أما السنوات الممتدة بين 1975-1985 فتميزت بإصلاح القطاع الصناعي لهذا سجلت نسبة النفقات بالنسبة للناتج الداخلي الخام ارتفاعا ليصل سنة 1985 إلى 34.23%. كما سجلت هذه النسبة سنة 1990 انخفاضا ملحوظا، حيث قدرت بـ 24.62%، ورغم ارتفاعها في الفترة الموالية إلا أنّها عاودت الانخفاض مرة أخرى ما بين 2000 و2005، وقد جاء هذا الانخفاض بسبب العديد من التدابير التي اتخذت لخفض النفقات مع تحسين تكوينها وشفافيتها.

2-3- تطور النفقات العمومية ومقارنتها بمعدل التضخم في الجزائر: تشكل النفقات العمومية من خلال

الدخول الموزعة على الموظفين وقطاع الأجراء وباقي المستفيدين من التحويلات والإعانات مثل المنح الموجهة إلى بعض الفئات في المجتمع الجزائري، كالمجاهدين وغيرهم من ذوي الحقوق عاملا مهما في دعم الضغوط التضخمية.

أما انخفاض معدلات التضخم إلى 0.3% سنة 2000 بالرغم من التزايد المستمر للنفقات العمومية يعتبر كدليل قوي على أنّ الدولة استطاعت إلى حد كبير التحكم في معدل التضخم من خلال الإجراءات المتخذة والمتعلقة بتحرير الأسعار.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل مسيرة الإصلاحات في الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، إذ تتمثل أهم المحطات التي مرّ بها تميزه في الفترة الأولى بعد الاستقلال، وحتى سنة 1989 باقتصاد ذي توجه اشتراكي يعتمد على المخططات المتتالية وكذا احتكار الدولة لمعظم وسائل الإنتاج وسيطرتها على النشاط الاقتصادي.

أما الإصلاحات المتبعة في الجزائر بعد 1989 فتمثلت في مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق، وذلك بإبرام عدة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، تمثلت في برامج التسيير الاقتصادي وبرامج التصحيح الهيكلي.

كما تميزت الفترة 2001-2010 بمحاولات إصلاح جديدة تمثلت في برنامجين يعرف الأول ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، والثاني ببرنامج دعم النمو. وقد أطلق برنامج 2010-2014 كمواصلة لهذه الإصلاحات. وقد تناولنا أيضا التطور الكمي لبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي كالبطالة والتضخم والنمو وغيرها، وكذا تقسيمات وتطور النفقات العمومية في الجزائر ومساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي.

الفصل الرابع

دراسة قياسية لأثر النفقات العمومية على النمو

الاقتصادي في الجزائر

مقدمة الفصل:

إنّ دراسة السلاسل الزمنية لها أهمية كبيرة في عملية التخطيط، إذ إنها تلعب دورا هاما في تقييم تطور ونمو بعض المتغيرات عبر الزمن. فمن خلال متابعة تغيراتها وتطورها العام يمكننا معرفة تطورها مستقبلا بصورة جيدة، كما يساعدنا على تحديد مختلف العوامل المؤثرة على هذه الظاهرة. وبما أنّ الهدف من هذا الفصل هو معرفة اثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي والعلاقة بينهما، سنقوم بدراسة السلاسل الزمنية وتطبيق تقنية التكامل المشترك (المتزامن) التي ظهرت على يد أنجل وجرانجر لمعرفة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر. وعلى ضوء هذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مفاهيم أولية للسلاسل الزمنية.

المبحث الثاني: التكامل المشترك بين متغيرتين " أنجل -جرانجر"

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية لأثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم أولية للسلاسل الزمنية

إن الكثير من الظواهر خاصة الاقتصادية والاجتماعية تتغير بتغير الزمن الذي هو بحد ذاته متغير موضوعي مستقل، وبما أن الزمن ملازم للظواهر فيمكننا أن نربط بين حالة أي ظاهرة وبين اللحظة التي تقابلها هذه الحالة، أو بين مجمل تطورات ظاهرة وبين الفترة الزمنية التي حرت فيها تلك التطورات لتكوين سلسلة زمنية.

1- مفاهيم أولية:

1-1- تعريف السلسلة الزمنية: هي عبارة عن سلسلة من القيم العددية لمؤشر إحصائي يعكس تغير ظاهرة ما بالنسبة للزمن، بحيث أن لكل قيمة إحصائية فترة زمنية تقابلها، يكون متغير الزمن t متغيرا مستقلا تقابله قيمة إحصائية مرتبطة بـ y_t ¹.

وتعرف أيضا بأنها مجموعة من المشاهدات أخذت على فترات زمنية نتيجة تعقب هذه الظاهرة لفترة زمنية طويلة نسبيا وبصورة متتابعة، وفي أغلب الأحيان تكون هذه الفترة الزمنية متتابعة².

والسلسلة الزمنية تتكون من متغيرين أحدهما مستقل وهو الزمن والآخر تابع وهو قيمة الظاهرة ويمكن كتابة العلاقة بين الزمن وقيمة الظاهرة في صورة دالة كما يلي: $y=f(t)$ أما قيمة الظاهرة فقد تتغير إما بالزيادة أو بالنقصان وهي لا تتزايد أو تتناقص ولكنها تتأرجح بين الزيادة والنقصان من وقت إلى آخر حسب الفترات الزمنية المأخوذة.

1-2- أهداف السلسلة الزمنية: تهدف دراسة السلسلة الزمنية لظاهرة ما إلى تحديد كيفية تغير تلك الظاهرة عبر الزمن وإلى تحديد دورات تلك التغيرات ومعرفة أسبابها ونتائجها، وكذلك التخمين المستقبلي لتطورها. عمليا تستخدم الكثير من شؤون التسيير في مختلف المؤسسات الإنتاجية والتجارية والاجتماعية السلاسل الزمنية سواء في توقعات الإنتاج أو المبيعات أو الاتجاه المستقبلي لظواهرها الشيء الذي يسمح للقائمين على هذه المؤسسات باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة أي طارئ³.

وينبغي التذكير بأنه عند بناء السلسلة الزمنية وقبل استخدامها في التحليل أو التوقع لابد من التأكد أن مستوياتها قابلة للمقارنة فيما بينها، وهو شرط أساسي لصحة أي تحليل أو تقدير أو توقع. وفيما يلي سنذكر الشروط اللازمة لكي تكون مستويات السلسلة الزمنية قابلة للمقارنة فيما بينها⁴.

1- أن تخص مستويات السلسلة الزمنية فترات زمنية متساوية، فمثلا لا يجوز أن تعبر بعض مستويات السلسلة الزمنية عن عدد المواليد خلال كل شهر، وبعض المستويات الأخرى تعبر عن عدد المواليد خلال كل سنة، فالمقارنة بين المستويات هنا غير ممكنة.

¹ - معتوق أمحمد، الإحصاء الرياضي والنماذج الإحصائية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 159.

² - فاروق عبد الحميد البشيتي، عبد الله الملول درش، مبادئ الإحصاء، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 2002، ص 361.

³ - محمد راتول، الإحصاء الوصفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، الطبعة الثالثة، ص 203.

⁴ - عبد العزيز شرابي، طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 22.

2- أن تكون جميع مستويات السلسلة خاصة بمكان معين، سواء أكان إقليمياً معيناً أو ولاية أو مؤسسة، فلا يجوز أن تعبر بعض المستويات عن مؤشر خاص بمجال معين ومستويات أخرى خاصة بمجال أوسع مثلاً، وتظهر هذه المشكلة خاصة عند تغيير حدود الأقاليم والولايات، أو عند تجزئة المؤسسات الكبيرة إلى مؤسسات أصغر أو العكس.

3- أن تكون وحدة القياس لجميع مستويات السلسلة الزمنية موحدة.

4- التعبير عن مستويات السلسلة الزمنية القيمة بالأسعار الثابتة، لأن الأسعار الجارية قد تخفي أثر ارتفاع الأسعار وتجعل المقارنة غير موضوعية.

5- أن تكون طريقة قياس جميع مستويات السلسلة الزمنية موحدة.

ويجب الإشارة إلى أن السلاسل الزمنية لا تعطى في العادة جاهزة وقابلة للتحليل مباشرة حيث يتطلب الأمر في أغلب الأحيان إجراء بعض التعديلات لجعل مستوياتها قابلة للمقارنة، وفقاً للشروط المذكورة أعلاه.

1-3- أنواع السلاسل الزمنية: يمكن التمييز بين نوعين من السلاسل الزمنية كالتالي¹:

- السلسلة الزمنية الآنية: وهي السلاسل الزمنية التي حدودها y_t تقابل لحظات زمنية معينة مثل: عدد سكان مدينة ما في أحد أيام السنة.

- السلاسل الزمنية المديدة: وهي السلاسل الزمنية التي حدودها y_t تقابل فترات زمنية معينة مثل كمية الإنتاج خلال شهر أو عدد المواليد خلال سنة.

2- مركبات السلسلة الزمنية وطرق الكشف عنها:

2-1- مركبات السلسلة الزمنية: كل قيمة (حد) (y_t) من حدود السلسلة الزمنية يتشكل نتيجة لتفاعل عدد كبير من العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة والتي يمكن اصطلاحاً تقسيمها إلى أربع مجموعات هي²:

1. العوامل التي تؤدي تفاعلاتها إلى تكوين الاتجاه العام لمسار تطور السلسلة.

2. العوامل التي تنشأ عنها التقلبات الموسمية.

3. العوامل التي تؤدي إلى تكوين التقلبات الدورية.

4. العوامل ذات التأثير العشوائي على قيم السلسلة.

أ- مركبة الاتجاه العام: هو المنحنى الذي يظهر في بيانات السلسلة الزمنية في فترة زمنية طويلة نسبياً، ولهذا فإن الاتجاه العام للسلسلة الزمنية يوضح نمو السلسلة الزمنية وانكماشها³. أما معادلة الاتجاه العام فيكون فيها عامل الزمن هو المتغير المستقل وتأخذ في الغالب أحد الأشكال التالية⁴:

$$y^* = a_0 + a_1 t$$

¹ - معتوق أمحمد، مرجع سابق، ص 162.

² - مكيد علي، الاقتصاد القياسي، دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 179.

³ - محمد صبحي أبو صالح، عدنان محمد عوض، مقدمة في الإحصاء، مبادئ وتحليل باستخدام spss، دار المسيرة للتوزيع والنشر، عمان، الأردن، 2004، ص 416.

⁴ - معتوق أمحمد، مرجع سابق، ص 162.

$$y^* = a_0 + a_1t + a_2t^2$$

$$y^* = a_0 + a_1 \ln t$$

$$y^* = a_0 + \frac{a_1}{t}$$

$$y^* = a_0 t^{a_1}$$

حيث:

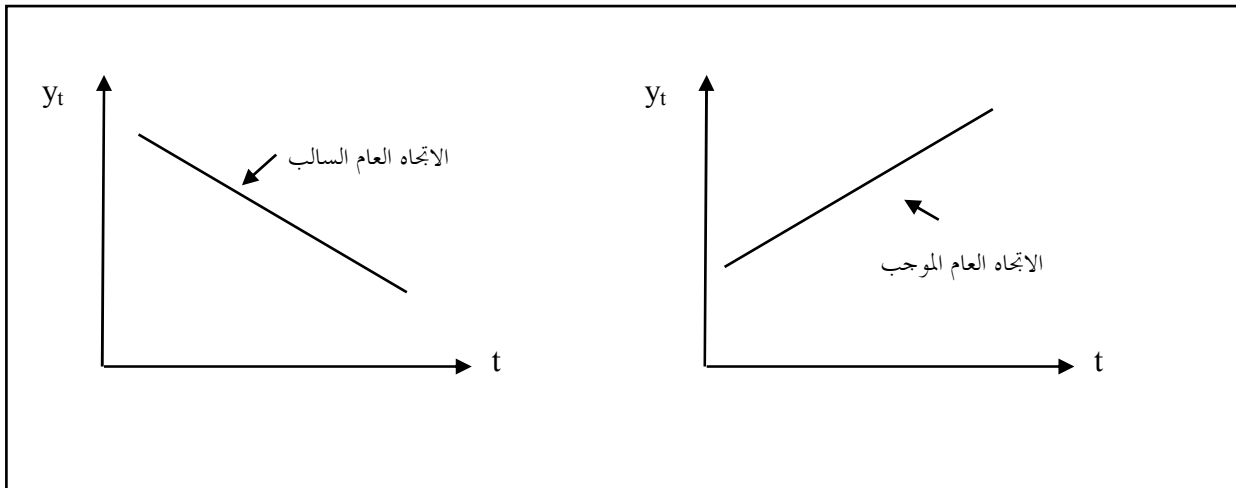
y^* : المتغير التابع.

t : عامل الزمن (المتغير المستقل).

a_0 ، a_1 ، a_2 : معاملات النموذج.

إنّ عملية اختيار معادلة التمثيل عملية صعبة لكون بيانات السلسلة الزمنية متذبذبة كما أن مركبة الاتجاه العام لا تظهر في الفترات القصيرة، بينما تكون واضحة في الفترات الطويلة، ويرمز لها بالرمز T والشكل التالي يبين الاتجاه العام للسلسلة.

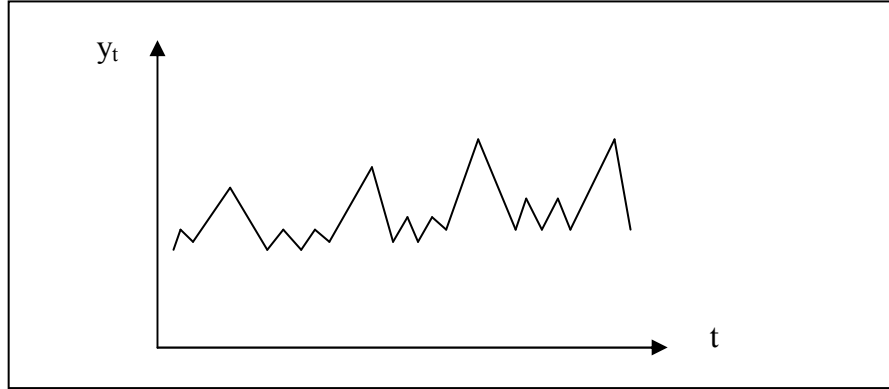
الشكل رقم (4-1): منحني بياني لسلسلة زمنية تحتوي على مركبة الاتجاه العام.



المصدر: من إعداد الطالبة.

ويقال أن الاتجاه العام للسلسلة موجب إذا كان الاتجاه نحو التزايد بمرور الزمن كما هو الحال مع عدد السكان في أغلب دول العالم الثالث، ويقال أن الاتجاه العام للسلسلة سالب إذا اتجهت نحو الانخفاض بمرور الزمن وقد يكون الاتجاه العام موجبا في جزئه الأول وسالبا في جزئه الثاني.

ب- **التغيرات الموسمية (الفصلية):** تعد التغيرات الموسمية من أهم العوامل المؤثرة على السلسلة الزمنية للظاهرة وتحديدًا الظواهر التي يتم تسجيل مشاهداتها بشكل فصلي، أو شهري، إذ لا تتأثر الظواهر التي تكون مشاهداتها مسجلة بشكل سنوي بهذا النوع من التغيرات¹، والشكل التالي يبين احتواء السلسلة الزمنية على المركبة الفصلية. الشكل رقم (4-2): منحني بياني لسلسلة زمنية تحتوي على المركبة الفصلية.



المصدر: من إعداد الطالبة.

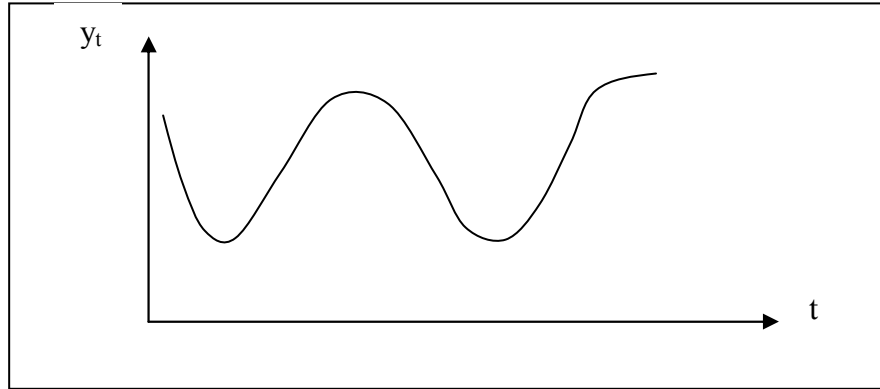
وخير مثال عليها الطلب على الغاز في الجزائر، يزداد في الفصول الباردة وينقص في الفصول الحارة والعكس بالنسبة للطلب على الكهرباء، فإنه يزداد في فصل الصيف وينقص في فصل الشتاء.

ج- **التغيرات الدورية:** تعرف التغيرات الدورية بأنها التحركات طويلة الأمد، التي تتكرر صعودا ونزولا، على خط الاتجاه العام للسلسلة الزمنية لظاهرة ما. وإن من أهم الأساليب التي تؤدي إلى التغيرات الدورية في السلاسل الزمنية للظواهر ذات الطابع الاقتصادي أو التجاري هي الأسباب الاقتصادية إذ تعكس الفترات الزمنية المتعاقبة للظواهر الاقتصادية حالات الكساد أو الرفاه الاقتصادي التي تتصف بها اقتصاديات بعض الدول. وتحدث التغيرات الدورية بشكل منتظم نتيجة تأثير السلسلة الزمنية بعوامل دورية وبأقل عدد من المتغيرات الفصلية²، مثال ذلك فترات تساقط الأمطار وكمياتها فإنها تتفاوت من سنة إلى أخرى وكذلك تقلبات الأسعار لبعض السلع... إلخ، ويمكن الحصول على دورة واحدة للسلسلة الزمنية بفترات زمنية طويلة من أجل تكرار حدوث التغيرات الدورية الموضحة في الشكل التالي.

¹ - حسن ياسين طعمة، إيمان حسن حنوش، أساليب الإحصاء التطبيقي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 416.

² - محمد عبد العال النعيمي، حسن ياسين طعمة، الإحصاء التطبيقي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 375.

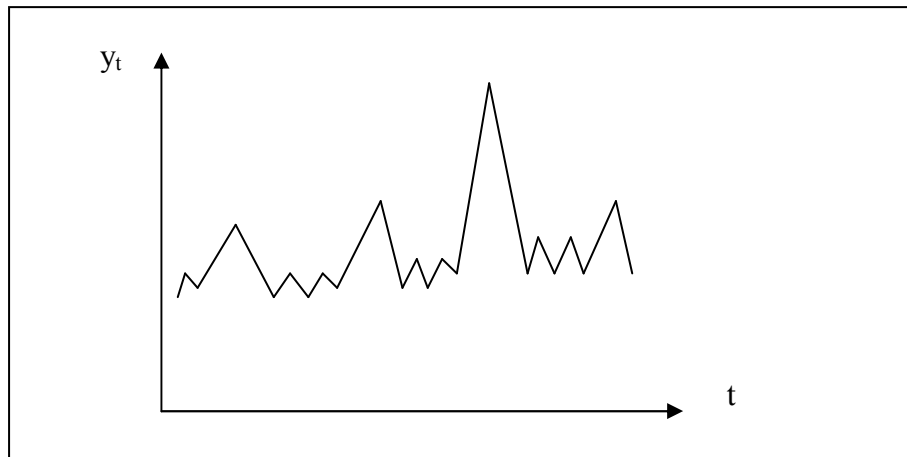
الشكل رقم (3-4): منحني بياني لسلسلة زمنية تحتوي على المركبة الدورية.



المصدر: من إعداد الطالبة.

د- التغيرات غير المنتظمة (العشوائية): تصف هذه التغيرات ما تبقى من العوامل التي لم تدخل في العناصر السابق ذكرها، وقد تعزى لأخطاء لا يمكن تفسيرها. وقد تقع التغيرات غير المنتظمة بصورة غير متوقعة تماما، كما هو في حال إفلاس بنك أو مناسبة انتخابات عامة أو حروب أو ما شابه، لذا يعتبر هذا العنصر عشوائيا، كون وقوعه يعتمد الصدفة، إلا أن تأثيره يكون مؤقتا يزول بزوال الأسباب المؤدية إليه¹.

الشكل رقم (4-4): سلسلة زمنية تحتوي على المركبة العشوائية.



المصدر: من إعداد الطالبة.

2-2- الكشف عن مركبات السلسلة الزمنية:

1- الكشف عن مركبة الاتجاه العام (الاختبارات الإحصائية): إضافة إلى الأسلوب البياني يمكن الكشف عن مركبة الاتجاه العام باستخدام الاختبارات الإحصائية والتي سنذكر أهمها فيما يلي:

¹ - عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، الأساليب الإحصائية التطبيقية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 244.

أ- اختبار التوالي: يصح هذا الاختبار لكشف مدى عشوائية السلسلة الزمنية، لهذا يدعى في الغالب باختبار العشوائية، وهو يستعمل في التحقق من وجود مركبة الاتجاه العام في السلسلة الزمنية إلا أنه يعاب عليه ضعفه في كشفها. ورغم ذلك فإنه يستعان به بيداغوجيا لسهولة حسابه. وصيغته هي¹:

H_0 : السلسلة عشوائية.

H_1 : السلسلة غير عشوائية (تحتوي على مركبة الاتجاه العام).

تكوين الاختبار:

1- ترتيب مشاهدات السلسلة الزمنية حسب الأهمية أي من الأصغر إلى الأكبر.

2- حساب الوسيط وهي المشاهدات المقابلة للرتبة m المعطاة بالعلاقة التالية:

في حالة كون عدد المشاهدات T فرديا فإن:

$$m = \frac{(T + 1)}{2}$$

في حالة كون عدد المشاهدات T زوجيا فإن:

$$m = \frac{T}{2}$$

إذن فالوسيط هو في الحالة الأولى والثانية على الترتيب كما يلي:

$$Md = \frac{(y_m + y_{m+1})}{2}$$

أو:

$$Md = y_m$$

حيث y تمثل شعاع المشاهدات مرتبة ترتيبا تصاعديا أو تنازليا وتصبح m دليلها.

3- إعطاء إشارة سالبة (-) للقيم الأصغر من Md وموجبة (+) للقيم الأكبر.

4- حساب R المتمثل في عدد مرات توالي الإشارة من الموجب إلى السالب والعكس.

والقرار يكون: رفض H_0 إذا كان:

1- في العينات الصغيرة ($m \leq 20$)

$$R \geq R_u$$

$$R \leq R_L$$

حيث R_u و R_L تمثل القيم المحدولة الدنيا والعليا على الترتيب والقيم المناسبة تكون مقابلة للرتبة m .

2- في العينات الكبيرة: ($m > 20$):

$$|Z| > Z_{\alpha/2}$$

¹ - مولود حشمان، نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 18، 19.

حيث Z معطى بالعلاقة التالية:

$$|Z| = \frac{R - uR}{\delta_R}$$

مع:

$$U_R = m + 1, \delta_R = \sqrt{\frac{m(m+1)}{2m-1}}$$

ب- اختبار نقاط الانعطاف: إن التسمية الواردة أعلاه غير صائبة، كون الاختبار في تكوينه لا يهتم بنقاط الانعطاف بحد ذاتها، وإنما بعدد مرات الصعود والتزول للمنحنى وبتعبير آخر عدد مرات تغير الإشارة من موجب إلى سالب أو العكس، من خلال حساب الفروقات من الدرجة الأولى Δy_t أين¹:

$$\Delta y_t = y_t - y_{t-1}$$

مع y_t تمثل السلسلة الزمنية قيد الاختبار مرتبة ترتيبا زمنيا.

شكل الاختبار:

H_0 : السلسلة عشوائية (لا يوجد اتجاه عام).

H_1 : يوجد اتجاه عام.

تكوين الاختبار:

1- حساب الفروقات من الدرجة الأولى للسلسلة المعنية وإعطاء إشارة موجبة للفروقات الموجبة وسالبة للسالبة ومنه

فرمز U هو عدد مرات تغير الإشارة في Δy_t .

2- يستعمل لما يكون عدد المشاهدات t أكبر من 10.

$$|Z| > Z_{\alpha/2}$$

والقرار يكون كما يلي: رفض H_0 إذا كان

حيث Z معطى بالعلاقة التالية:

$$|Z| = \frac{u - u_u}{\delta_u}$$

مع:

$$\delta_u = \sqrt{\frac{16T - 29}{90}} \quad U_u = \frac{2(t-2)}{3}$$

ج- اختبار دانيال (معامل سيرمان): يستعين هذا الاختبار بمعامل الارتباط عند سيرمان الذي يعتمد على قياس

الارتباط الخطي الرتبي Rt والزمني t حيث²:

¹ - مولود حشمان، المرجع السابق، ص 23.

² - Régis Bourbonnais, Michel Terraza, analyse des séries temporelles en économie, PUF, Paris, 1998, p15.

$$R_t = F(t) \quad R = 1 \dots t \quad t = 1 \dots t$$

ومنه معامل الارتباط يعرف:

$$r_s = \frac{cov(R_t t)}{\sqrt{var(R_t) var(t)}}$$

وفي حالة العينة وفي السلسلة غير مكررة المشاهدات يعطى كالتالي:

$$r_s = \frac{\sum_{t=1}^t (R_t t)}{\sum_{t=1}^t (R_t - t)^2}$$

كما يتم تعويض الرتب المكررة بواسطة متوسطها الحسابي ويكون الشكل النهائي:

$$r_s = 1 - \frac{6 \sum_{t=1}^t dt^2}{T(T^2 - 1)}$$

حيث: $\sum dt^2$ مجموع مربعات الفروقات بين الترتيب التصاعدي والزمني $d_t = R_t - t$ وبما أن R_s معامل ارتباط خطي يتم حصره بين $-1 \leq r_s \leq 1$

صيغته:

H_0 : السلسلة عشوائية.

H_1 : وجود اتجاه عام.

فعند حساب معامل الارتباط r_s يتم رفض H_0 وحسب العينة يكون:

* في العينات الصغرى: ($T \leq 30$)

$$|r_s| > r_{\alpha/2}$$

* في العينات الكبرى: ($T > 30$)

$$|z_s| > z_{\alpha/2}$$

مع:

$$z = \frac{r_s - u_{r_s}}{\delta_{r_s}}$$

حيث:

$$\delta_{r_s} = 1/\sqrt{T-1}$$

$$u_{r_s} = 0$$

وبالتعويض نجد:

$$z = r_s \sqrt{T-1}$$

2- الكشف عن المركبة الفصلية:

من بين أهم الطرق التي تساهم في الكشف عن الفصلية اختبار KW (Kruskall-Wallis) والذي يعطى على

النحو التالي¹:

شكل الاختبار:

H_0 : لا توجد المركبة الفصلية.

H_1 : توجد المركبة الفصلية.

وعلاقته معطاة في الشكل الرياضي التالي:

$$KW = \frac{12}{T(t+1)} \sum_{i=1}^p \frac{R_i^2}{n_i} - 3(T+1) \sim \chi^2_{(p-1)}$$

حيث: R_i : تمثل مجموع رتب المشاهدات المقابلة للفصل i .

n_i : تمثل عدد المشاهدات المقابلة للفصل i .

P : الدورة (période).

وهي تساوي 4 في المشاهدات الفصلية و12 في الشهرية وهكذا فإذا كان n_i أكبر من 5 وفرضية العدم صحيحة

يمكن إظهار أن KW يتبع تقريبا توزيع χ^2 بـ $(p-1)$ درجة حرية.

القرار: رفض H_0 إذا كان:

$$KW > \chi^2_{(p-1)}$$

3- أشكال السلاسل الزمنية وطرق تحديدها:

أ- أشكال السلاسل الزمنية: يمكن أن نميز بين شكلين من أشكال هذه النماذج بناءً على أنواع العلاقات بين المتغير

التابع والمتغير المستقل، ويمكن أن نختصرها في علاقيتين، الخطية والغير الخطية، فالعلاقة الخطية تتعلق بالشكل التجميعي

والعلاقة غير الخطية فترتبط بالشكل المضاعف².

- الشكل المضاعف (الجدائي): هو عبارة عن ضرب مكونات السلسلة الزمنية الأربعة أي أن:

$$y = T \times S \times C \times I$$

حيث إن:

Y : قيم المشاهدات للظاهرة المدروسة.

T : الاتجاه العام للسلسلة.

S : المكون الموسمي للسلسلة.

I : المكون العشوائي (غير المنتظم) للسلسلة.

¹ - مولود حشمان، مرجع سابق، ص 33.

² - محمد عبد العال النعيمي، حسن ياسين طعمة، مرجع سابق، 330.

C: المكون الدوري للسلسلة.

ويعدّ هذا النموذج من أكثر النماذج شيوعا واستخداما في وصف بيانات السلسلة الزمنية لكثير من الدراسات ولمختلف الاختصاصات في الحياة العملية.

- النموذج التجميعي (الجمعي): وهو عبارة عن جمع مكونات السلسلة الزمنية الأربعة أي:

$$y=T+S+C+I$$

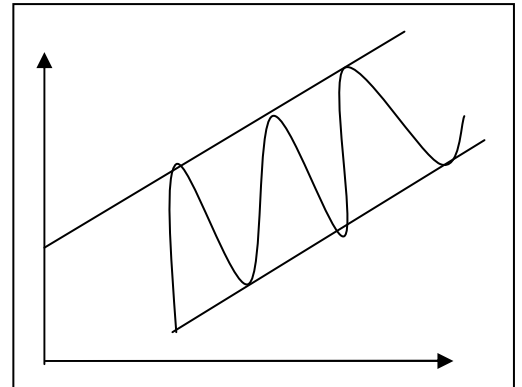
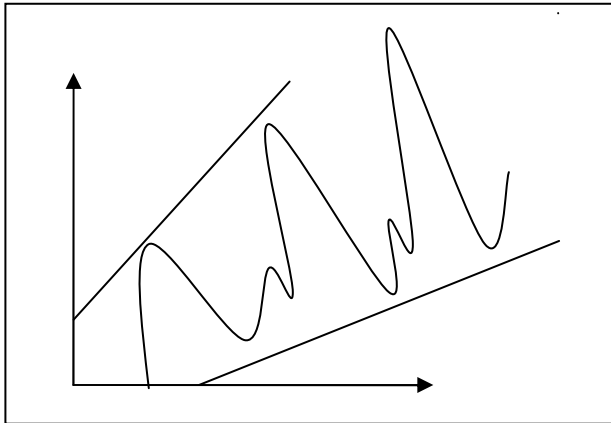
أمّا الشكل المختلط فهو يجمع بين الشكلين التجميعي والجدائي في نفس الوقت ويمكن كتابته رياضيا كما يلي:

$$y=T+Sx+C+I$$

ب- طرق تحديد شكل السلسلة الزمنية:

* **الأسلوب البياني:** إنّ الاختبار البياني ينطلق من ملاحظة المنحنى الذي يمثل تطور السلسلة الأولية والذي ينحصر بين خطين يتضمنان القيم الصغرى والقيم العظمى للسلسلة، فإذا كان هذان الخطان متوازيين فالسلسلة تأخذ الشكل التجميعي، أما إذا كانا منفرجين فالسلسلة تأخذ الشكل الجدائي.

الشكل رقم (4-5): الشكل التجميعي للسلسلة. الشكل رقم (4-6): الشكل الجدائي للسلسلة الزمنية.



المصدر: من إعداد الطالبة.

* **الأسلوب التحليلي لتحديد شكل نموذج السلسلة الزمنية:** توجد عدة طرق عملية لتحديد شكل السلسلة الزمنية نذكر منها ما يلي:

- **طريقة الوسط السنوي:** تستعمل هذه الطريقة إذا كانت السنة مقسمة إلى عدة فترات سداسيات، أشهر، ثلاثيات... وهذه الطريقة خطوتان:

- الخطوة الأولى: حساب الوسط الحسابي لكل سنة.

- الخطوة الثانية: حساب الفرق بين قيم أجزاء السنة (الثلاثي، السداسي، والوسط السنوي، فإذا كانت هذه الفروق تشكل متوالية حسابية نستنتج أن النموذج تجميعي أما إذا كانت هذه الفروق على شكل متوالية هندسية فنقول أننا في حالة نموذج مضاعف¹.

¹ - جيلالي جلاطو، الإحصاء مع تمارين ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، الطبعة الثامنة، ص170.

– طريقة الانحراف المعياري: تحتوي هذه الطريقة على خطوتين:

أولاً: حساب الانحراف المعياري لكل سنة.

ثانياً: نكون في حالة نموذج تجميعي إذا كانت الانحرافات المعيارية المتحصل عليها متساوية أو ثابتة أو متقاربة، أما إذا كانت هذه الانحرافات متباينة ومتباعدة فإننا نكون في حالة نموذج مضاعف¹.

– طريقة المعادلة الانحدارية: يعتمد هذا الأسلوب على تقدير المعادلة التالية:

$$\delta_i = a + b\bar{x}_i$$

$$\bar{x}_i = \frac{1}{p} \sum_{j=1}^p x_{ij}$$

حيث: m عدد السنوات i=1.....m

P: عدد الأشهر j=1.....p

وباستعمال طريقة المربعات الصغرى (MCO) يمكن تقدير المعلمة b كما يلي:

$$\hat{b} = \frac{\sum_{i=1}^m \delta_i \bar{x}_i - m \bar{\delta} \bar{x}}{\sum_{i=1}^m x_i^2 - m \bar{x}^2}$$

حيث:

$$\bar{x} = \frac{1}{m} \sum_{i=1}^m \bar{x}_i$$

و:

$$\bar{\delta} = \frac{1}{m} \sum_{i=1}^m \delta_i$$

وهكذا نقول إن السلسلة الزمنية ذات²:

شكل تجميعي إذا كان: $\hat{b} < 0.05$

شكل جدائي إذا كان: $\hat{b} > 0.1$

شكل مختلط إذا كان: $0.05 \ll \hat{b} \ll 0.1$

4- السلاسل الزمنية المستقرة وغير المستقرة: حسب طبيعة نمو السلسلة الزمنية يمكننا أن نميز بين السلاسل الزمنية المستقرة والسلاسل الزمنية غير المستقرة.

¹ – المرجع السابق، ص170.

² - Régis Bourbonnais, Michael Tirraza, op.cit, p25.

3-1 الخصائص الإحصائية لاستقرار السلسلة الزمنية: إنّ السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك السلسلة التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المستوى المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبياً، أي أن السلسلة لا يوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة، ولا نحو النقصان. أما السلسلة الزمنية غير المستقرة فإن المستوى فيها يتغير باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان¹.

ونقول عن سلسلة زمنية أنّها مستقرة أو ذات تباين مشترك مستقر إذا كانت أوساطها، وتبايناتها، وتبايناتها المشتركة ثابتة عبر الزمن. أي إذا كان²:

1- تذبذبها حول متوسط حسابي ثابت عبر الزمن:

$$E(y) = E(y_{t+k}) = u$$

2- ثبات التباين عبر الزمن:

$$var(y_t) = E[y_t - E(y_t)]^2 = var(y_{t+k}) = E[y_{t+k} - E(y_{t+k})]^2 = \delta^2$$

3- أن يكون التغير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغير، أي على الفرق بين الفترة t_1 ، t_2 وليس على t_1 أو t_2 .

$$cov(y_t, y_{t+k}) = E[(y_t - u)(y_{t+k} - u)]$$

إن عدم الاستقرار الذي يمكن أن نواجهه في السلاسل الزمنية التي تمثل مشاهدات واقعية يأتي من أن هذه السلاسل إما أن تكون من النوع (Ts) أو من النوع (Ds).

النوع الأول: Ts: هي سلاسل غير مستقرة لها معادلة اتجاه عام محددة فضلاً عن سياق عشوائي مستقر توقعه الرياضي يساوي الصفر وتباينه ثابت.

النوع الثاني: Ds: هي سلاسل غير مستقرة ذات اتجاه عام عشوائي وتتميز بوجود جذر وحدة على الأقل ومن أجل جعلها مستقرة نقوم بتطبيق مرشح الفروق الأولى.

إن التمييز بين هذين النوعين من السلاسل يكون باستخدام اختبار جذر الوحدة الذي اقترحه ديكي وفولر (Dickey and Fuller) عام 1979 ثم قاما بتحسينه عام 1981.

يجب الإشارة إلى أن هناك إمكانية لتحويل السلسلة الزمنية غير المستقرة إلى سلسلة زمنية جديدة مستقرة من خلال إجراء الفروقات (الفرق بين المستوى والمستوى الذي يليه في كل مرة) للمستويات الأصلية، ويلاحظ أن عدد المستويات الأصلية ينقص بمسئوى واحد عند تحويل السلسلة الزمنية من مستوياتها الأصلية، y_i إلى سلسلة زمنية خاصة بالمتغيرات المطلقة Δy_i وينقص بمسئويين في سلسلة التغيرات المطلقة من الدرجة الثانية، فإذا كان عدد مستويات السلسلة الزمنية الأصلية n فإن السلسلة Δy_i ستحتوي $n-1$ مستوى. أما $\Delta^2 y_i$ فستحتوي على $n-2$ وهكذا.

¹ - عبد العزيز شرابي، مرجع سابق، ص 32.

² - تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، الجزء الثاني، ص 173.

3-2- اختبار تحديد طبيعة السلسلة الزمنية:

قد يصعب أحيانا تحديد طبيعة السلسلة الزمنية (مستقرة أم غير مستقرة) سواء أكان ذلك بالملاحظة البسيطة أو بالرسم البياني. وهنا نلجأ إلى استخدام مقاييس إحصائية لاختبار وجود أو عدم وجود الاتجاه في السلسلة، ومن بين الطرق التي يمكننا استخدامها أيضا ما يلي:

أ- دالة الارتباط الذاتي: إذا فشلنا في تحديد استقرار السلسلة الميدانية من الرسم البياني يمكن أن ننظر إلى دالة الارتباط الذاتي للعينة لـ K تأخير هي على الشكل التالي¹:

$$\hat{\rho}_k = \frac{\sum_{t=k+1}^n (y_t - \bar{y})(y_{t-k} - \bar{y})}{\sum_{t=1}^n (y_t - \bar{y})^2}$$

وبالنسبة لسلسلة مستقرة يجب أن تنخفض الارتباطات الذاتية للعينة بسرعة كلما ارتفع K إذا كانت سلسلة الملاحظات غير مستقرة فإن الخطوة القادمة هي محاولة تفريقها (إجراء الفروقات) بهدف الحصول على سلسلة محولة ومستقرة. وباستعمال W_t كسلسلة مفرقة يكون لدينا:

$$W_t = \Delta y_t = y_t - y_{t-1}, \quad t = 2, 3, \dots, n$$

بعد تفريق السلسلة يمكن النظر إلى كل من الرسم البياني للسلسلة المفرقة ودالة الارتباط الذاتي للعينة للسلسلة المفرقة بهدف التأكد من عدم وجود مشكل عدم الاستقرار. إذا بقيت W_t غير مستقرة نواصل التفريق على الشكل:

$$W_t = \Delta^2 y_t \quad t = 3, 4, \dots, n$$

ومنه يمكن أن نطبق عامل التفريق d مرة لنحصل على السلسلة المشتقة.

$$W_t = \Delta^d y_t, \quad t = 1 + d, \dots, n$$

ب- اختبار معنوية معاملات الارتباط الذاتي (اختبار Box-pierce): وفي حالة تمتع بيانات السلسلة بالاستقرار فإن معاملات الارتباط للعينة غالبا ما يكون لها توزيع طبيعي وسطه الحسابي 0 وتباينه $(1/n)$ أي:

$$\rho_k \sim n(0, \frac{1}{n})$$

ومن ثم فإن حدود فترة الثقة عند مستوى معنوية 5% لعينة كبيرة الحجم هي: $\pm 1.96 \sqrt{\frac{1}{n}}$

وبالتالي إذا كان يقع خارج هذه الحدود، فإننا نرفض العدم ويكو $\hat{\rho}_k$ مختلفا جوهريا عن الصفر. ولإجراء اختبار مشترك لمعنوية معاملات الارتباط الذاتي كمجموعة نستخدم إحصائية Q والتي تم تقديمها بواسطة Box-pierce حيث:

$$Q = n \sum_{k=1}^m \hat{\rho}_k^2$$

(n : حجم العينة، m عدد الفجوات)

¹ - أموري هادي كاظم الحسناوي، طرق القياس الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص ص 175، 1976.

تحت فرضيات:

$$\left. \begin{aligned} H_0: \rho_{k1} = \rho_{k2} = \dots = \rho_{kn} = 0 & \text{ فرضية العدم} \\ H_1: \rho_{k1} \neq \rho_{k2} \neq \dots \neq \rho_{kn} \neq 0 & \text{ الفرض البديلة} \end{aligned} \right\}$$

إذا كان حجم العينة كبير فإن: $Q \sim \chi^2(m)$

إذا كان $Q_c > Q_t$ نرفض فرض العدم القائل بأن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر وهذا يعني أن السلسلة غير مستقرة.

إذا كان $Q_c < Q_t$ نرفض الفرض البديل ونقبل فرض العدم وهذا يعني أن السلسلة مستقرة (ساكنة) كما أنه توجد إحصائية أخرى بديلة تستخدم في إجراء نفس الاختبار السابق تسمى بـ Liung Box statistic (LB) تعطى بالعلاقة التالية:

$$LB = n(n + 2) \sum_{k=1}^n \frac{\hat{\rho}_k^2}{n - k}$$

ويمكن استخدامها في حالة العينات الصغيرة الحجم لأنها تعطي نتائج أفضل من Q مع كونها تصلح للعينات الكبيرة الحجم¹.

ج- اختبار LM: يعتبر هذا الاختبار أقوى من الاختبارين السابقين وهو يستعمل في الحالات التالية:

- عندما يكون ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى أو أكثر.

- عندما يكون المتغير التابع هو متغير مفسر في المعادلة.

لإجراء هذا الاختبار نتبع الخطوات التالية:

- تقدير النموذج العام بطريقة المربعات الصغرى العادية للحصول على البواقي e_t .

$$\hat{Y}_t = B_0 + B_1 X_{1t} + B_2 X_{2t} + \dots + B_K X_{Kt}$$

$$e_t = Y_t - \hat{Y}_t$$

- ثم نقوم بتقدير المعادلة الوسيطة التالية:

$$\hat{e}_t = B_0 + B_1 X_{1t} + \dots + B_K X_{Kt} + \hat{\rho}_1 e_{t-1} + \dots + \hat{\rho}_p e_{t-p}$$

- ثم نحسب R^2 من المعادلة الأخيرة، بعد ذلك نجري الاختبار التالي:

$$\left\{ \begin{aligned} H_0: \rho_1 = \rho_2 = \dots = \rho_p = 0 & \text{ لا يوجد ارتباط ذاتي} \\ H_1 & \text{ على الأقل واحد لا يساوي الصفر} \end{aligned} \right.$$

¹ - سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، ورقلة، 2005-2006، ص 140.

إذا كان: $nR^2 > \chi^2$ فإننا نقبل H_0

إذا كان: $nR^2 < \chi^2$ فإننا نقبل H_1 .

د- اختبار جذر الوحدة للاستقرار (The unit root test of stationarity):

إن اختبارات Dickey-Fuller لا تعمل فقط على كشف مركبة الاتجاه العام بل إنها تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة ومن أجل فهم هذه الاختبارات لابد من التفريق بين نوعين من النماذج غير المستقرة: Ts و Ds.

1- اختبار ديكي-فولر البسيط (DF): يعتمد اختبار ديكي فولر البسيط على ثلاث معادلات بسيطة تفترض وجود سياق عشوائي من نمط انحدار ذاتي من الرتبة (1)، هذه المعادلات هي¹:

- 1) $\Delta Y_t = (\phi - 1)Y_{t-1} + \varepsilon_t$
- 2) $\Delta Y_t = (\phi - 1)Y_{t-1} + C + \varepsilon_t$
- 3) $\Delta Y_t = (\phi - 1)Y_{t-1} + C + B_t + \varepsilon_t$

وإذا وضعنا $\phi - 1 = \varphi$ تصبح المعادلات السابقة من الشكل التالي:

- 1) $\Delta Y_t = \varphi Y_{t-1} + \varepsilon_t$
- 2) $\Delta Y_t = \varphi Y_{t-1} + C + \varepsilon_t$
- 3) $\Delta Y_t = \varphi Y_{t-1} + C + B_t + \varepsilon_t$

حيث أن:

$\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$: معامل الفروق الأولي أي:

ε_t : شوشرة بيضاء.

إن اختبار الفرضية $H_0: \varphi = 0$ هو نفسه اختبار الفرضية $H_0: \phi = 1$ أي أنه من أجل الصيغ الثلاث تكتب الفروض من الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0: \varphi = 0 & (\phi = 1) \\ H_1: \varphi \neq 0 & (\phi \neq 1) \end{cases}$$

ومبدأ هذا الاختبار بسيط إذ أنه إذا تحققت الفرضية H_0 في أحد النماذج الثلاث فإن السلسلة غير مستقرة.

إن اختبار ديكي فولر البسيط يقتصر على نماذج انحدار ذاتي من الرتبة (1) وقد قام ديكي فولر بتوسيع الاختبار إلى سياقات الانحدار الذاتي من مرتبة أكبر من (1).

2- اختبار ديكي فولر الموسع: يعتمد هذا الاختبار على المعادلات الثلاث الآتية:

$$4) \Delta Y_t = \varphi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^P \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

¹ - المرجع السابق، ص 129.

$$5) \Delta Y_t = \varphi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^P \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + C + \varepsilon_t$$

$$6) \Delta Y_t = \varphi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^P \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + C + B_t + \varepsilon_t$$

حيث أن الاختبار الذي يتم هو نفسه في الفقرة السابقة ($H_0 : \varphi = 0$) وجود جذر الوحدة.

المبحث الثاني: التكامل المشترك بين متغيرتين "أنجل-غرانجر":

ظهرت تقنية التكامل المشترك في أواسط الثمانينات على يد Granger (1983) و Engel (1987). تركزت هذه التقنية على السلاسل الزمنية غير المستقرة في حين تكون التركيبات الخطية التي فيما بينها مستقرة. ووجود تكامل مشترك (التقارب) مرتبط باختبارات الجذر الوحدوي للتحقق، كما تسمح هذه الاختبارات من التأكد من وجود تكامل مشترك أي التقارب بين سيرورات السلاسل الزمنية.

1- خصائص وشروط التكامل المشترك:

كما رأينا في الفصل السابق، تكون سلسلة زمنية معينة متكاملة من الدرجة d . إذا تم حساب الفروقات d مرة من أجل جعل هذه السلسلة مستقرة. لتكن سلسلة زمنية X_{1t} مستقرة وسلسلة أخرى X_{2t} متكاملة من الدرجة الأولى، أي:

$$\begin{cases} x_{1t} \rightarrow I(0) \\ x_{2t} \rightarrow I(1) \end{cases}$$

تعتبر السلسلة $y_t = X_{1t} + X_{2t}$ غير مستقرة لأننا قمنا بجمع سلسلتين، الأولى مستقرة والثانية غير مستقرة تحتوي على اتجاه عام.

إذا كانت لدينا سلسلتان X_{1t} و X_{2t} متكاملتان من الدرجة d فما هي إذن درجة تكامل $X_{1t} + X_{2t}$ ؟ وما هي درجة تكامل $ax_{1t} + Bx_{2t}$ فالنتيجة تتوقف على معرفة إشارات المعاملين a و B وترتبط بوجود ديناميكية غير مستقرة مشتركة.

نقول أن هناك تكامل مشترك بين السلسلتين X_t و y_t إذا تضمنتا اتجاهها عاما عشوائيا بنفس درجة التكامل d وتوليفة خطية للسلسلتين تسمح بالحصول على سلسلة ذات درجة تكامل أقل.

ليكن:

$$\begin{cases} x_t \rightarrow I(d) \\ y_t \rightarrow I(d) \end{cases}$$

بحيث $\alpha_1 x_t + \alpha_2 y_2 \rightarrow I(d - b)$ مع $d \geq b \geq 0$ نرسم $x_t y_t \rightarrow CI(d, b)$

حيث: $[\alpha_1, \alpha_2]$ يسمى بشعاع التكامل المشترك.

وفي العلاقة العامة، إذا كان لدينا k متغير فإن:

$$\begin{cases} x_{1t} \rightarrow I(d) \\ x_{2t} \rightarrow I(d) \\ \dots \\ x_{kt} \rightarrow I(d) \end{cases}$$

نضع $x_t = [x_{1t} \cdot x_{2t} \dots x_{kt}]$ إذا وجدنا شعاع تكامل مشترك $\alpha = [\alpha_1, \alpha_2 \dots \alpha_k]$

ذو بعد $(k, 1)$ بحيث $\alpha x \rightarrow I(d, b)$ فإن المتغيرات التي عددها k تحمل خاصية التكامل المشترك وشعاع التكامل المشترك هو α نضع:

$$b > 0 \text{ مع } x_t \rightarrow CI(d, b)$$

2- اختبار التكامل المشترك حسب أنجل-غرانجر:

لقد اقترح **Engle** و **Granger** سنة 1987 عدة اختبارات مختلفة من أجل اختبار فرضية وجود التكامل المشترك ولكنهما ينصحان باستعمال اختبار ديكي فولر **DF** وديكي فولر الصاعد لأن لهم دائما نفس القيم الحرجة ونفس التأثير وفي كل الحالات فرضية العدم هي تلك المتعلقة بغياب التكامل المشترك أما الفرضية البديلة فهي فرضية وجود التكامل المشترك ومن أجل ذلك ننطلق من إطار ثنائي يحتوي على متغيرتين X_t و Y_t .
اختبارات ديكي فولر **DF** وديكي فولر الصاعد **ADF** تسمى باختبارات جذر الوحدة لأنها تهتم بوجود جذر أحادي في \hat{Z}_t البواقي المقدرة للعلاقة في المدى الطويل:

$$\hat{Z}_t = y_t - \hat{\alpha} - \hat{\beta} x_t$$

في حالة اختبار ديكي فولر **DF** تقدر العلاقة التالية:

$$\Delta \hat{Z}_t = \phi \hat{Z}_{t-1} + \varepsilon_t$$

أما في حالة اختبار ديكي فولر الصاعد **ADF** فتقدر العلاقة التالية:

$$\Delta \hat{Z}_t = \phi \hat{Z}_{t-1} + \sum_{j=1}^p \phi_j \Delta \hat{Z}_{t-1-j} + \varepsilon_t$$

¹ - شبيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص ص 289-290.

مع العلم أن $\varepsilon_t \sim BB$ في كلتا الحالتين عبارة عن شوشرة بيضاء $\varepsilon_t \sim BB$ ثم نختبر الفرضيات التالية:

$\hat{Z}_t: H_0$ غير مستقرة ($\emptyset=0$) هذا ما يعني أنه لا يوجد تكامل مشترك بين X_t و Y_t .

$\hat{Z}_t: H_1$ سلسلة مستقرة ($\emptyset<0$) هذا يعني وجود تكامل مشترك بين X_t و Y_t .

هذا الاختبار يركز على البواقي المقدرة \hat{Z}_t وليس على القيم الحقيقية للبواقي Z_t ولأجل هذا يجب استعمال القيم الحرجة المجدولة من طرف Angel et Yoo أو من طرف Mckinnon¹.
والقرار يكون على النحو التالي:

- إذا كان: $t_0 >$ من القيم الحرجة نرفض H_0 : X_t و Y_t متكاملتان.

- إذا كان: $t_0 \leq$ من القيم الحرجة نقبل H_0 : إذن لا يوجد تكامل مشترك بين Y_t و X_t .

إن طريقة **Engle** و **Granger** تثبت بأنه يمكن تقدير معالم العلاقة طويلة المدى في نموذج ثابت بينما كانت تعطي الأهمية للنماذج الديناميكية (الحركية). وفي المقابل يتضح أن المتغيران X و Y متكاملان ومقدرات طريقة MCO لمعالم النموذج الثابت تقترب من قيمها الحقيقية للعلاقة طويلة المدى، هذه الخاصية هي نتيجة لاستقرار حد الخطأ (يجب أن يكون مستقرا في حالة وجود التكامل المشترك)، وعليه مع مرور الوقت المتغير Y_t يتجه بانتظام نحو قيمته في المدى الطويل (بمعنى $B_0+B_1Z_t$) ومن أجل T (عدد المشاهدات) كبير، سحابة النقاط نفسها هي التي تشكل المستقيم $Y_t=B_0+B_1Z_t$ ولذلك يمكن القول أن مقدر MCO يعطي تقديرات موثوقا بها للمعالم، بينما قيم Y_t في العينات الصغيرة تبتعد عن هذا المستقيم من أجل عدد كبير من المشاهدات².

3- نموذج تصحيح الخطأ: "MCE":

لدينا X_t و Y_t متغيران حيث $(11) \rightarrow X_t Y_t \rightarrow ci$ (يوجد بينهما تكامل مشترك) نموذج تصحيح الخطأ يكتب من الشكل التالي³:

$$\Delta x_t = \gamma_1 z_{t-1} + \sum_i B_i \Delta x_{t-i} + \sum_j \delta_j \Delta y_{t-j} + d_1(L) \varepsilon_{x_t}$$

$$\Delta y_t = \gamma_2 z_{t-1} + \sum_i B'_i \Delta x_{t-i} + \sum_j \delta'_j \Delta y_{t-j} + d_2(L) \varepsilon_{y_t}$$

¹ - Sandrine Lardig, Valérie Mignon, Econometrie des séries temporelles macroéconomiques et financières, economica, Paris, 1988, p222.

² - Stephen Bazen, Mareva Sabatier, Econometrie des fondements à la modélisation vuibert, Parais, 2007, p152-153.

³ - Sandrine Lardig, Valérie Mignon, op.cit, p214.

مع العلم أن كل من εy_t εx_t عبارة عن شوشرة بيضاء و $Z_t = x_t - \alpha y_t$ هي بواقي علاقة التكامل المشترك بين x_t و y_t .

أما المعامل $\gamma_i (i = 1, 2)$ فتمثل قوة الجذب (الرجوع) نحو التوازن طويل المدى، المعطى بعلاقة التكامل المشترك. إضافة إلى ذلك المعامل γ_i يجب أن يكون سالبا ($\gamma_i < 0$) من أجل $i=1, 2$ و $|\gamma_1| + |\gamma_2| \neq 0$ وإلا فلن تكون هناك ظاهرة الرجوع إلى التوازن. ونموذج تصحيح الخطأ يميز تقدير التذبذبات قصيرة المدى (التمثلة من طرف الفروقات الأولى للمتغيرات) حول التوازن في المدى الطويل (المعطى بعلاقة التكامل المشترك) وعلى العموم نفرض أن x_t عبارة عن شعاع من المتغيرات لنصل إلى التعريف التالي لنموذج تصحيح الخطأ.

الشعاع x_t يمثل نموذج تصحيح الخطأ إذا أمكن كتابته من الشكل:

$$A(L)\Delta x_t = -\gamma_0 Z_{t-1} + d(L)\varepsilon_t$$

حيث: ε_t عبارة عن شوشرة بيضاء. $A(0)=I$ مع $Z_t = \alpha x_t$ و $\gamma \neq 0$ هو شعاع التكامل المشترك، ويمكن القول أيضا أن نموذج MCE لا يطرح أي مشكل خاص ويحتاج فقط إلى طريقة المربعات الصغرى العادية.

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية لأثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي.

إن تقنية التكامل المشترك تهدف إلى الكشف عن العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل لذا سنقوم في هذا المبحث بتطبيق هذه التقنية لمعرفة علاقة النفقات العمومية بالنمو الاقتصادي في الجزائر.

1-دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة: كما سبقت الإشارة إليه لقد استعملنا عينة من المشاهدات والتي امتدت من سنة 1970 إلى غاية سنة 2012 وهي عبارة عن معطيات سنوية للظاهرتين محل الدراسة وهما الناتج الداخلي الخام والإنفاق العمومي.

1-1-سلسلة الناتج الداخلي الخام: يرمز لهذه السلسلة بالرمز PIB

الشكل رقم (4-7): التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة PIB.

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.240	0.240	2.5999	0.107
		2	0.284	0.240	6.3155	0.043
		3	0.192	0.093	8.0555	0.045
		4	0.156	0.046	9.2452	0.055
		5	0.358	0.293	15.647	0.008
		6	0.238	0.102	18.543	0.005
		7	0.115	-0.103	19.241	0.007
		8	0.094	-0.052	19.718	0.011
		9	0.050	-0.024	19.858	0.019
		10	0.089	-0.037	20.313	0.026
		11	0.088	-0.022	20.779	0.036
		12	-0.038	-0.101	20.867	0.052
		13	-0.052	-0.070	21.040	0.072
		14	-0.062	-0.025	21.293	0.094
		15	-0.071	-0.042	21.635	0.118
		16	-0.076	-0.067	22.046	0.142
		17	-0.080	0.009	22.522	0.165
		18	-0.086	0.038	23.088	0.187
		19	-0.092	-0.005	23.769	0.205
		20	-0.097	-0.016	24.557	0.219

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews

من خلال ملاحظة correlograme الخاص بسلسلة PIB والتمثل في الشكل رقم (4-7) نجد أن معاملات دالة الارتباط الذاتي لا تنعدم، هذا ما يعطينا فكرة حول إمكانية عدم استقرارية السلسلة PIB. وللتأكد من وجود الجذر الأحادي من عدمه نقوم بإجراء اختبارات (DF و ADF).

إجراء اختبار **DF** و **ADF**: سنقوم بإجراء هذين الاختبارين بإتباع الإستراتيجية سابقة الذكر، بحيث نطلق من النموذج (3). نتائج التقدير أعطت مايلي (الملحق رقم 1):

$$DPIB = -1,005PIB_{t-1} + 102154,8t - 1022219 \dots \dots (1)$$

نقوم أولاً بإجراء اختبار الارتباط الذاتي لهذا النموذج وذلك باستخدام اختبار LB و LM لبواقي النموذج المقدر في المعادلة (1)، والنتائج موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-8): نتائج اختبار Ljung-Box لبواقى النموذج (3) لاختبار DF على السلسلة PIB.

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	-0.005	-0.005	0.0012	0.973		
2	0.063	0.063	0.1781	0.915		
3	-0.061	-0.061	0.3510	0.950		
4	-0.100	-0.105	0.8275	0.935		
5	0.184	0.194	2.4821	0.779		
6	0.051	0.063	2.6141	0.855		
7	-0.062	-0.110	2.8137	0.902		
8	-0.084	-0.083	3.1868	0.922		
9	-0.136	-0.079	4.2113	0.897		
10	-0.053	-0.078	4.3686	0.929		
11	-0.046	-0.085	4.4931	0.953		
12	-0.050	-0.048	4.6433	0.969		
13	-0.050	-0.034	4.7987	0.979		
14	-0.051	-0.025	4.9655	0.986		
15	-0.050	-0.045	5.1332	0.991		
16	-0.048	-0.060	5.2927	0.994		
17	-0.044	-0.062	5.4337	0.996		
18	-0.041	-0.068	5.5621	0.998		
19	-0.038	-0.076	5.6796	0.999		
20	-0.032	-0.071	5.7679	0.999		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews

من خلال الشكل رقم (4-8) نلاحظ أن اختبار Ljung-Box يؤدي إلى قبول فرضية التشويش الأبيض لبواقى النموذج الأول بحيث أن prob للإحصائية (Q-stat) ومن أجل مختلف التأخيرات أكبر من 0,05. مما يؤدي إلى قبول H_0 . نتيجة تدعمها المعنوية الإحصائية المرتفعة لاختبار LM عند مختلف درجات الارتباط الذاتي (يتم إجراء اختبار LM للكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء. بمختلف درجاته بالطريقة الموضحة في الملحق 2)، لكن معلمة الاتجاه العام معنوية ($T_C=3,16 > T_T=2,83$) إذن السلسلة PIB سلسلة غير مستقرة من النوع TS، يمكن معالجتها بإخضاعها إلى مرشح فروقات من الدرجة الأولى ثم نقوم بإجراء اختبار الاستقرار للفروقات الأولى لهذه السلسلة (أي السلسلة DPIB).

اختبار معنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي للسلسلة DPIB.

الشكل رقم (4-9): التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة DPIB.

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	-0.537	-0.537	12.732	0.000		
2	0.098	-0.268	13.169	0.001		
3	-0.042	-0.180	13.249	0.004		
4	-0.161	-0.390	14.480	0.006		
5	0.207	-0.199	16.589	0.005		
6	-0.010	-0.014	16.594	0.011		
7	-0.045	-0.045	16.697	0.019		
8	0.016	-0.052	16.711	0.033		
9	-0.068	-0.054	16.967	0.049		
10	0.039	-0.049	17.054	0.073		
11	0.003	-0.086	17.055	0.106		
12	0.001	-0.090	17.055	0.148		
13	0.001	-0.088	17.055	0.197		
14	-0.001	-0.059	17.055	0.253		
15	0.000	-0.039	17.055	0.316		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews

من خلال ملاحظة correlograme الخاص بالسلسلة DPIB نجد أن دالة الارتباط الذاتي تنعدم بسرعة مما يعطينا فكرة حول إمكانية إستقرارية هذه السلسلة وللتأكد أكثر من صحة هذا الحكم نتقل لإجراء اختبارات الجذر الأحادي (DF و ADF). حسب الإستراتيجية المتبعة في هذه الاختبارات سنطلق من النموذج (3) ونتائج التقدير أعطت ما يلي (الملحق رقم 3):

$$DDPIB = -1,53DPIB_{t-1} + 5907,27t - 5356,32 \dots \dots (2)$$

يجب أن نقوم أولاً بإجراء اختبار الارتباط الذاتي لهذا النموذج وذلك باستخدام اختبار Ljung-Box واختبار LM على سلسلة بواقى المعادلة (2) والنتائج موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-10): نتائج اختبار Ljung-Box لبواقى النموذج (3) لاختبار DF للسلسلة DPIB.

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 -0.144	-0.144	0.8985	0.343
		2 -0.260	-0.287	3.8885	0.143
		3 -0.123	-0.237	4.5751	0.206
		4 -0.167	-0.375	5.8721	0.209
		5 0.245	-0.011	8.7630	0.119
		6 0.103	-0.041	9.2850	0.158
		7 -0.077	-0.061	9.5840	0.213
		8 -0.056	-0.060	9.7473	0.283
		9 -0.082	-0.062	10.112	0.342
		10 0.020	-0.079	10.134	0.429
		11 0.031	-0.117	10.190	0.513
		12 0.003	-0.106	10.191	0.599
		13 0.002	-0.100	10.191	0.678
		14 0.000	-0.069	10.191	0.748
		15 -0.001	-0.067	10.191	0.808

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews

من خلال ملاحظة الشكل (4-10) نلاحظ أن اختبار Ljung-Box يؤدي إلى قبول فرضية التشويش الأبيض لبواقى النموذج المقدر، بحيث أن prob للإحصائية (Q-stat) من أجل مختلف التأخيرات أكبر من 0,05 مما يؤدي إلى قبول الفرضية H_0 . لكن اختبار LM يؤكد وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الثالثة لأن $(prob = 0,02 < 0,05)$. وبما أن اختبار LM أقوى من اختبار (Q-stat) نتقل لتقدير النموذج (6) من اختبار ADF لكن يجب أولاً اختيار التأخير المناسب. ويتم هذا بالاعتماد على معايير المعلومات (Schwarz- Akaike) والجدول التالي يلخص قيم هذه المعايير من أجل مختلف التأخيرات.

الجدول رقم (4-1): النتائج المتحصل عليها من معايير المعلومات بناء على تقدير النموذج (6).

التأخير	1	2	3	4
AIC	32,44	32,49	32,41	32,46
SCH	32,61	32,71	32,68	32,77

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews.

من خلال الجدول وبالاعتماد على المعيارين السابقين فإن التأخير المقبول هو التأخير الثالث (نختار أصغر قيمة من أحد المعيارين) أي أن النموذج (6) يكتب بعد التقدير على الشكل التالي (الملحق رقم 4).

$$DDPIB = -3,21DPIB_{t-1} + 1,41DDPIB_{t-1} + 0,86DDPIB_{t-2} + 0,39DDPIB_{t-3} + 1799,93t + 55448,34 \dots \dots (3)$$

بما أن المعادلة (3) كتبت باستعمال القيم المتأخرة فإنه لا يوجد إرتباط ذاتي للأخطاء في هذا النموذج، أما معلمة الاتجاه العام فهي غير معنوية ($T_C = 0,20 < T_T = 2,83$) لذا ننتقل لتقدير النموذج (2) من اختبار DF. ونتائج التقدير المستخرجة من الملحق رقم (5) أعطت ما يلي:

$$DDPIB = -1,53DPIB_{t-1} + 121623,1 \dots \dots (4)$$

بعد التقدير نقوم باختبار الارتباط الذاتي والنتائج موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-11): نتائج اختبار Ljung-Box لسلسلة بواقي النموذج (2) من اختبار DF للسلسلة DPIB

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 -0.144	-0.144	0.8955	0.344
		2 -0.260	-0.286	3.8777	0.144
		3 -0.123	-0.236	4.5599	0.207
		4 -0.166	-0.373	5.8440	0.211
		5 0.247	-0.007	8.7717	0.119
		6 0.104	-0.035	9.3093	0.157
		7 -0.077	-0.055	9.6093	0.212
		8 -0.056	-0.052	9.7712	0.281
		9 -0.081	-0.053	10.130	0.340
		10 0.023	-0.067	10.159	0.427
		11 0.037	-0.098	10.238	0.509
		12 0.003	-0.086	10.239	0.595
		13 0.001	-0.075	10.239	0.674
		14 -0.001	-0.041	10.239	0.745
		15 -0.002	-0.037	10.239	0.804

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews

على الرغم من أن prob للإحصائية (Q-stat) أكبر من 0,05 إلا أن اختبار LM يؤكد وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الثالثة، هذا ما يدفعنا إلى تقدير النموذج (5) من اختبار ADF ويجب أولاً اختيار التأخير الأمثل. الجدول رقم (4-2): النتائج المتحصل عليها من معايير المعلومات بناء على تقدير النموذج (5).

التأخير	1	2	3	4
AIC	32,39	32,44	32,36	32,41
SCH	32,52	32,62	32,54	32,67

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews.

نختار التأخير الثالث لأنه يقابل أصغر قيمة في المعيارين، ومنه النموذج (5) يكتب من الشكل التالي (انطلاقاً من الملحق رقم (6):

$$DDPIB = -3,2DPIB_{t-1} + 1,41DDPIB_{t-1} + 0,86DDPIB_{t-2} + 0,39DDPIB_{t-3} + 234698,5 \dots \dots (5)$$

بما أن المعادلة (5) كتبت بدلالة القيم المتأخرة فإنه لا يوجد ارتباط ذاتي في هذا النموذج. أما معلمة الثابت فهي غير معنوية ($T_C = 0,58 < T_T = 2,58$) لذا ننتقل لتقدير النموذج (1) من اختبار DF ونتائج التقدير المستخرجة من الملحق رقم (7) أعطت مايلي:

$$DDPIB = -1,53DPIB_{t-1} \dots \dots (6)$$

بعد التقدير نقوم باختبار الارتباط الذاتي والنتائج موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-12): نتائج اختبار Ljung-Box لبواقي النموذج (1) من اختبار DF للسلسلة DPIB.

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 -0.145	-0.145	0.9053	0.341
		2 -0.259	-0.286	3.8711	0.144
		3 -0.122	-0.236	4.5515	0.208
		4 -0.166	-0.373	5.8354	0.212
		5 0.247	-0.007	8.7613	0.119
		6 0.104	-0.035	9.2965	0.158
		7 -0.077	-0.055	9.5960	0.213
		8 -0.055	-0.052	9.7570	0.282
		9 -0.081	-0.053	10.115	0.341
		10 0.023	-0.067	10.144	0.428
		11 0.037	-0.098	10.224	0.510
		12 0.003	-0.086	10.224	0.596
		13 0.001	-0.075	10.224	0.675
		14 -0.001	-0.041	10.224	0.746
		15 -0.002	-0.037	10.225	0.805

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews

من خلال ملاحظة الشكل نستنتج عدم وجود ارتباط ذاتي لكن اختبار LM يؤكد وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الثالثة، لذا ننتقل لتقدير النموذج (4) من اختبار ADF ، مع اختيار التأخير الأمثل.

الجدول رقم (4-3): النتائج المتحصل عليها من معايير المعلومات بناء على تقدير النموذج (4) للسلسلة PIB

التأخير	1	2	3	4
AIC	32,35	32,40	32,32	32,37
SCH	32,34	32,52	32,49	32,59

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews.

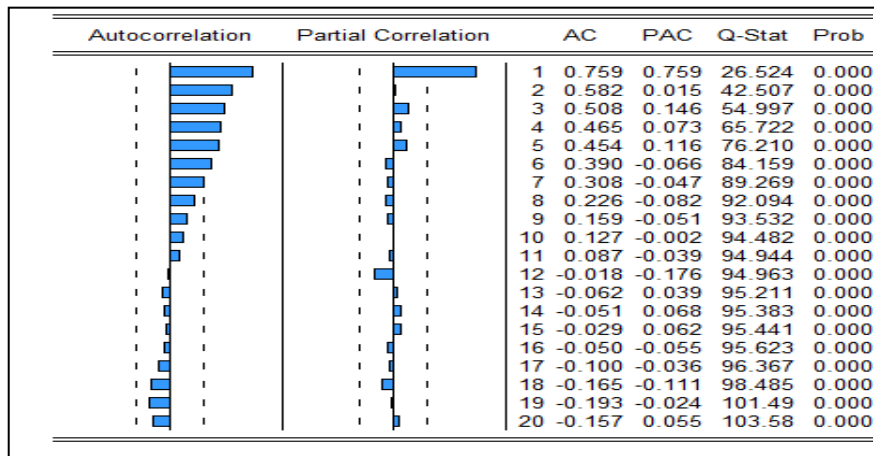
نختار التأخير الثالث لأنه يقابل أصغر قيمة في المعيارين. ومنه النموذج (4) يكتب من الشكل التالي (بالاعتماد على الملحق رقم (8)).

$$DDPIB = -3,18DPIB_{t-1} + 1,39DDPIB_{t-1} + 0,84DDPIB_{t-2} + 0,38DDPIB_{t-3}$$

وبما أن القيمة المحسوبة للإحصائية t للمعلمة ϕ أقل من القيمة الجدول ($T_T = -1,95$, $T_C = -5,77$) إذن نرفض فرضية الجذر الحادي، وعليه السلسلة الزمنية DPIB مستقرة، وفي الوقت ذاته فإن النتائج المتوصل إليها تدفعنا للقول بأن السلسلة PIB متكاملة من الدرجة الأولى.

1-2- سلسلة النفقات العمومية: تم الاعتماد على نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج الداخلي الخام، يرمز لهذه السلسلة بالرمز GP

الشكل رقم (4-13): التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة GP



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews

من خلال ملاحظة correlograme الخاص بسلسلة GP والتمثل في الشكل رقم (4-13) نجد أن معاملات دالة الارتباط الذاتي لا تنعدم بسرعة. منه نستنتج عدم استقرار هذه السلسلة، وللتأكد أكثر من صحة هذا الاستنتاج نتقل لإجراء اختبارات الجذر الأحادي DF و ADF. وسوف نقوم بإتباع خطوات الإستراتيجية سابقة الذكر. بحيث نطلق من النموذج (3). ونتائج التقدير أعطت ما يلي (الملحق رقم 9):

$$DGP = -0,47GP_{t-1} - 0,28t + 52,40 \dots \dots (1)$$

نقوم أولاً بإجراء اختبار الارتباط الذاتي لهذا النموذج وذلك باستخدام اختبار Ljung-Box و LM على سلسلة بواقى المعادلة (1).

الشكل رقم (4-14): نتائج إختبار Ljung-Box لبواقي النموذج (3) من إختبار DF للسلسلة GP.

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.057	0.057	0.1449	0.703
		2 -0.076	-0.079	0.4106	0.814
		3 -0.008	0.001	0.4140	0.937
		4 -0.107	-0.114	0.9726	0.914
		5 -0.003	0.010	0.9730	0.965
		6 -0.006	-0.025	0.9750	0.987
		7 -0.053	-0.052	1.1232	0.993
		8 -0.039	-0.049	1.2063	0.997
		9 -0.037	-0.042	1.2846	0.998
		10 0.021	0.015	1.3111	0.999
		11 0.042	0.022	1.4175	1.000
		12 -0.210	-0.227	4.1277	0.981
		13 -0.120	-0.108	5.0471	0.974
		14 -0.080	-0.117	5.4667	0.978
		15 -0.007	-0.024	5.4701	0.987
		16 0.006	-0.080	5.4728	0.993
		17 0.056	0.019	5.7056	0.995
		18 -0.105	-0.169	6.5566	0.993
		19 -0.152	-0.198	8.4142	0.982
		20 0.081	0.003	8.9654	0.983

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن إختبار Ljung-Box يؤدي إلى قبول فرضية التشويش الأبيض لبواقي النموذج المقدر بحيث أن prob للإحصائية (Q-stat) ومن أجل مختلف التأخيرات أكبر من 0,05 مما يؤدي إلى قبول فرضية H_0 نتيجة تدعمها المعنوية الإحصائية المرتفعة لإختبار LM عند مختلف درجات الارتباط الذاتي. لكن عدم معنوية معلمة الاتجاه العام ($T_C = -2,45 < T_T = 2,83$) تجعل هذا النموذج غير ملائم لإجراء الإختبار، هذا ما يدفعنا إلى تقدير النموذج (2). ونتائج التقدير أعطت ما يلي (الملحق رقم 10):

$$DGP = -0,23GP_{t-1} + 22,25 \dots \dots (2)$$

على الرغم من التأكد من خلو النموذج من مشكل الارتباط الذاتي وذلك باستخدام الإختبارات السابقة الذكر والموضحة في الملحق رقم (11)، حيث إختباري Ljung-Box و LM يؤديان إلى قبول فرضية غياب الارتباط الذاتي للأخطاء بمختلف درجاته في هذا النموذج. لكن عدم معنوية الحد الثابت ($T_C = 2,27 < T_T = 2,58$) تجعل هذا النموذج غير ملائم إذن ننتقل إلى تقدير النموذج 1 (الملحق 12). ونتائج التقدير أعطت ما يلي:

$$DGP = -0,006GP_{T-1} \dots \dots (3)$$

فرضية الاستقرارية للسلسلة الزمنية، فنلاحظ أن القيمة المحسوبة للإحصائية t للمعلمة ϕ أكبر من القيمة المحدولة للإحصائية ($T_C = -0,6 < T_T = -1,94$). إذن نقبل فرضية الجذر الأحادي ($H_0: \phi = 0$) وعليه فإن السلسلة غير مستقرة وهي من النوع DS (سلسلة مستقرة الفروقات). وأفضل طريقة لمعالجتها هي إخضاعها إلى مرشح فروقات من الدرجة الأولى لتتحصل على السلسلة DGP.

اختبار معنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي للسلسلة DGP.

الشكل رقم (4-15): التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة DGP.

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 -0.160	-0.160	1.1571	0.282
		2 -0.202	-0.234	3.0460	0.218
		3 -0.047	-0.135	3.1513	0.369
		4 -0.098	-0.202	3.6142	0.461
		5 0.038	-0.082	3.6849	0.596
		6 0.042	-0.055	3.7767	0.707
		7 -0.029	-0.076	3.8197	0.800
		8 -0.028	-0.083	3.8608	0.869
		9 -0.017	-0.079	3.8780	0.919
		10 0.061	0.006	4.0907	0.943
		11 0.124	0.119	5.0057	0.931
		12 -0.167	-0.118	6.7137	0.876
		13 -0.066	-0.082	6.9929	0.903
		14 -0.034	-0.128	7.0682	0.932
		15 0.052	-0.036	7.2550	0.950
		16 0.035	-0.076	7.3422	0.966
		17 0.095	0.059	8.0134	0.966
		18 -0.099	-0.091	8.7647	0.965
		19 -0.167	-0.208	10.993	0.924
		20 0.112	-0.038	12.043	0.915

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews

من خلال ملاحظة correlograme الخاص بالسلسلة DGP نلاحظ أن معاملات دالة الارتباط الذاتي تنعدم بسرعة مما يعطينا فكرة حول إمكانية استقرار هذه السلسلة. وللتأكد أكثر نقوم باختبارات DF و ADF.

ننتقل من النموذج (3) ونتائج التقدير أعطت ما يلي (بالاعتماد على الملحق رقم 13):

$$DDGP = -1,16DGP_{t-1} + 0,021t - 1,004 \dots \dots (4)$$

بعد التأكد من خلو النموذج من مشكل الارتباط الذاتي باستخدام اختبار Ljung-Box الموضح في الملحق رقم (14) وكذلك اختبار LM، نلاحظ أن معلمة الاتجاه العام غير معنوية ($T_C = 0,23 < T_T = 2,83$) ومنه النموذج غير صالح لإجراء الاختبار هذا ما يدفعنا للانتقال إلى تقدير النموذج (2). نتائج التقدير أعطت ما يلي (بالاعتماد على الملحق رقم 15):

$$DDGP = -1,16DGP - 0,52 \dots \dots (5)$$

بعد التأكد من خلو النموذج من مشكل الارتباط الذاتي وذلك باستخدام الاختبارات سابقة الذكر، ننتقل إلى اختبار معنوية الحد الثابت. وبما أن ($T_C = -0,48 < T_T = 2,58$) إذن الثابت ليس له معنوية إذن ننتقل إلى تقدير النموذج (1). ونتائج التقدير أعطت ما يلي (بالاعتماد على الملحق رقم 16):

$$DDGP = -1,155DGP_{T-1} \dots \dots (6)$$

وبعد التأكد من خلو النموذج من مشكل الارتباط الذاتي، نقوم باختبار فرضية الاستقرارية للسلسلة الزمنية. فنلاحظ أن القيمة المحسوبة للإحصائية T للمعلمة ϕ أصغر من القيمة المحدولة ($T_C = -7,40 < T_T = -1,49$) إذن نرفض الفرضية H_0 ونقبل H_1 وعلية السلسلة DGP مستقرة. ومنه يمكن القول أن السلسلة GP متكاملة من الدرجة الأولى. وبما أن السلسلتين PIB و GP متكاملتين من الدرجة الأولى فإنه هناك احتمال وجود تكامل مشترك بينهما. 2- اختبار وجود تكامل مشترك بين السلسلتين PIB و GP: من أجل اختبار وجود التكامل المشترك يجب أن نقوم أولاً بتقدير العلاقة الثابتة بين المتغيرتين، ثم الكشف عن استقرارية سلسلة البواقي الخاصة بالعلاقة المقدرة والملحق رقم (17) يبين نتائج التقدير بين PIB و GP. أما اختبارات الاستقرارية فتمثلة فيما يلي:

الشكل رقم (4-16): التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي لسلسلة بواقي العلاقة المقدرة (RES).

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 -0.058	-0.058	0.1497	0.699
		2 0.069	0.066	0.3704	0.831
		3 -0.227	-0.222	2.8202	0.420
		4 -0.197	-0.235	4.7033	0.319
		5 0.089	0.100	5.1000	0.404
		6 -0.067	-0.086	5.3279	0.502
		7 -0.102	-0.256	5.8819	0.554
		8 -0.161	-0.213	7.2990	0.505
		9 -0.015	-0.026	7.3113	0.605
		10 0.106	-0.009	7.9614	0.633
		11 0.195	0.048	10.233	0.510
		12 0.048	-0.016	10.372	0.583
		13 -0.009	-0.004	10.377	0.663
		14 0.035	0.104	10.458	0.728
		15 -0.021	0.013	10.488	0.788

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews

من خلال ملاحظة correlogram السلسلة RES والمتمثل في الشكل السابق نستنتج أن هذه السلسلة مستقرة وللتأكد أكثر نقوم بإجراء اختبارات DF و ADF، بحيث ننتقل من تقدير النموذج (3) ونتائج التقدير الموضحة في الملحق رقم (18) أعطت ما يلي:

$$DRES = -1,06RES_{t-1} + 11505,57t - 251030,2 \dots \dots (1)$$

بعدها نقوم بإجراء اختبار الارتباط الذاتي لهذا النموذج وذلك باستخدام اختبار Ljung-Box و اختبار LM على سلسلة بواقي المعادلة (1) والنتائج موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-17): نتائج اختبار Ljung-Box لبواقي النموذج (3) للسلسلة RES.

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			0.000	0.000	4.E-06	0.998
2			0.048	0.048	0.1053	0.949
3			-0.241	-0.242	2.8075	0.422
4			-0.207	-0.220	4.8526	0.303
5			0.067	0.095	5.0741	0.407
6			-0.076	-0.120	5.3620	0.498
7			-0.128	-0.279	6.2158	0.515
8			-0.187	-0.236	8.0789	0.426
9			-0.033	-0.066	8.1371	0.520
10			0.109	-0.051	8.8104	0.550
11			0.198	-0.002	11.121	0.433
12			0.063	-0.060	11.363	0.498
13			0.006	-0.029	11.366	0.580
14			0.044	0.075	11.491	0.647
15			-0.009	-0.020	11.496	0.717

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews

إن ملاحظة الشكل السابق تدفعنا إلى قبول فرضية التشويش الأبيض لبواقي النموذج (3) بحيث أن prob للإحصائية (Q-stat) ومن أجل مختلف التأخيرات أكبر من 0,05؛ نتيجة تدعمها المعنوية لإحصائية المرتفعة لاختبار LM عند مختلف درجات الارتباط الذاتي. ننتقل إلى اختبار معنوية معلمة الاتجاه العام فنلاحظ أنها غير معنوية لأن $(T_C=0,45 < T_T=2,83)$ إذن هذا النموذج غير صالح لاختبار الاستقرارية هذا ما يدفعنا للانتقال لتقدير النموذج (2). ونتائج التقدير الموضحة في الملحق رقم (19) أعطت ما يلي:

$$DRES = -1,05RES_{t-1} - 9340,29 \dots \dots (2)$$

بعد التأكد من خلو هذا النموذج من مشكل الارتباط الذاتي وذلك بالاعتماد على الملحق (20) وكذا اختبار LM ننتقل لاختبار معنوية معلمة الثابت فنلاحظ أنها غير معنوية لأن $(T_C = -0,03 < T_T = 2,58)$. هذا ما يدفعنا للانتقال لتقدير النموذج (1) ونتائج التقدير الموضحة في الملحق رقم (21) أعطت ما يلي:

$$DRES = -1,05RES_{t-1} \dots \dots (3)$$

كذلك بعد التأكد من خلو النموذج من مشكل الارتباط الذاتي وذلك بالاعتماد على الملحق (22) وكذا اختبار LM ننتقل لاختبار فرضية الاستقرارية للسلسلة الزمنية فنلاحظ أن القيمة المحسوبة للإحصائية T للمعلمة ρ $(-6,67)$ أصغر من القيمة الجدولة من طرف Engel et yoo عند درجة حرية 5% $(-3,67)$ ، إذن نرفض فرضية الجذر الأحادي وعليه السلسلة RES مستقرة. إذن يمكن القول أنه يوجد تكامل مشترك بين السلسلتين PIB و GP، ومنه ننتقل إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

3-تقدير نموذج تصحيح الخطأ: سنقوم بتقدير العلاقة بين الناتج الداخلي الخام بدلالة البواقي المتأخرة بفترة واحدة $RES(-1)$ ، الناتج الداخلي الخام المتأخر بفترة واحدة، والنفقات العمومية الحاضرة وكذا المتأخرة بفترة واحدة. ونتائج التقدير موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-4): تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

Dependent Variable: DPIBO				
Method: Least Squares				
Date: 04/28/14 Time: 11:27				
Sample(adjusted): 1972 2011				
Included observations: 40 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RES(-1)	-0.965850	0.249373	-3.873119	0.0004
DPIBO(-1)	-0.090029	0.167194	-0.538469	0.5937
DGP	-195558.7	45538.72	-4.294338	0.0001
DGP(-1)	20704.76	49226.42	0.420603	0.6766
C	-32410.49	309780.9	-0.104624	0.9173
R-squared	0.619932	Mean dependent var	80227.52	
Adjusted R-squared	0.576496	S.D. dependent var	2992468.	
S.E. of regression	1947415.	Akaike info criterion	31.91837	
Sum squared resid	1.33E+14	Schwarz criterion	32.12948	
Log likelihood	-633.3674	F-statistic	14.27219	
Durbin-Watson stat	2.014213	Prob(F-statistic)	0.000001	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS

بالاعتماد على الجدول السابق يمكن كتابة العلاقة المقدرة من الشكل التالي:

$$DPIB = -0,96RES(-1) - 0,09DPIB(-1) - 195DGP + 207DGP(-1) - 324$$

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن معامل قوة الجذب نحو التوازن طويل المدى سالب $(-0,96)$ ومعنويا يختلف عن الصفر عند درجة حرية 5% (إحصائية t الخاصة به أكبر من 1,96 بالقيمة المطلقة). وهذا يعني أنه يجب قبول نموذج تصحيح الخطأ أي وجود تكامل مشترك بين PIBO و GP.

خلاصة الفصل:

كان الهدف من هذا الفصل هو اختبار العلاقة بين حجم النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر، لذلك قمنا بدراسة مبادئ السلاسل الزمنية وذلك من خلال عرض مفاهيم أولية للسلاسل الزمنية وتحديد أهم مركباتها وأشكالها وطرق الكشف عنها، وكذا دراسة مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالسلاسل الزمنية المستقرة وعرض أهم طرق الكشف عن استقرارية السلسلة الزمنية، وقمنا أيضا باستخدام وسائل تجريبية توصلنا من خلالها إلى أن سلسلي الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي مستقرتين من الدرجة الأولى، ثم استخدمنا تقنية التكامل المشترك بين متغيرتين للكشف عن وجود تكامل مشترك بين السلسلتين السابقتي الذكر. كما توصلنا من خلال نموذج تصحيح الخطأ إلى تأكيد هذه النتيجة.

خاتمة عامة

إن مقصودنا من هذا البحث كان دراسة العلاقة ما بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي على المدى البعيد في الجزائر، وعليه ألمنا بالنقاط التالية:

قمنا في الفصل الأول بتوضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالنفقات العمومية وتقديم آراء أهم التيارات الاقتصادية بمذاهبها المختلفة حول هذه المفاهيم التي تطورت بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي. وتناولنا ظاهرة تزايد النفقات العمومية ومختلف تقسيماتها.

أما فيما يخص النمو الاقتصادي فانطلقنا من مفهومه إذ يقصد به تحقيق زيادة في إجمالي الناتج المحلي بما يحقق زيادة الدخل الفردي، ثم قمنا بعرض مختلف النظريات والنماذج المتعلقة بالنمو الاقتصادي بداية بالنظريات الكلاسيكية ثم النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي؛ هذه النماذج التي تحدد مختلف العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي والمتمثلة في تراكم رأس المال بشقيه المادي والبشري، ارتفاع إنتاجية العمل من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، التقدم التكنولوجي والابتكارات وذلك في الفصل الثاني.

أما الفصل الثالث فتمثل في التحليل الوصفي للإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر من خلال تطبيق سياسة الإنفاق العام التوسعية خاصة خلال مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرامج التكميلية لدعم النمو، حيث كان الهدف من التوسع في النفقات العمومية زيادة الطلب لتنشيط الجهاز الإنتاجي. كما قمنا في هذا الفصل بتحليل التطورات التي حصلت في بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن هذه الإصلاحات، وكذا تطور حجم النفقات العمومية الذي له مبرراته الموضوعية والمتمثلة أساسا في زيادة الطاقة الإنتاجية.

وأخيرا قمنا في الفصل الرابع بعد تقديمنا لمفاهيم أساسية تتعلق بالسلاسل الزمنية وتقنية التكامل المشترك بتطبيق هذه التقنية للكشف عن وجود علاقة طويلة المدى بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

نتائج الدراسة:

من خلال قيامنا بهذه الدراسة وعلى ضوء المعلومات التي تحصلنا عليها توصلنا إلى النتائج التالية:

1- إن تطور مفهوم النفقات العمومية تابع لتطور مفهوم ودور الدولة في النشاط الاقتصادي، لكن الجدل لم يعد قائما في الوقت الحالي حول مدى جدوى تدخل الدولة في الاقتصاد بل يدور حول حجم هذا التدخل والمحلات التي يشملها، وتعتبر النفقات العمومية الشكل الرئيسي لتدخل القطاع العام في النشاط الاقتصادي.

2- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال ترشيد الإنفاق العام والتحكم فيه بالشكل الذي يضمن دعم عملية النمو الاقتصادي.

3- من خلال دراستنا لنماذج النمو الاقتصادي توصلنا إلى أن نموذج صولو شكل انطلاقة جديدة لنماذج النمو الاقتصادي، فقد كان أول من قام بإدخال عامل التقدم التكنولوجي في نموده لذلك سمي بأب النمو الاقتصادي.

4- يعتبر النمو الاقتصادي هدفاً أي سياسة اقتصادية بحكم أنه يعبر عن درجة تطور النشاط الاقتصادي ومن ثم فهو يشير على العموم إلى جملة من المؤشرات التي تنعكس من خلاله.

5- كل من سلسلتي النمو الاقتصادي والنفقات العمومية غير مستقرتين وهما متكاملتان من الدرجة الأولى.

6- توجد علاقة طويلة المدى بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر ويتضح ذلك من خلال وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات.

7- نموذج تصحيح الخطأ يؤكد تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في المدى البعيد.

توصيات الدراسة: من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح التوصيات التالية:

-على الجزائر باعتبارها دولة نامية التركيز على توفير محددات النمو الاقتصادي كاستثمار في رأس المال البشري من خلال تحسين نوعية التعليم والتكوين ودعم البحث العلمي وإدخال التقنيات التكنولوجية في الإنتاج، كل ذلك للحصول على معدلات نمو جيدة.

-قبل وضع أي سياسة تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي يجب الأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة فيه لذلك يجب دراسة نظريات ونماذج النمو الاقتصادي وخاصة نماذج النمو الداخلي.

-العمل على التحكم في حجم النفقات العمومية وترشيدها وذلك من خلال التنسيق بين مختلف الهيئات والمصالح المكلفة بالإقرار والتنفيذ وكذا تحسين نوعية الدراسات التقنية للمشروعات وتفعيل دور أجهزة الرقابة التقنية والمالية لها.

آفاق الدراسة:

في الأخير يمكن أن نقترح بعض المواضيع التي تبين لنا من خلال هذه الدراسة أنها جديرة بالبحث والتي نذكر منها:

- دراسة تأثير البطالة على النمو الاقتصادي.
- دراسة اقتصادية قياسية لأثر التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- دراسة تحليلية قياسية للنمو الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات.
- ولتكملة موضوع هذه الدراسة نقترح دراسة أثر سياسة الإنفاق العام التوسعية في شكل البرنامج الخماسي 2010-2014 على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك قصد تفعيل أثر هذا البرنامج.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1) الكتب:

- إبراهيم متولي حسن، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي من منظور الاقتصاد الإسلامي والأنظمة الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.
- أحمد جامع، فن المالية العامة، دار النهضة العربية، مصر، 1975، الطبعة الثالثة " منقحة " .
- أموري هادي كاظم الحسناوي، طرق القياس الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
- إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، القاهرة، 2008.
- ب بيرنييه وإ سيمون ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، أصول الاقتصاد الكلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت، 1989.
- بن آشنهو عبد اللطيف، تجربة الجزائر الديناميكية الاقتصادية والتطور الاجتماعي والتنمية المستقلة في الوطن العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
- تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، الجزء الثاني.
- جيلالي جلاطو، الإحصاء مع تمارين ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- حامد عبد المجيد دراز و آخرون، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- حبيب كميل والبنى حازم. دراسات في الإنماء والتطور، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 1979.
- حسن ياسين طعمة، إيمان حسن حنوش، أساليب الإحصاء التطبيقي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2009.
- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، الطبعة الثانية.
- رفعت المحبوب، المالية العامة النفقات العامة والإيرادات العامة، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، القاهرة 1979 .
- زكريا سعد الدين الأسدي، البطالة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية أسس المواجهة، دار الكتاب الحديث القاهرة، 2009 .
- زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006.
- سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، لبنان، 2008.
- سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن، 2011.
- سوانينبيرج أجوست، ترجمة خالد العامري، الاقتصاد الكلي بوضوح، دار الفاروق، القاهرة، 2001.

- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة النفقات العامة الإيرادات العامة الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008.
- السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
- السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجح، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2008.
- شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010.
- شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، مهد الدراسات المصرفية، عمان، 2004.
- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة الفن المالي للاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006.
- عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، الأساليب الإحصائية التطبيقية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2004.
- عبد الحميد محمد القاضي، مبادئ المالية العامة دراسة في الاقتصاد العام، دار الجامعات المصرية، مصر 1974.
- عبد الرحمن يسرى أحمد، السيد محمد أحمد السريتي، النظرية الاقتصادية الكلية، الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة، الإسكندرية، 2009.
- عبد الرحمن بابنات، ناصر دادي عدون، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدي العامة، الجزائر، 2008.
- عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق، دار الخلدونية، الجزائر، 2011.
- عبد العزيز شرابي، طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- عبد الكريم صادق بركات، حامد عبد المجيد دراز، علم المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1976.
- عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1972.
- عربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
- فاروق عبد الحميد البشتي، عبد الله المعلول درش، مبادئ الإحصاء، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 2002.
- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الجديد للنشر والتوزيع، لبنان، 2006.
- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2005.
- لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

- مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.
- محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، الطبعة الثالثة.
- محمد البنا، اقتصاديات المالية العامة مدخل حديث، الدار الجامعية، مصر، 2009.
- محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، المالية العامة النفقات العامة الإيرادات العامة الميزانية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003.
- محمد بلقاسم حسن بهلول، تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر " الجزء الأول "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999.
- محمد بلقاسم حسن بهلول، تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر "الجزء الثاني"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- محمد راتول، الإحصاء الوصفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2009، الطبعة الثالثة.
- محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- محمد صبحي أبو صالح، عدنان محمد عوض، مقدمة في الإحصاء، مبادئ وتحليل باستخدام SPSS، دار المسيرة للتوزيع والنشر، عمان، الأردن، 2004.
- محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- محمد عبد العال النعيمي، حسن ياسين طعمة، الإحصاء التطبيقي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
- محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1977.
- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.
- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام النفقات والقروض العامة، الدار الجامعية، بيروت، 2000.
- مصطفى محمد العبد الله وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، الطبعة الثانية.
- معتوق أمحمد، الإحصاء الرياضي والنماذج الإحصائية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- مكيد علي، الاقتصاد القياسي، دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- مهدي محفوظ، علم المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية الجامعة اللبنانية، لبنان، 2004، الطبعة الرابعة.
- مولود حشمان، نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

- نوزاد عبد الرحمان الهبتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- هني أحمد، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، بيروت لبنان، 2010.
- يونس أحمد البطريق وآخرون، المالية العامة الضرائب والنفقات العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة نشر.

2) المذكرات الجامعية:

- أولاد العيد سعد، دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة بين هيكل النفقات العامة والعجز في الموازنة العامة للدولة مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية "فرع اقتصاد كمي"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2002-2003.
- بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية تونس الجزائر المغرب، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2011.
- رتيعة محمد، السياسة الجبائية، الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي. دراسة قياسية حالة الجزائر (2006، 1970)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، فرع الطرق الكمية المعهد الوطني للتخطيط والاحصاء، الجزائر، 2007.
- سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، ورقلة، 2005-2006.
- فتيحة بناني، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، بومرداس 2008-2009.

3- المنتقيات:

- بن لوصيف زين الدين، تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، 22.21 ماي 2002.

-بومدين حوالمف رحيمة، واقع التسيير في المؤسسات الجزائرية في ظل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الراهنة
الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد
دحلب، البليدة، 21.22 ماي 2002.

-داودي نبيلة، واقع البطالة في الجزائر، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق
التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 15 و16 نوفمبر
2011.

-صاوي مراد، بن جلول خالد، البطالة كأداة لقياس مؤشر التنمية المستدامة في الجزائر (دراسة قياسية)، ملتقى
دولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالم، 3،4، ديسمبر 2012.
3 مجلات:

-حامي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب
وتونس مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، الجزائر، 2001.
-صالح تومي عيسى شقيقب، محاولة بناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2002)،
مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد12، الجزائر، 2005.
المراجع باللغة الفرنسية:

1-Les livres :

_ Benissad Hocine, économie de développement de l'Algérie, Algérie
opu, 2^{ème} édition, 1982.

_ Michael Rochinger, Macroéconomie, Ellipses Edition Marketing
France , 2000.

_ Teboul René , macroéconomie , édition foucher, France, 2006.

_ Régis Bourbonnais, Michel Terraza, analyse des séries temporelles en
économie, PUF, Paris, 1998.

_ Sandrine Lardig, Valérie Mignon, Econometrie des séries temporelles
macroéconomiques et financières, economica, Paris, 1988.

_ Stephen Bazen, Mareva Sabatier, Économétrie des fondements à la
modélisation vuibert, Parais, 2007.

2-Les articles :

_ Zikan Ahmed, dépenses publiques productives et dynamique de croissance approche théorique appliqué cas de l'Algérie.

مواقع الأترنت:

-www.ons.dz

- www.woldbank. org

الملاحق

الملحق رقم 1: تقدير النموذج (3) لاختبار DF للسلسلة PIB .

ADF Test Statistic	-6.212919	1% Critical Value*	-4.1958	
		5% Critical Value	-3.5217	
		10% Critical Value	-3.1914	
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(PIBO)				
Method: Least Squares				
Date: 04/21/14 Time: 20:48				
Sample(adjusted): 1971 2011				
Included observations: 41 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIBO(-1)	-1.005147	0.161783	-6.212919	0.0000
C	-1022219.	698833.6	-1.462751	0.1518
@TREND(1970)	102154.8	32321.67	3.160565	0.0031
R-squared	0.504037	Mean dependent var	78365.53	
Adjusted R-squared	0.477934	S.D. dependent var	2954849.	
S.E. of regression	2135001.	Akaike info criterion	32.05619	
Sum squared resid	1.73E+14	Schwarz criterion	32.18157	
Log likelihood	-654.1519	F-statistic	19.30931	
Durbin-Watson stat	2.005251	Prob(F-statistic)	0.000002	

الملحق رقم 2: اختبار LM على بواقي النموذج (3) لاختبار DF على السلسلة PIB .

الجدول 1: اختبار LM للكشف عن الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	0.179193	Probability	0.674518	
Obs*R-squared	0.197608	Probability	0.656658	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: Least Squares				
Date: 05/12/14 Time: 14:29				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIBO(-1)	0.934426	2.213468	0.422155	0.6754
@TREND(1970)	-91660.78	218984.2	-0.418573	0.6779
C	952160.6	2357659.	0.403858	0.6886
RESID(-1)	-0.939538	2.219493	-0.423312	0.6745
R-squared	0.004820	Mean dependent var	3.34E-11	
Adjusted R-squared	-0.075871	S.D. dependent var	2080942.	
S.E. of regression	2158440.	Akaike info criterion	32.10014	

الجدول 2: اختبار LM للكشف عن الارتباط الذاتي من الدرجة الثانية.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	0.170486	Probability	0.843932	
Obs*R-squared	0.384686	Probability	0.825024	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: Least Squares				
Date: 05/12/14 Time: 14:35				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIBO(-1)	0.998282	2.244335	0.444801	0.6591
@TREND(1970)	-97899.28	222024.5	-0.440939	0.6619
C	1016860.	2389982.	0.425468	0.6730
RESID(-1)	-1.003045	2.250355	-0.445727	0.6585
RESID(-2)	0.067717	0.166295	0.407209	0.6863
R-squared	0.009383	Mean dependent var	3.34E-11	
Adjusted R-squared	-0.100686	S.D. dependent var	2080942.	

الملاحق 3: تقدير النموذج (3) لاختبار DF للسلسلة DPIB.

ADF Test Statistic	-11.09566	1% Critical Value*	-4.2023	
		5% Critical Value	-3.5247	
		10% Critical Value	-3.1931	
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DPIBO)				
Method: Least Squares				
Date: 04/22/14 Time: 16:27				
Sample(adjusted): 1972 2011				
Included observations: 40 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DPIBO(-1)	-1.537829	0.138597	-11.09566	0.0000
C	-5356.329	865656.9	-0.006188	0.9951
@TREND(1970)	5907.277	35477.65	0.166507	0.8687
R-squared	0.768914	Mean dependent var	3209.312	
Adjusted R-squared	0.756423	S.D. dependent var	5247471.	
S.E. of regression	2589812.	Akaike info criterion	32.44411	
Sum squared resid	2.48E+14	Schwarz criterion	32.57077	
Log likelihood	-645.8821	F-statistic	61.55679	
Durbin-Watson stat	2.287346	Prob(F-statistic)	0.000000	

الملاحق 4: تقدير النموذج (6) لاختبار ADF للسلسلة DPIB.

ADF Test Statistic	-5.666253	1% Critical Value*	-4.2242	
		5% Critical Value	-3.5348	
		10% Critical Value	-3.1988	
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DPIBO)				
Method: Least Squares				
Date: 04/22/14 Time: 20:12				
Sample(adjusted): 1975 2011				
Included observations: 37 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DPIBO(-1)	-3.217610	0.567855	-5.666253	0.0000
D(DPIBO(-1))	1.414418	0.472883	2.991052	0.0054
D(DPIBO(-2))	0.865445	0.330027	2.622348	0.0134
D(DPIBO(-3))	0.394519	0.165704	2.380866	0.0236
C	55448.34	962143.0	0.057630	0.9544
@TREND(1970)	7799.932	37944.76	0.205560	0.8385
R-squared	0.824783	Mean dependent var	3173.506	
Adjusted R-squared	0.796522	S.D. dependent var	5461740.	
S.E. of regression	2463711.	Akaike info criterion	32.41963	
Sum squared resid	1.88E+14	Schwarz criterion	32.68086	

الملاحق 5: تقدير النموذج (2) لاختبار DF للسلسلة DPIB.

ADF Test Statistic	-11.23912	1% Critical Value*	-3.6019	
		5% Critical Value	-2.9358	
		10% Critical Value	-2.6059	
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DPIBO)				
Method: Least Squares				
Date: 04/22/14 Time: 21:42				
Sample(adjusted): 1972 2011				
Included observations: 40 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DPIBO(-1)	-1.537478	0.136797	-11.23912	0.0000
C	121623.1	404350.0	0.300787	0.7652
R-squared	0.768741	Mean dependent var	3209.312	
Adjusted R-squared	0.762655	S.D. dependent var	5247471.	
S.E. of regression	2556466.	Akaike info criterion	32.39486	
Sum squared resid	2.48E+14	Schwarz criterion	32.47930	
Log likelihood	-645.8971	F-statistic	126.3178	
Durbin-Watson stat	2.286183	Prob(F-statistic)	0.000000	

الملاحق 6: تقدير النموذج (5) لاختبار ADF للسلسلة DPIB

ADF Test Statistic	-5.750040	1% Critical Value*	-3.6171	
		5% Critical Value	-2.9422	
		10% Critical Value	-2.6092	
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DPIBO)				
Method: Least Squares				
Date: 04/22/14 Time: 22:41				
Sample(adjusted): 1975 2011				
Included observations: 37 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DPIBO(-1)	-3.215355	0.559188	-5.750040	0.0000
D(DPIBO(-1))	1.412728	0.465682	3.033673	0.0048
D(DPIBO(-2))	0.864206	0.324996	2.659127	0.0121
D(DPIBO(-3))	0.393914	0.163180	2.413989	0.0217
C	234698.5	400466.2	0.586063	0.5619
R-squared	0.824544	Mean dependent var	3173.506	
Adjusted R-squared	0.802612	S.D. dependent var	5461740.	
S.E. of regression	2426562.	Akaike info criterion	32.36694	
Sum squared resid	1.88E+14	Schwarz criterion	32.58463	
Log likelihood	-593.7883	F-statistic	37.59549	

الملاحق 7: تقدير النموذج (1) لاختبار DF للسلسلة DPIB.

ADF Test Statistic	-11.36844	1% Critical Value*	-2.6211	
		5% Critical Value	-1.9492	
		10% Critical Value	-1.6201	
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DPIBO)				
Method: Least Squares				
Date: 04/28/14 Time: 19:36				
Sample(adjusted): 1972 2011				
Included observations: 40 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DPIBO(-1)	-1.536406	0.135147	-11.36844	0.0000
R-squared	0.768190	Mean dependent var	3209.312	
Adjusted R-squared	0.768190	S.D. dependent var	5247471.	
S.E. of regression	2526480.	Akaike info criterion	32.34723	
Sum squared resid	2.49E+14	Schwarz criterion	32.38946	
Log likelihood	-645.9447	Durbin-Watson stat	2.282331	

الملاحق 8: تقدير النموذج (4) لاختبار ADF للسلسلة DPIB.

ADF Test Statistic	-5.778483	1% Critical Value*	-2.6261	
		5% Critical Value	-1.9501	
		10% Critical Value	-1.6205	
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DPIBO)				
Method: Least Squares				
Date: 04/27/14 Time: 22:45				
Sample(adjusted): 1975 2011				
Included observations: 37 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DPIBO(-1)	-3.186728	0.551482	-5.778483	0.0000
D(DPIBO(-1))	1.390081	0.459437	3.025620	0.0048
D(DPIBO(-2))	0.849980	0.320848	2.649163	0.0123
D(DPIBO(-3))	0.388214	0.161261	2.407363	0.0218
R-squared	0.822661	Mean dependent var	3173.506	
Adjusted R-squared	0.806539	S.D. dependent var	5461740.	
S.E. of regression	2402302.	Akaike info criterion	32.32356	
Sum squared resid	1.90E+14	Schwarz criterion	32.49771	
Log likelihood	-593.9858	Durbin-Watson stat	2.143872	

الملاحق 9: تقدير النموذج (1) لاختبار DF للسلسلة GP.

ADF Test Statistic	-3.475817	1% Critical Value*	-4.1896	
		5% Critical Value	-3.5189	
		10% Critical Value	-3.1898	
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(GP)				
Method: Least Squares				
Date: 04/21/14 Time: 23:40				
Sample(adjusted): 1971 2012				
Included observations: 42 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GP(-1)	-0.479682	0.138006	-3.475817	0.0013
C	52.40173	15.37701	3.407798	0.0015
@TREND(1970)	-0.281766	0.115002	-2.450091	0.0189
R-squared	0.236777	Mean dependent var	-0.395358	
Adjusted R-squared	0.197637	S.D. dependent var	6.881053	
S.E. of regression	6.163682	Akaike info criterion	6.543975	
Sum squared resid	1481.648	Schwarz criterion	6.668094	
Log likelihood	-134.4235	F-statistic	6.049544	
Durbin-Watson stat	1.878913	Prob(F-statistic)	0.005149	

الملاحق 10: تقدير النموذج (2) لاختبار DF للسلسلة GP.

ADF Test Statistic	-2.327754	1% Critical Value*	-3.5930	
		5% Critical Value	-2.9320	
		10% Critical Value	-2.6039	
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(GP)				
Method: Least Squares				
Date: 04/21/14 Time: 23:51				
Sample(adjusted): 1971 2012				
Included observations: 42 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GP(-1)	-0.232486	0.099876	-2.327754	0.0251
C	22.25756	9.783810	2.274938	0.0283
R-squared	0.119300	Mean dependent var	-0.395358	
Adjusted R-squared	0.097283	S.D. dependent var	6.881053	
S.E. of regression	6.537786	Akaike info criterion	6.639522	
Sum squared resid	1709.706	Schwarz criterion	6.722268	
Log likelihood	-137.4300	F-statistic	5.418440	
Durbin-Watson stat	2.079985	Prob(F-statistic)	0.025069	

الملاحق 11: نتائج اختبار Ljung-Box لبواقي النموذج (2) لاختبار DF للسلسلة GP.

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 -0.047	-0.047	0.0991	0.753
		2 -0.105	-0.107	0.6055	0.739
		3 0.014	0.003	0.6141	0.893
		4 -0.010	-0.020	0.6188	0.961
		5 0.092	0.094	1.0451	0.959
		6 0.099	0.107	1.5438	0.957
		7 0.014	0.047	1.5543	0.980
		8 -0.007	0.017	1.5570	0.992
		9 0.010	0.016	1.5624	0.997
		10 0.078	0.075	1.9183	0.997
		11 0.132	0.130	2.9509	0.991
		12 -0.134	-0.123	4.0555	0.982
		13 -0.064	-0.065	4.3135	0.987
		14 -0.041	-0.091	4.4265	0.992
		15 0.041	0.008	4.5427	0.995

الملحق 12: تقدير النموذج (1) لاختبار DF للسلسلة GP.

ADF Test Statistic	-0.600021	1% Critical Value*	-2.6182	
		5% Critical Value	-1.9488	
		10% Critical Value	-1.6199	
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(GP)				
Method: Least Squares				
Date: 04/22/14 Time: 00:43				
Sample(adjusted): 1971 2012				
Included observations: 42 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GP(-1)	-0.006486	0.010810	-0.600021	0.5518
R-squared	0.005352	Mean dependent var	-0.395358	
Adjusted R-squared	0.005352	S.D. dependent var	6.881053	
S.E. of regression	6.862613	Akaike info criterion	6.713575	
Sum squared resid	1930.914	Schwarz criterion	6.754948	
Log likelihood	-139.9851	Durbin-Watson stat	2.314138	

الملحق 13: تقدير النموذج (3) لاختبار DF للسلسلة DGP

ADF Test Statistic	-7.265423	1% Critical Value*	-4.1958	
		5% Critical Value	-3.5217	
		10% Critical Value	-3.1914	
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DGP)				
Method: Least Squares				
Date: 04/22/14 Time: 01:52				
Sample(adjusted): 1972 2012				
Included observations: 41 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DGP(-1)	-1.160839	0.159776	-7.265423	0.0000
C	-1.004463	2.322360	-0.432518	0.6678
@TREND(1970)	0.021829	0.092900	0.234977	0.8155
R-squared	0.581518	Mean dependent var	-0.040730	
Adjusted R-squared	0.559492	S.D. dependent var	10.60360	
S.E. of regression	7.037686	Akaike info criterion	6.810792	
Sum squared resid	1882.103	Schwarz criterion	6.936175	
Log likelihood	-136.6212	F-statistic	26.40217	
Durbin-Watson stat	2.063647	Prob(F-statistic)	0.000000	

الملحق 14: نتائج اختبار Ljung-Box لبواقي النموذج (3) لاختبار DF للسلسلة DGP.

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 -0.034	-0.034	0.0500	0.823
		2 -0.251	-0.252	2.8899	0.236
		3 -0.088	-0.114	3.2469	0.355
		4 -0.121	-0.212	3.9442	0.414
		5 0.037	-0.047	4.0098	0.548
		6 0.039	-0.073	4.0849	0.665
		7 -0.035	-0.085	4.1476	0.763
		8 -0.019	-0.075	4.1670	0.842
		9 0.000	-0.051	4.1670	0.900
		10 0.085	0.047	4.5768	0.918
		11 0.113	0.106	5.3308	0.914
		12 -0.164	-0.129	6.9598	0.860
		13 -0.109	-0.070	7.7012	0.863
		14 -0.043	-0.118	7.8219	0.898
		15 0.042	-0.030	7.9428	0.926

الملحق 15: تقدير النموذج (2) لاختبار DF للسلسلة DGP.

ADF Test Statistic	-7.352463	1% Critical Value*	-3.5973	
		5% Critical Value	-2.9339	
		10% Critical Value	-2.6048	
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DGP)				
Method: Least Squares				
Date: 04/22/14 Time: 02:28				
Sample(adjusted): 1972 2012				
Included observations: 41 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DGP(-1)	-1.160317	0.157813	-7.352463	0.0000
C	-0.524001	1.087695	-0.481753	0.6327
R-squared	0.580910	Mean dependent var	-0.040730	
Adjusted R-squared	0.570164	S.D. dependent var	10.60360	

الملحق 16: تقدير النموذج (1) للسلسلة DGP.

ADF Test Statistic	-7.408214	1% Critical Value*	-2.6196	
		5% Critical Value	-1.9490	
		10% Critical Value	-1.6200	
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DGP)				
Method: Least Squares				
Date: 04/22/14 Time: 02:48				
Sample(adjusted): 1972 2012				
Included observations: 41 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DGP(-1)	-1.155723	0.156006	-7.408214	0.0000
R-squared	0.578416	Mean dependent var	-0.040730	
Adjusted R-squared	0.578416	S.D. dependent var	10.60360	
S.E. of regression	6.884864	Akaike info criterion	6.720616	
Sum squared resid	1896.054	Schwarz criterion	6.762410	
Log likelihood	-136.7726	Durbin-Watson stat	2.056319	

الملحق 17: تقدير العلاقة بين PIBO و GP.

Dependent Variable: PIBO				
Method: Least Squares				
Date: 04/28/14 Time: 07:25				
Sample(adjusted): 1970 2011				
Included observations: 42 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GP	-146087.2	28812.98	-5.070187	0.0000
C	15325582	2822513.	5.429765	0.0000
R-squared	0.391235	Mean dependent var	1091189.	
Adjusted R-squared	0.376016	S.D. dependent var	2387657.	
S.E. of regression	1886074.	Akaike info criterion	31.78434	
Sum squared resid	1.42E+14	Schwarz criterion	31.86709	
Log likelihood	-665.4712	F-statistic	25.70680	
Durbin-Watson stat	2.106920	Prob(F-statistic)	0.000009	

الملاحق 18: تقدير النموذج (3) لاختبار DF للسلسلة RES.

ADF Test Statistic	-6.540920	1% Critical Value*	-4.1958	
		5% Critical Value	-3.5217	
		10% Critical Value	-3.1914	
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(RES)				
Method: Least Squares				
Date: 04/28/14 Time: 08:53				
Sample(adjusted): 1971 2011				
Included observations: 41 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RES(-1)	-1.061016	0.162212	-6.540920	0.0000
C	-251030.2	613243.6	-0.409348	0.6846
@TREND(1970)	11505.57	25439.93	0.452264	0.6536
R-squared	0.529832	Mean dependent var	17520.42	
Adjusted R-squared	0.505086	S.D. dependent var	2737622.	
S.E. of regression	1925921.	Akaike info criterion	31.85006	
Sum squared resid	1.41E+14	Schwarz criterion	31.97545	
Log likelihood	-649.9263	F-statistic	21.41106	
Durbin-Watson stat	1.987884	Prob(F-statistic)	0.000001	

الملاحق 19: تقدير النموذج (2) لاختبار DF للسلسلة RES.

Dependent Variable: DRES				
Method: Least Squares				
Date: 04/28/14 Time: 14:44				
Sample(adjusted): 1971 2011				
Included observations: 41 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RES(-1)	-1.058143	0.160426	-6.595826	0.0000
C	-9340.299	297723.0	-0.031372	0.9751
R-squared	0.527301	Mean dependent var	17520.42	
Adjusted R-squared	0.515180	S.D. dependent var	2737622.	
S.E. of regression	1906179.	Akaike info criterion	31.80665	
Sum squared resid	1.42E+14	Schwarz criterion	31.89024	
Log likelihood	-650.0363	F-statistic	43.50492	
Durbin-Watson stat	1.983407	Prob(F-statistic)	0.000000	

الملحق 20: نتائج اختبار Ljung-Box لبواقي النموذج (2) لاختبار DF للسلسلة RES.

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.002	0.002	0.0002	0.988
		2	0.052	0.052	0.1221	0.941
		3	-0.238	-0.239	2.7440	0.433
		4	-0.203	-0.215	4.7126	0.318
		5	0.074	0.105	4.9782	0.419
		6	-0.067	-0.107	5.2070	0.518
		7	-0.119	-0.264	5.9450	0.546
		8	-0.172	-0.204	7.5347	0.480
		9	-0.017	-0.018	7.5501	0.580
		10	0.120	-0.005	8.3685	0.593
		11	0.209	0.048	10.943	0.448
		12	0.056	-0.022	11.137	0.517
		13	-0.002	0.006	11.137	0.599
		14	0.034	0.108	11.214	0.669
		15	-0.016	0.006	11.232	0.736

الملحق 21: تقدير النموذج (1) لاختبار DF للسلسلة RES.

ADF Test Statistic	-6.679959	1% Critical Value*	-2.6196	
		5% Critical Value	-1.9490	
		10% Critical Value	-1.6200	
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(RES)				
Method: Least Squares				
Date: 04/28/14 Time: 10:04				
Sample(adjusted): 1971 2011				
Included observations: 41 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RES(-1)	-1.058074	0.158395	-6.679959	0.0000
R-squared	0.527289	Mean dependent var	17520.42	
Adjusted R-squared	0.527289	S.D. dependent var	2737622.	
S.E. of regression	1882224.	Akaike info criterion	31.75789	
Sum squared resid	1.42E+14	Schwarz criterion	31.79969	
Log likelihood	-650.0368	Durbin-Watson stat	1.983504	

الملحق 22: نتائج اختبار Ljung-Box لبواقبي النموذج (1) لاختبار DF للسلسلة RES.

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.002	0.002	0.0002	0.989
		2 0.052	0.052	0.1222	0.941
		3 -0.238	-0.239	2.7438	0.433
		4 -0.203	-0.215	4.7123	0.318
		5 0.074	0.105	4.9779	0.419
		6 -0.067	-0.107	5.2068	0.518
		7 -0.119	-0.264	5.9445	0.546
		8 -0.172	-0.204	7.5340	0.480
		9 -0.017	-0.018	7.5495	0.580
		10 0.120	-0.005	8.3677	0.593
		11 0.209	0.048	10.942	0.448
		12 0.056	-0.022	11.135	0.517
		13 -0.002	0.006	11.136	0.599
		14 0.034	0.108	11.213	0.669
		15 -0.016	0.006	11.231	0.736